

مجلة قاريونس العلمية

تعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية
تصدر باللغة العربية

1991



السنة الرابعة
العدد الثالث والرابع

منشورات جامعة قاريونس
بنغازي

حسن يوسف الموشي





مجلة قاريونس العلمية

تعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية

تصدر باللغة العربية

المراسلات والمقالات : مجلة قاريونس العلميّة - جامعة قاريونس

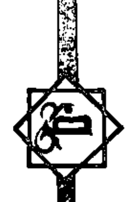
ص.ب : 1308 مبرق 40175 هاتف : 20148

محتويات العدد



السنة الرابعة
العددان الثالث والرابع

حسن يوسف اللموشي





بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحيـة

أخي القارىء الكريم، يطل عليك هذا العدد من مجلتك «مجلة قاريونس العلمية» حاوياً الأبحاث العلمية التي تنشدها، وكلنا أمل في أن تجد في هذه الأعمال العلمية التي تفضل بها إخوتنا الأساتذة والباحثون؛ ما يروق لك حتى نسهم في إعداد مكتبتك بأعداد هذه المجلة العلمية ونحن مستعدون للأخذ بملاحظاتكم العلمية والفنية في سبيل إثراء هذه المجلة.

أسرة التحرير

شروط النشر في المجلة

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة وأسلوب جيد.
- أن يكون البحث قد كتب حديثاً ولم يسبق نشره.
- أن تتوافر في البحث الموضوعية والمنهج العلمي في البحث والتوثيق.
- يجب ألا تزيد صفحات البحث عن (٢٠) صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- يتم تقييم البحوث التي ترد إلى المجلة من قبل متخصص وفقاً للأسس المتبعة، والبحوث لا تعاد إلى أصحابها سواء قبلت للنشر أم لم تنشر.
- أن يتضمن البحث اسم كاتبه ثلاثياً، ومعلومات عن مجال تخصصه.
- أن يذكر الباحث ثبتاً بالمراجع التي رجع إليها في بحثه.
- البحوث والمقالات تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

عيسى يوسف اللوتي

مقالات مجلة قاريونس العلمية

العدد الثالث والرابع سنة 1991 م

1 ـ الاستخدام الكفؤ للفضاءات التعليمية وتوظيفه في إمكانية تحوير المباني الجامعية لاستيعاب التغير عبر الزمن

2 ـ مأزق المديونية الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي: دراسة مقارنة

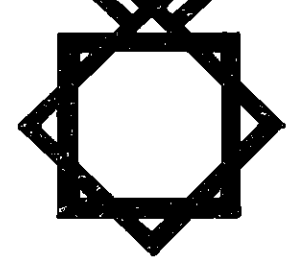
3 ـ ملخص وتعاريف أساسية

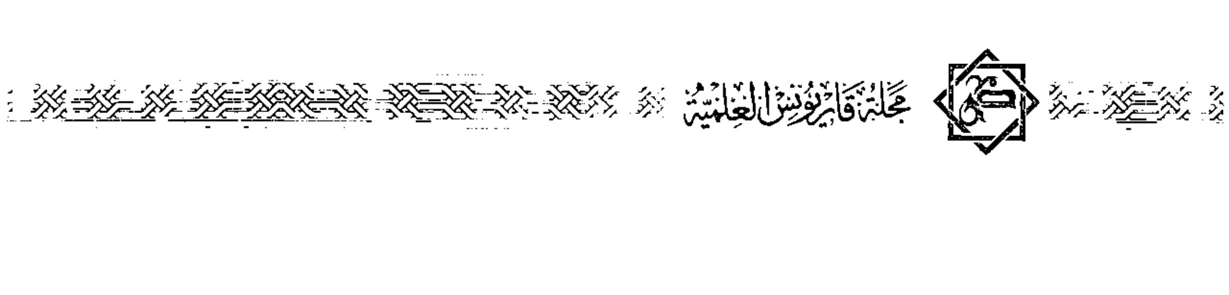
4 ـ تكيف البدو في مشاريع الاستيطاني الزراعي بالجماهيرية العظمى

5 ـ دور التربية في وقاية الأحداث من الانحراف في الوطن العربي

6 ـ مستقبل المكتبة والكتاب

7 ـ بحث في: اللغة بين وضوح الدلالة وغموض الرمز




مجلة قاريونس العلمية

مهندس يوسف الموشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستخدام الكفوء للفضاءات التعليمية وتوظيفه في امكانية تحوير المباني الجامعية لاستيعاب التغير عبر الزمن

الأستاذ المساعد د. محمد شهاب أحمد

جامعة قاريونس ـ كلية الهندسة ـ قسم العمارة


مجلة قاريونس العلمية

الاستخدام الكفوء للفضاءات التعليميّة وتوظيفه في إمكانية تحوير المباني الجامعيّة لاستيعاب التغير عبر الزمن

عيسى يوسف اللموتي

1 ـ مستخلص البحث:

لقد أكدت معظم الدراسات والبحوث حول المبنى الجامعي أن التوسع والتحوير صفتان أساسيتان يجب أن يستوعبهما المصمم عند تصميم هذا النوع من المباني. وقد استخدمت طريقة W.S.S.H في حساب المتطلبات الفضائية للمبنى الجامعي عند إعداد التصميم، ولكن معظم الدراسات والبحوث لم تشر إلى أن هذه الطريقة غيركافية وحدها في تقدير حجم التوسع أو التغير، لكون عملية التغير عبر الزمن لا تشمل الفضاء وحده بل عدة عناصر أخر ملحقة به.

وعليه فقد اتبع البحث طريقة أخرى يمكن اعتمادها في عملية تحوير المبنى الجامعي وتغييره، وهي طريقة الاستخدام الكفؤ للفضاء التعليمي التي بموجبها يتمكن المصمم أو متخذ القرار أن يحدد حجم التغيير وكميته المطلوبة وبأقل الكلف.

لقد اعتمدت الدراسات التي جرت حول مبنى الجامعة التكنولوجية وقسم الهندسة المعمارية أساساً في اختبار هذه الطريقة التي أسفرت عن نتائج تختلف تماماً عن النتائج التي توصلت إليها الطرق المستخدمة.

2 ـ طبيعة التغيير في الاستخدام للمبنى الجامعي:

من الممكن أن ينظر إلى المباني الجامعية على أنها منظومة حضرية

متكاملة، تحوي منظومات فرعية أهمها البناية ومستخدم البناية، وعليه فإن المنظومة العامة يمكن أن تستمر في أدائها بكفاية عالية في حالة تلبيتها حاجات الجماعة سواء كانوا على شكل أفراد، أو جماعات، أو تنظيمات، أو فعاليات خلال فترة زمنية محددة. لذا فإن المستخدم الفضاء الجامعي يمكن أن نطلق عليه العنصر الأساسي. أما المباني فهي تشكل العنصر الثاني في المنظومة الحضرية؛ لذا فإن التغير السريع في متطلبات المستخدم للفضاء قد يسبب نوعاً من المشاكل للمصمم المعماري، إذا ماأدركنا أن البناية هي حالة ثابتة في فترة زمنية محددة قد تشبع متطلبات المستخدم وحاجاته خلال فترة حياتها التي يمكن أن نقدرها بعدد من السنين (س) في حالة تخصيص مبالغ معينة تستثمر في تجديد تلك البناية وتحويرها وتنفيذها كي نواكب عملية التطوير الذي حدث في العنصر الأول من المنظومة. ولكن الصعوبة في تحوير المباني الجامعية تكون أكثر وأعقد خاصة إذا كانت البناية متخصصة ذات تقنيات متغيرة، مثال ذلك أبنية المختبرات، وعليه يمكن من خلال هذا المفهوم أن نحدد مشكلتين أساسيتين:

الأولى: تتعلق بالتخطيط والتصميم لمجموعة المباني الجامعية التي يمكن أن تحتوي على الفعاليات الحالية والمستقبلية (خلال العمر الزمني لهذه المباني). أي يمكن أن تفهم المشكلة من خلال الفرق بين عرض الفضاءات والطلب الحالي والمتوقع لها.

الثانية: تتعلق بالتفاصيل البيئية والخدمات التي تلبي حاجة المستخدم خلال الفترة الزمنية (س)، ولكنها تصبح غير قادرة للفترة الزمنية (س + ن)، أي نوعية منظومة الخدمات المتوفرة وإمكانية تحويرها.

إن هاتين المشكلتين قائمتان على حقيقة أساسها أن البناية الحالية تصمم وفقاً لمعايير فضائية، ومن خلالها تتم عملية تخصيص أقل فضاء ممكن لفعالية معينة. إضافة لذلك فإن الخدمات العامة للبناية مستمرة في النمو والزيادة نتيجة للتعقيد والتخصص في الأجهزة والمعدات الفنية، وتقنيات التعليم المستخدمة، ولكي نصل إلى الكفاية في الأداء للمباني الجامعية؛ فإن معظم المصممين يميلون إلى تصميم الكتل ذات الوظيفة المحددة والمتخصصة. وقد فاتهم أن

هذه الوظيفة تتغير خلال فترة زمنية محددة ولربما خلال فترة التشييد، مما يجعل البناية غير ملبية للطلب قبل الفترة الزمنية المحددة لتهرئها، وعليه فإن عمر البناية يصبح قصيراً مما يسبب هدراً في الموارد، ومن أجل أن نضمن دوام الأداء للمباني الجامعية واستمراريته لا بدّ من معرفة العوامل المؤثرة في هذا الجانب، ويمكن إجمالها بما يلي:

1 ـ نسبة التغير في حاجات المؤسسة التعليمية.
2 ـ نوعية الفضاءات والمعايير المستخدمة في التصميم وكميته.
3 ـ نوعية المعدات الميكانيكية المستخدمة وكميتها.
4 ـ متطلبات الفعاليات التي ستؤديها البناية من فضاءات وخدمات.
5 ـ التغير في متطلبات شاغل البناية.
6 ـ الإضافات الميكانيكية والفنية المتوقعة كي تجعلها قادرة على مواكبة التغير المستقبلي.

استناداً لما تقدم يمكن القول بأن متطلبات الفعاليات العلمية والتقنية هي مواضيع متغيرة تتطلب أن تكون الكتل قابلة للتحوير والتوسع. ولكن السؤال الذي يثار في هذا السياق هو:

1 ـ إلى أي حد يمكن أن يستوعب التصميم الأساسي والتفصيلي لهذه المباني إجراء التغييرات؟ وما حلقة التغييرات التي طرأت على الفعاليات وغيرها، وكيف تؤثر على استيعاب المباني الجامعية؟ لذا فإن الدراسة ستحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال دراسة المحتوى الذي حدث فيه التغيير لهذه المؤسسات والذي يشمل النقاط التالية:

1 ـ الوصف العام للمؤسسة الجامعية موضوع الدراسة.

2 ـ خصائص المباني التي يتطلب منها إيواء الفعاليات والخدمات النامية والمتغيرة.

3 ـ التوصل إلى إطار عام من خلاله يتم وضع مقترح الاستيعاب والتغير المستقبلي.

وعليه فقد تم اختيار الجامعة التكنولوجية حالة دراسية لكونها شهدت التغيرات التالية منذ عام 1975 (سنة التأسيس) حتى الوقت الحالي:

1 ـ الزيادة في أعداد الطلاب.
2 ـ التغيير في الخطة الدراسية.
3 ـ التغيير في التنظيم الإداري.
4 ـ استحداث بعض الفروع العلمية وحذفها.
5 ـ استحداث بعض الفعاليات وحذفها.

لقد حدثت هذه التغيرات في مؤسسة اتخذت مباني لإيوائها لم تصمم وفقاً لمتطلباتها؛ وعليه فإن المباني التي تم استخدامها قد تم تحويرها استجابة لإيواء التغيرات التي حدثت، ولكن المشكلة تكمن في التغيرات المستقبلية التي سوف تحدث، فهل يمكن أن تستوعبها المباني الحالية أم تتطلب نوعاً من التغيير أو التحوير؟

لذا فإن البحث سوف يركز على دراسة ما يلي:

1 ـ تاريخ النمو والتغير للمؤسسة موضوع البحث مع تأكيد دراسة بعض المباني وإمكانية تحويرها.
2 ـ فحص فحوي الخطة الدراسية واختيارها.
3 ـ اختيار أحد الأقسام ودراسته بصورة تفصيلية.
4 ـ إمكانية الاستفادة من الفضاءات المتوفرة ورفع كفاية استغلالها.

3 ـ البحوث والدراسات السابقة:

3 ـ 1 لقد تم إجراء العديد من البحوث والدراسات حول المبنى الجامعي، واتضح أن معظمها قد ركز على ضرورة اعتماد مبدأ المرونة عند إعداد التصميم عن طريق اعتماد منظومة معمارية، أو عن طريق المنظومة الإنشائية التي من خلالها يمكن إيواء متطلبات التوسع للفعالية التعليمية، علماً أن معظم هذه الدراسات قد أكدت أن عملية التوسع عبر الزمن هي عملية مكلفة. أما عملية تحوير الفضاءات التعليمية لاستيعاب التغيرات المستقبلية، فهي أيضاً تعني استثمار

مبالغ إضافية تعتمد على نوع التحوير وكميته المطلوبة، ومدى ملاءمة المنظومة المعمارية والإنشائية والخدمية لاستيعاب هذا التغير. ولكننا نلاحظ أن هناك متغيراً آخراً يمكن بواسطته تحقيق مبدأ المرونة عن طريق الاستخدام الكفوء للفضاءات المتوفرة الذي لم تشر إليه الدراسات السابقة، وبذلك سيكون نقطة تركيز هذا البحث.

جدول (1)
الدراسات السابقة والحقول التي ركزت عليها

البحوث السابقة مجالات البحث	دراسة بهجت رشاد 1987	Edward D/Mills 1979	David Thomas 1983	DowDen 1975	Rawlinson 20 1978	Peter Cowan 1966	Angela Sears 1978
المرونة في تصميم الفضاء	+	+	+	+	+	+	+
قابلية التحوير في الفضاء		+		+	+	+	+
المرونة في الهيكل الإنشائي	+			+	+	+	+
المرونة في تصميم شبكة الخدمات	+	+	+	+	+	+	+
الاستخدام الكفوء للفضاء					+		

3 ـ 2 الدراسات السابقة حول مبنى الجامعة التكنولوجية:

3 ـ 2 ـ 1 تطور أعداد الطلاب في الجامعة:

بلغت نسبة الزيادة في أعداد طلاب الدراسات الأولية المقبولين لسنة 1988/89، 23٪ مقارنة بسنة 1975/76. وبلغت نسبة زيادة الطلاب الموجودين 34٪ للفترة الزمنية نفسها. أما أعداد الطلاب المتخرجين فقد بلغت فيها نسبة الزيادة 30٪.

أما بالنسبة إلى طلاب الدراسات العاليا، فقد بلغت الزيادة في أعداد الطلاب المقبولين 25 ٪، والموجودين 25٪ ، والمتخرجين 19 ٪ لسنة 1988٪89 مقارنة بسنة 1980/1981.

3 ـ 2 ـ 2 القاعات الدراسية:

تشير الأرقام المتوفرة إلى ما يلي:

1 ـ إن عدد القاعات الدراسية في الجامعة بلغت 90 قاعة.

2 ـ بلغ عدد الساعات المستخدمة أسبوعياً 2462 ـ ساعة ومجموع الساعات المتاحة للدراسة 2700 ساعة أسبوعياً.

3 ـ بلغت نسبة استغلال القاعات 91٪، وهذا يعني أن القاعات الدراسية مستخدمة من حيث الزمن بمعدل 27 ساعة أسبوعياً.

4 ـ بلغت نسبة استغلال القاعات الكبيرة 40٪، في حين بلغت نسبة استغلال القاعات الصغيرة 87٪. وعليه يمكن أن نستنتج ما يلي:

1 ـ إن نسب الاستغلال من حيث الوقت المتاح مرتفعة جداً.

2 ـ إن مستوى متوسط عدد المقاعد في الأقسام يصل إلى مستوى أكثر بكثير من متوسط عدد الطلاب.

3 ـ في قسم الهندسة المعمارية بلغت نسبة استغلال القاعات 59 ٪، ومتوسط عدد الساعات المستخدمة أسبوعياً يصل إلى 18 ساعة.

جدول (2)

عدد القاعات	عدد المقاعد	عدد المراسم	عدد المواقع	عدد طلاب القسم موزعين حسب المراحل		المرحلة الدراسية
1	50	5	40	71	الأولى	الأولى
1	60	4	38	93	الثانية	الثانية
1	70	2	45	125	الثالثة	الثالثة
2	100	4	50	109	الرابعة	الرابعة
		1	30	88	الخامسة	الخامسة

من خلال تحليل الدراسات السابقة لمبنى الجامعة نلاحظ أنها قد اتبعت طريقة W.S.S.H في تقدير كفاية الاستخدام للفضاءات التعليمية. ومن خلال تطبيق هذه الطريقة في دراسة مبنى قسم الهندسة المعمارية أشرت إلى ما يلي:

1 ـ بلغت نسبة استغلال القاعات 60٪ من الوقت المتاح (ساعات الدوام 800 ـ 1500)، وعلى اعتبار أن قابلية استيعاب كل قاعة 35 طالباً، ولكي تصبح نسبة الاستغلال 60٪ يجب أن تكون القاعات 6 بدلاً من 5.

2 ـ بلغ العجز في المساحات للمراسم 1974 م^2، حيث إن المتوفر 1572 م^2، وعلى أساس أن ما يصيب الطالب حالياً 3,4 م^2، في حين يصيب الطالب 7,5 م^2 في حالة تلبية العجز وعلى افتراض أن لكل طالب محطة عمل منفصلة.

يتضح من هذه المؤشرات أن معظم الدراسات قد اعتمدت الطريقة العددية لحساب الفضاءات، ولم توضح أن الكفاية الاستغلالية لا تعني الساعات المحددة للعمل خلال الأسبوع فقط، وإنما الالتزام بالأعداد الطلابية ضمن الصف أو القاعة الدراسية (مثلاً تلقى محاضرة في قاعة بسعة 300 طالب بينما يحضر المحاضرة 200 طالب فقط، أي بكفاية استغلالية 66,6 فقط)(4).

وبذلك فإن البحث قد اعتمد طريقة الاستخدام الكفؤ للفضاء التعليمي بدلاً من طريقة W.S.S.H، إذ يعني هذا المفهوم قابلية التوافق Fit بين الفعالية والفضاء الذي يؤويها.

3 ـ المشكلة البحثية :

* وجود فجوة في المعرفة العلمية حول إمكانية تحوير الفضاء بزيادة نسبة استغلالها.

* تتعلق بكيفية استخدام الفضاءات بكفاية من خلال المتطلبات المتعددة والمتغيرة خلال فترة زمنية معينة (5 ـ 10 سنة)، بعدها يتغير الطلب على الفضاء التعليمي الذي يستوجب تطوير الفضاء نفسه أو تحويره أو تغييره، اعتماداً على النظرة الاقتصادية للمبنى لكونه يشكل ثروة تتوفر فيها كافة الإمكانيات لاستخدامات متعددة ومتنوعة، أكثر من كونها جمع فضاءات محددة يطلق عليها أسماء متخصصة.

4 ـ أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الإجابة على ما يلي :

1 ـ كم من الوقت يتوفر بحيث يمكن أن يستخدم فيه الفضاء التعليمي؟

2 ـ ما المحددات لزيادة فترة الاستخدام؟.

3 ـ ما العوامل الأخر التي تؤثر على هذه المحددات؟.

4 ـ ما الاحتمالات المتوفرة للاستخدامات المتعددة للفضاءات التعليمية؟.

5 ـ منهجية البحث :

1 ـ تحليل الدراسات المعدة عن استخدام القاعات والفضاءات التعليمية في الجامعة التكنولوجية وعن قسم الهندسة المعمارية فيها.

2 ـ تحليل الدراسات السابقة حول الخطط الدراسية/ الزيادة في أعداد الطلاب.

3 ـ اتباع طريقة الملاحظة لقياس كفاية استخدام الفضاءات التعليمية التي تشمل القاعات الدراسية والمراسم التي دلت الدراسات السابقة على أنها من أكثر الفضاءات التي تحتاج إلى توسع وتحوير.

4 ـ تقييس كفاية استخدام الفضاءات التعليمية من أجل اتخاذ القرارات التصميمة بتحويرها أو توسعها.

6 ـ مفهوم التوافق fit بين الفعالية والفضاء:

يعني مفهوم التوافق تحقيق الخصائص التالية سواء كانت متطلبات الفعالية أو الخصائص الفضائية التي تؤويها:

1 ـ الخاصية الفيزيائية Physical.
2 ـ الخدمات الهندسية.
3 ـ الشروط والظروف البيئية المطلوب تحقيقها.
4 ـ التجهيزات الثابتة.
5 ـ الاستخدام الآني للفضاء Temporal.
6 ـ الخصوصية المطلوب تلبيتها.

لذا فإن البحث سوف يوضح التوافق بين خاصيتين هما المتطلبات الفيزياثية والآنية المطلوبة لفعالية التعليم في قسم الهندسة المعمارية، وعليه لا بدّ من تعريف مفهومين مهمين سيستخدمان في قياس كفاية الأداء للفضاء هما:

معدل التردد الذي هو نسبة استخدام الفضاء من الوقت المتاح له.

معدل الشغل وهو نسبة شغل الفضاء عند استخدامه.

ولبعض الفضاءات قد يستخدم أحد المفهومين السابقين أو كلاهما، إضافة لذلك فإن الاستخدام المتعدد للفضاء قد يؤدي إلى زيادة كفاية الاستخدام في بعض الحالات، والاستخدام المتعدد يكون بثلاثة أصناف:

1 ـ استخدام الفضاء بصورة أكثف لفعالية واحدة ولجماعة محددة مستخدمة، مثال ذلك استخدام مرسم واحد لفعالية التصميم ولمرحلة الصف الأول.

2 ـ استخدام الفضاء لعدة مجاميع ولنفس الفعالية (استخدام المرسم من قبل مرحلتين الأولى، والثانية، والثالثة ولدرس التصميم.

3 ـ استخدامات أخر للفضاء إما من قبل الجماعة نفسها أو مجموعات أخر لفعاليات متنوعة في وقت متناوب. استخدام المرسم لمادتي التصميم المعماري، وتركيب المباني، والتصميم الداخلي، ولمراحل دراسية متعددة.

وإضافة لما تقدم فهناك ثلاثة مفاهيم أُخَر يمكن اعتمادها في تحقيق كفاية أمثل للفضاءات التعليمية:

1 ـ الاستخدام العقلي للفضاء المهيء (الذي قد يؤدي إلى استخدامه بصورة أكثف).

2 ـ الاستخدام المركزي (الذي قد يؤدي إلى استخدامات مشاركة).

3 ـ التقليل من التخصص في الاستخدام (الذي قد يؤدي إلى استخدامات بديلة).

7 ـ المسح الميداني وطريقه:

اتخذ قسم الهندسة المعمارية كحالة دراسية وتم جمع المعلومات بواسطة الملاحظة المنظمة التي اتخذت الخطوات التالية:

ـ المساحة المستخدمة فعلاً.
ـ التعدد في نوعية الفضاءات.
ـ الاحتمالات لاستخدامات متعددة لهذه الفضاءات.
ـ اعتمدت فترة الدراسة لمدة سنة واحدة 1988 ـ 1989 لجمع المعلومات المطلوبة.
ـ السكان الذين يستخدمون الفضاء.
ـ الفترة التي يتم فيها الاستخدام.
ـ الطريقة التي تم فيها احتساب:
ـ عدد الشاغلين للفضاء (مأخوذة من السجلات).
ـ عدد الشاغلين للفضاء (بواسطة الملاحظة المنظمة).
ـ المقابلة الشخصية مع الشاغلين للفضاء.

8 ـ نتائج المسح الميداني:

8 ـ 1 الأهداف.

يهدف المسح الميداني إلى معرفة ما يلي:

1 ـ الفضاءات المتوفرة.

2 ـ الطلب عليها من خلال جدول الدروس الأسبوعي والنشاطات غير الصفية.

3 ـ العلاقة مع باقي الفضاءات المركزية المتوفرة في الجامعة التي يمكن أن تستمر لمصلحة القسم.

4 ـ السكان الذين يستخدمون الفضاءات التعليمية وطبيعة دراستهم.

5 ـ الفترة التي يتم فيها استخدام الفضاء.

8 ـ 2 نتائج التحليل:

لقد أظهرت نتائج المسح الميداني الموضحة بالأشكال 1 و 2 و3 والجدولين2 و 3 وجود إمكانيات متاحة لاستخدام الفضاءات والوقت المتاح بحيث يمكن تغطية العجز في المساحات التي أشارت إليها الدراسات السابقة.

فالشكل رقم (1) يؤشر إلى أن هناك يومين في الأسبوع لا تستغل فيهما كافة المراسم. وأن نسبة الاستغلال من الوقت المتاح لكافة المراسم تبلغ 50٪. كما أن نسبة شغل المقاعد المتوفرة بلغت أقل من 50٪ لكافة المراسم. أما القاعات الدراسية فإن نسبة شغلها تبلغ أقل من 50٪ من الوقت المتاح وكذا الحال بالنسبة لعدد المواقع الدراسية، إضافية لذلك فهناك يومان في الأسبوع لا تستغل فيهما هذه القاعات.

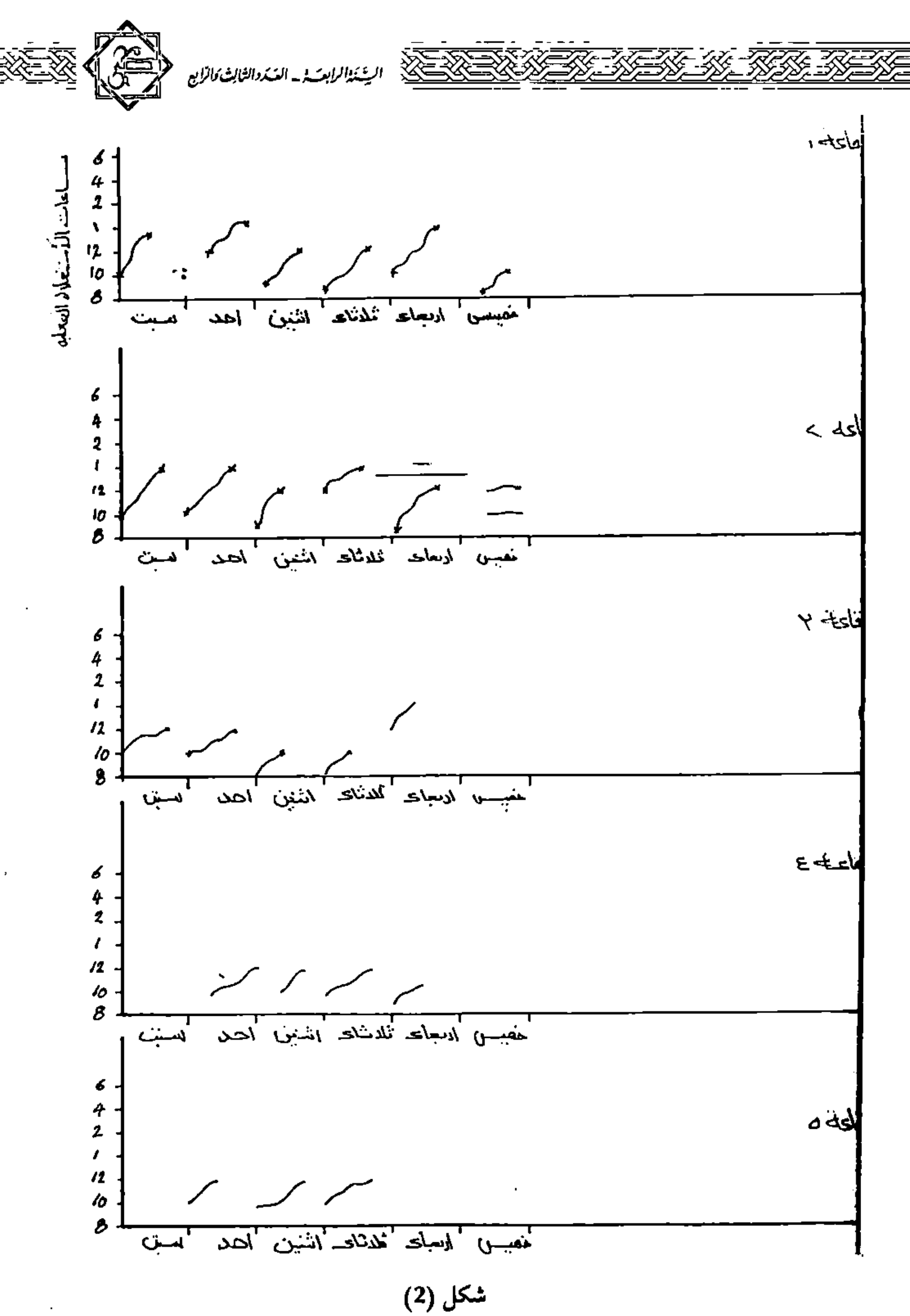
لقد أشارت النتائج في الجدول رقم (3) إلى أن أعلى معدل تردد للقاعات والمراسم بلغ 50٪ أما أعلى معدل شغل فبلغ 73٪ وعليه فقد اتضح أن هناك وقتاً متاحاً ومقاعد غير مشغولة (يمكن استثمارها لزيادة كفاية الاستغلال لكافة القاعات والمراسم (انظر شكل رقم 4)

المواصفات نوع الفضاء	معدل عدد الساعات المتاحة يومياً	معدل ساعات الشغل اليومي	معدل التردد ٪	معدل عدد المواقع المتوفرة	معدل عدد المواقع المشغولة يومياً	معدل الشغل ٪
مرسم 1 مرحلة الأول مرحلة الثاني	8	4	50	40	28	70
مرسم 2 مرحلة الأول مرحلة الثاني	8	4	50	38	26	69
مرسم 3 مرحلة الأول مرحلة الثاني	8	4	50	38	24	63
مرسم 1 مرحلة الثالث	8	3	38	45	28	62
مرسم 2 مرحلة الثالث	8	3	38	45	24	53
مرسم 3 مرحلة الثالث	8	3	38	40	30	75
مرسم 4 مرحلة الثالث	8	3	38	30	22	73
مرسم 1 مرحلة الرابع	8	3	38	50	35	70
مرسم 2 مرحلة الرابع	8	3	38	50	32	64

المواصفات نوع الفضاء	معدل عدد الساعات المتاحة يومياً	معدل ساعات الشغل اليومي	معدل التردد ٪	معدل عدد المواقع المتوفرة	معدل عدد المواقع المشغولة يومياً	معدل الشغل ٪
مرسم 3 مرحلة الرابع	8	3	38	50	30	60
مرسم 1 مرحلة الخامس	8	4	50	50	20	40
مرسم 2 مرحلة الخامس	8	4	50	38	15	40
مرسم 3 مرحلة الخامس	8	4	50	38	10	27
مرسم 4 مرحلة الخامس	8	4	50	30	15	50
قاعة 1	8	4	50	100	60	60
قاعة 2	8	3	38	100	45	45
قاعة 3	8	2	25	70	40	57
قاعة 4	8	2	25	60	30	50
قاعة 5	8	2	25	50	30	60

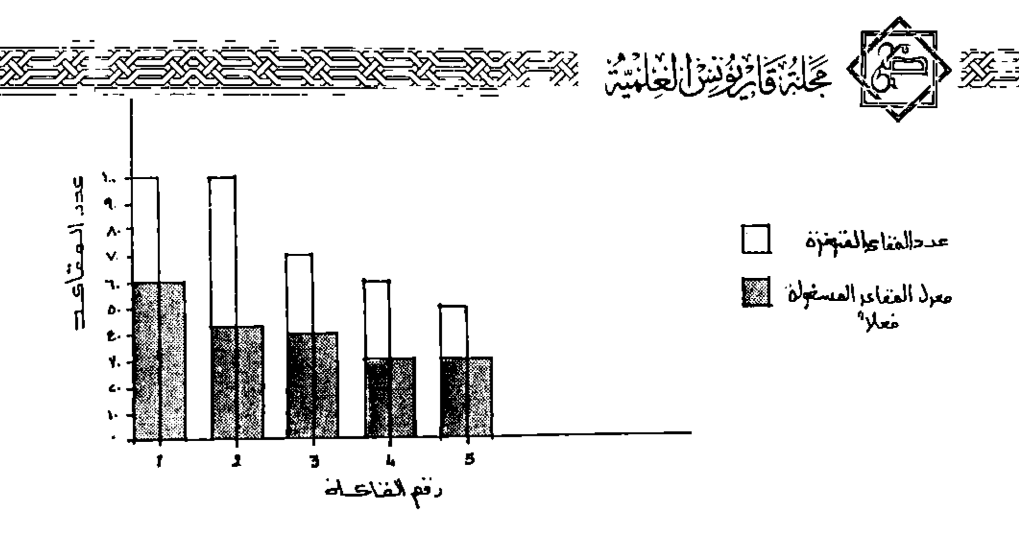
«عدد الساعات المتاحة 9 ساعات من الساعة 8 صباحاً ـ 6 مساءً اعتمد الرقم 8 ساعات فقط في عملية الحساب، إذ تم ترك ساعة واحدة إضافة إلى عشر دقائق من كل ساعة دراسية أي بمعدل 80 دقيقة يومياً لأغراض التهوية».

شكل (1) استغلال المراسم لكافة المراحل الدراسية

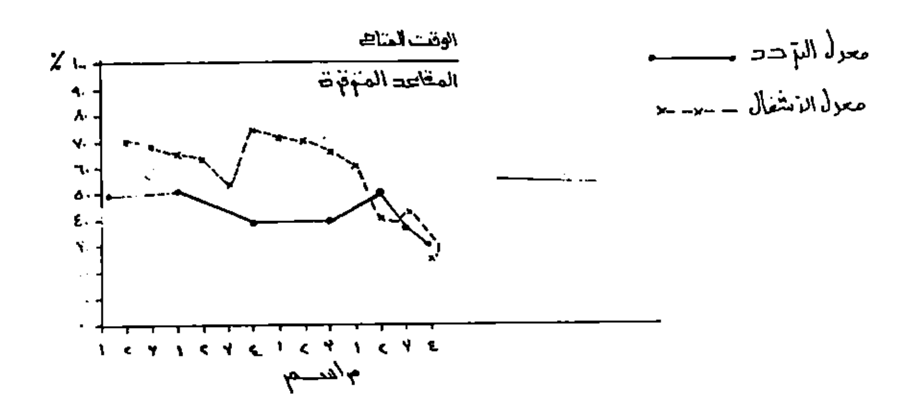


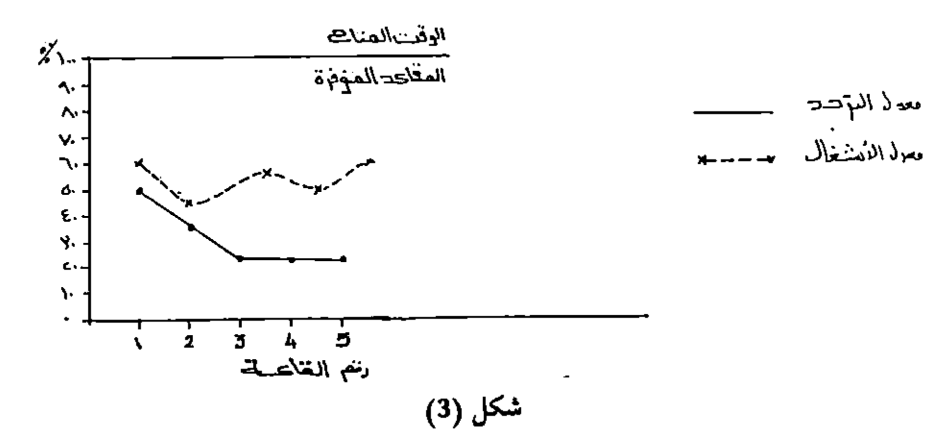
قاعة ١
قاعة ٢
قاعة ٣
قاعة ٤
قاعة ٥
ساعات الاستعداد الفعلية
6
4
2
1
12
10
8
سبت
احد
اثنين
ثلاثاء
اربعاء
خميس

شكل (2)



شكل رقم ٤





شكل (3)

8 ـ 3 المحددات:

لقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى أن هناك محددات تعيق عملية الاستعمال الكفؤ للفضاءات التعليمية، في القسم منها التوفيق بين الوقت المتاح لمدرس المادة وتنظيم جداول إعطاء المحاضرات، ولو تمكن القسم من التغلب على هذه الصعوبة لأمكن زيادة نسبة التردد ونسبة الشغل إلى أكثر من 60 ٪. إضافة لذلك فقد اتضح أن القسم لا يستفيد من الخدمات المركزية التي تقدمها الجامعة وخاصة درس الثقافة القومية حيث يمكن استيعاب عدد من المراحل والشعب في إحدى القاعات الكبيرة في الجامعة (400 مقعد) التي سجلت نسبة استغلال متدنية بالنسبة للقاعات الصغيرة، وبذلك يتمكن القسم من توفير 16 ساعة تدريس نظرية على الأقل لمادة الثقافة القومية.

9 ـ الخلاصة والتوصيات:

لقد حاول البحث إيجاد تفهم أكثر لمشكلة التوسع والتغير المطلوبة في الأبنية الجامعية في نفس الوقت وعبر الزمن، كيف يمكن استغلال الفضاءات المتوفرة بصورة كفيّة وكيف يمكن إدارتها وتوزيع الفعاليات التعليمية عليها. كما أن البحث حاول إيجاد أسلوب آخر من خلاله يتمكن من أن يسجل كفاية استخدام الفضاء التعليمي، من خلال الوقت المتاح والفعاليات المطلوب إيواؤها حالياً ومستقبلاً. وعليه فقد أشار البحث إلى أن اعتماد طريقة W.S.S.H وحدها قد يستفاد منها في إعداد المتطلبات الفضائية للأبنية الجامعية الجديدة، إلا أنها تكون محدودة الفائدة عند دراسة التوسع في المبنى الجامعي، أو لإحداث تغيرات لإيواء متطلبات المستقبل. وقد أثبتت طريقة التحليل للمسح الميداني أن معدل التردد والشغل لمبنى قسم الهندسة المعمارية سجل معدلات متدنية، في حين أن الدراسة بطريقة W.S.S.H استنتجت أن هناك عجزاً واضحاً قدر 1974 م^2 لسنة 1990، أي أن كلفة تلبية العجز تقدر بـ 80 ألف دينار ككلف إنشائية.

وعليه فإن التوصيات المستنبطة من البحث يمكن إدراجها بما يلي:

1 ـ من الممكن استخدام بعض الفضاءات بكثافة عالية لتدريس مرحلة

دراسية واحدة، مثال ذلك: أنه يمكن تدريس مادة التصميم المعماري لمرحلة دراسية معينة باستغلال مرسم واحد بدلاً من عدد من المراسم، حيث إن تدريس هذه المادة يعتمد على التدريس الفردي، وعليه فإنه يمكن أن تقسم الشعبة الواحدة إلى مجاميع صغيرة وفقاً لأعداد المدرسين ممتداً على الوقت المتاح اليومي والأسبوعي؛ وبذلك يوفر فضاءات تستغل لفعالية أخرى بدلاً من تشييد مبان جديدة.

2 ـ يمكن زيادة كفاية الاستخدام باستغلال المراسم الخاصة بالمرحلة الأولى مثلاً لمواد التصميم المعماري، وتركيب المباني، والإظهار المعماري، والرسم الحر وبتناوب.

3 ـ يمكن استخدام الفضاء من قبل مجاميع أخر، كأن يستخدم فضاء المراسم الخاص بالصف الثالث من قبل مرحلة الرابع ولمادة التصميم المعماري.

4 ـ يمكن جدولة الدروس بحيث يمكن استثمار الوقت المتاح يومياً بأكمله من قبل مجاميع مختلفة ولنفس المادة.

5 ـ الاستفادة من الخدمات المركزية في الجامعة، وبذلك سوف تزداد كفاية استغلال الفضاءات المركزية، وبنفس الوقت يتاح للقسم فرصة استغلال الفضاءات المتوفرة والعائدة إليه بصورة أفضل.

6 ـ يمكن التقليل من التخصص في الاستخدام للفضاءات مثال ذلك: أنه يمكن استخدام فضاءات المراسم لدروس نظرية مثال مادة الإنشاءات، نظرية التخطيط، نظرية التصميم الحضري أو المعماري، بدلاً من أن تكون مخصصة لتدريس مادة التصميم المعماري فقط.

وعليه فإن تحوير المبنى الجامعي يمكن أن يكون استناداً للأسس المذكورة التي بموجبها يمكن أن يكون عدد المواقع الدراسية في قسم الهندسة المعمارية للقاعة النظرية 30 بدلاً من 100، وبذلك يوفر قاعتين للقسم بدلاً من واحدة، ويمكن أن تستغل لفعالية أخرى. أو يمكن تحوير بعض المراسم الفائضة إلى قاعات نقد أو قاعات مناقشة، وكما هو موضح في الملحق رقم (1).

المراجع

1 - Dowden, Hutchinson & Ross. «Planning Building and Facilities For Higher Education». The UNESCO Press. Paris 1975.

2 - Mills Edward D. «Planning Buildings for Education Cuture and Science», Thomson LTD. Edinburgh. 1979.

3 - Thomas David «Flexibility and Commitment in planning». Martinus. The hague. 1983.

4 ـ رشاد بهجت «المبنى الجامعي ومواءمته لأهداف التعليم العالي» المركز العربي لبحوث التعليم العالي ـ دمشق 1987.

5 - Cowan Peter & Sears Angela «Groth & Change, Adaptability and Location». Ministry of Public Building and Works. 1966.

6 ـ عبد الفتاح أحمد مصطفى «تطوير بناية قسم الهندسة المعمارية» دراسة مقدمة لنيل درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية 1990.

7 ـ دراسة استغلال القاعات الدراسية في الجامعة التكنولوجية للسنوات 84 ـ 1986. قسم التخطيط والمتابعة.

8 ـ دراسة حول استخدام المختبرات والمراسم في الجامعة 1983. قسم التخطيط والمتابعة.

9 ـ التقرير السنوي للجامعة التكنولوجية 88/1989.

10 - Carloe rawlinson «Space Utilization in Hospitals" A.J. July 1978 pp. 4. 10.

11 - Doidge, C.W. and Musgrove, J. «Room Classification, Architectural Research and Teaching. Vol. No. 1. May 1970.

مخطط (2-9) مخطط الطابق الثاني

مأزق المديونية الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي: دراسة مقارنة

د. مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم

أستاذ العلوم السياسية المساعد
بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية،
جامعة الفاتح،
طرابلس، ليبيا


مجلة قاريونس العلمية

مأزق المديونية الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي: دراسة مقارنة

تمهيـد:

تعاني دول المغرب العربي، باستثناء ليبيا، من مشكلة الديون الخارجية مثلها في ذلك مثل بقية دول العالم النامي. وتركز هذه الدراسة على تتبع تطورات مشكلة الديون الخارجية لدول المغرب العربي، وهي مشكلة بدت تلوح في الأفق منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، نتيجة لتبني هذه الدول وبقية الدول النامية لاستراتيجيات الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي؛ لتشجيع الاستثمار وحل المشاكل المتعلقة بالتنمية وقطاع الخدمات[1].

ويقصد بمفهوم الديون الخارجية عموماً إجمالي المبالغ المستحقة، بالعملات الأجنبية على الدول المدينة، إلى الأطراف الدائنة، سواء أكانت دولاً أو مؤسسات تمويل دولية أو خاصة. وترجع أسباب المديونية كما سيتضح فيما بعد إلى أسباب بيئية داخلية[2]، وأخرى خارجية[3].

---

(1) بلغ عدد الدول النامية المدينة حوالي 159 دولة، من بينها الصين وبولندا ويوغسلافيا واليونان. ولا تقتصر مشكلة الديون الخارجية على الدول النامية فقط، بل يلاحظ أنها تمتد إلى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فديون الولايات المتحدة الخارجية وصلت في نهاية عقد الثمانينيات إلى أعلى مستوى يقدر بحوالي 430,1 مليار دولار.

(2) مهدي الحلو، «دين المغرب الخارجي وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية» في المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية: طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة، تحرير علي محمد شمبش وآخرين (بنغازي: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1990)، ص.ص. 395 ـ 397.

(3) مصطفى عبد الله خشيم، «معضلة ديون الدول النامية الخارجية في حوار الشمال والجنوب: دراسة تحليلية ـ مقارنة»، في المرجع السابق، ص.ص. 149 ـ 152.

الإطار النظري للدراسة:

يوضح الشكل: 1، الذي يمثل الإطار النظري لهذه الدراسة، أن مأزق ديون دول المغرب العربي لم ينبع من فراغ، حيث إنه برز نتيجة لاختلال أو عدم توازن بين عملية الاقتراض الخارجي من ناحية والظروف البيئية المحيطة من ناحية أخرى. إن عملية الإسراف في الاقتراض الخارجي من دول المغرب العربي، وفق مدخل النظم «System Approach» المشار إليه في الشكل: 1، لا يمكن فهمها بمعزل عن الظروف البيئية على الصعيدين الداخلي والدولي[4].

بالرغم من أن مدخل النظم يجسد استخدام أسلوب تحليل كلي، فإننا سنستخدم أيضاً أسلوب التحليل الجزئي، حتى يمكننا فهم معضلة ديون دول المغرب العربي من كافة أبعادها. وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن: مأزق المديونية في المغرب العربي مرجعه وجود عدم توازن بين عملية الاقتراض الخارجي والظروف البيئية المحيطة. إن إثبات صحة أو عدم صحة الفرضية السابقة يتطلب بطبيعة الحال دراسة معضلة ديون دول المغرب العربي، وفق الخطوات المشار إليها في الشكل: 1.

الظروف البيئية المحيطة بمأزق الديون الخارجية المغاربية:

تنقسم الظروف البيئية المحيطة بمأزق الديون الخارجية العامة لدول المغرب العربي إلى عوامل داخلية ذات أبعاد سياسية، اقتصادية، واجتماعية، وأخرى خارجية تعكس بدورها التفاعلات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، في إطار النظام الدولي ومكوناته الفرعية. وسنناقش على التوالي كلاً من الظروف البيئية الداخلية والظروف البيئية الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار أن الفصل بين العوامل البيئية الداخلية والخارجية يعتبر أمراً متيسراً على المستوى النظري، وصعباً إن لم يكن مستحيلاً على الصعيد العملي.

---

(4) لمزيد من التفاصيل عن مدخل النظم «System spproch» واستخداماته انظر في:
David Easton, The political System (New York: Knopf, 1953).



شكل (1) نموذج نظري لعملية الاقتراض الخارجي

أولاً: الظروف البيئية الداخلية:

إن مأزق ديون دول المغرب العربي يعكس بدون شك العوامل البيئية الداخلية على المستويات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. وبالرغم من صعوبة الفصل بين العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، لا سيما على المستوى العملي نظراً لطبيعة علاقات التداخل والاعتماد المتبادل بينها، فإنه يمكن تلخيص الظروف البيئية الداخلية بجوانبها المختلفة في مجموع النقاط التالية:

(1) تبني دول المغرب العربي لخطط تنموية طموحة، تحتاج إلى رؤوس أموال وخدمات تفوق في الكثير من الأحيان الموارد المادية، البشرية، والتقنية المتاحة داخلياً. إن هدف تضييق الفجوة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي في مجال التنمية الشاملة دفع دول المغرب العربي إلى مزيد من الاقتراض الخارجي، وبالتالي برزت معضلة الديون الخارجية كمشكلة يصعب حلها.

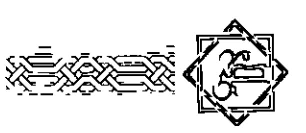
(2) ارتباط أو تبعية اقتصاديات دول المغرب العربي للاقتصاد الفرنسي على وجه الخصوص، والاقتصاد الرأسمالي على وجه العموم، وبالتالي فإن الاقتصاديات المغاربية أصبحت عرضة للتأثر بكل ما يجري في النظام الاقتصادي الرأسمالي[5].

(3) سوء توزيع الدخل القومي وما ترتب عليه من ضعف القوة الشرائية، وتقليص الطلب العام على المواد الأساسية والمصنعة محلياً، إلى جانب ارتفاع العجز في الميزان التجاري، نتيجة لارتفاع استهلاك المواد الكمالية المستوردة، من الفئات المستحوذة على نصيب أكبر في عملية توزيع الدخل القومي.

(4) إن معدل زيادة عدد السكان في دول المغرب العربي (2,5٪)، وما ترتب عليه من وجود مساع لتضييق الفجوة بين عدد السكان المتنامي والموارد

---

(5) مهدي الحلو، «دين المغرب الخارجي وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية» في المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية: طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة، مرجع سابق ذكره، ص.ص. 395 ـ 396.



الغذائية المحدودة، اضطر هذه الدول إلى زيادة المصاريف المنفقة على استيراد المواد الغذائية، وبالتالي تشتيت الإمكانيات المتاحة، وقلة الإنفاق على مشاريع التنمية. فبالرغم من أن الاقتصاد المغربي مثلاً زراعي بطبيعته، فإن بعض الإحصائيات توضح بجلاء أن مستوى الاعتماد على الخارج لسد الاحتياجات الغذائية المحلية ارتفع من 7,6٪ في السنوات 1964 ـ 1966 إلى 36,88٪ في السنوات 1980 ـ 1984[6].

(5) زيادة مستوى تهريب رؤوس الأموال من دول المغرب العربي إلى الخارج.ومن أمثلة الدول النامية التي زادت فيها ظاهرة تهريب رؤوس الأموال بشكل ملحوظ هونغ كونج، والعديد من دول أمريكا اللاتينية[7]. ويفوق مستوى رؤوس الأموال المهربة، حسب إحصائيات البنك الدولي، المستوى المتوسط بالنسبة لمجموع الدول المدينة، التي تشمل بطبيعة الحال دول المغرب العربي، في الفترة 1975 ـ 1985[8].

(6) انتشار ظاهرة التصحر نتيجة لقلة الأمطار، وما ترتب على ذلك من انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب، التي اضطرت دول المغرب العربي إلى استيرادها، لسد العجز في الإنتاج المحلي عن طريق الاقتراض الخارجي.

(7) زيادة الأعباء المالية لدول المغرب العربي، نتيجة لارتفاع حجم ديونها الخارجية، وما ترتب عنها من ارتفاع مستوى خدمات الدين. فلقد وصلت نسبة خدمات الدين إلى الصادرات أعلى مستوى لها في كل من الجزائر

---

(6) المرجع السابق، ص 396.

(7) انظر في هذا الشأن:

J. Bhagwati, «Capital Flight from LDCS: A Statistical Analysis», in **Illegal Transaction in International Trade,** by J. Bhagwati (ed.) (Holland: North Holland publishing Company, 1974), pp. 54-184; Stanley J. Lawson, «The Flight of capital From Hong Kong «**Review of Business** (winter 1985): 7-10; L. Colynn and P. Koenig», The Capital Flight crisis, «**Institutional Investor** (November): 303 - 307; and Donald R. Lessard and John williams on, **Capital Flight and third world Debt** (Washington, D.C.: Institute For International Economics, 1987).

(8) مهدي الحلو، مرجع سابق ذكره، ص. 397.

والمغرب، وأدنى مستوى لها في كل من تونس وموريتانيا. إن دفع خدمات الدين يحتاج بطبيعة الحال إلى مزيد من الموارد المالية، وبالتالي فلقد لجأت دول المغرب العربي إلى مزيد من الاقتراض الخارجي.

(8) ارتفاع مستوى الإنفاق العسكري نتيجة للتوترات الإقليمية، مثل قضية الصحراء الغربية التي أثقلت كاهل ميزانيات الدول المتورطة فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

(9) عدم تنوع صادرات دول المغرب العربي، وبالتالي تأثر دخلها القومي بظاهرة تذبذب الأسعار في السوق العالمية. فانخفاض أسعار بعض المواد الأولية اضطر بعض دول المغرب العربي إلى مزيد من التورط في عملية الاقتراض الخارجي، الأمر الذي زاد مشكلة ديونها الخارجية تعقيداً.

ثانياً: الظروف البيئية الخارجية:

لا يقل تأثير الظروف البيئية الخارجية أثراً عن الظروف البيئية الداخلية، نظراً لأن الدول المدينة لا يمكنها أن تعيش منعزلة عن التفاعلات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية على مستوى النظام الدولي. ويمكن تلخيص علاقة الظروف البيئية الخارجية بمعضلة ديون دول المغرب العربي في إجمالي النقاط التالية[9]:

(1) أزمة النفط الأولى لعام 1973، وأزمة النفط الثانية لعام 1980، وما ترتب عنهما من تذبذب في أسعار النفط العالمية، وزيادة الأعباء المالية لبعض الدول المغاربية المستوردة للنفط. ويلاحظ أن إجمالي العجز الذي عانت منه الدول النامية المستوردة للنفط قد زاد من 11 بليون دولار في عام 1973 إلى 30 بليون دولار في عام 1974، ثم إلى 38 بليون دولار في عام 1975، ثم انخفض إلى 26 بليون دولار في عامي 1976، 1977[10]. ولقد قابل العجز

(9) مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق ذكره، ص.ص. 149 ـ 151.

(10) Robert Solomon, «A Quantitative Perspective on the Debt of Developing Countries», in Lawrence G. Frank and Marilyn J. Seiber, **Developing Countries Debt** (New-York: pergamon press, 1979), pp. 27 - 28.

الذي عانت منه الدول النامية، نتيجة لتذبذب أسعار النفط، فائضاً في ميزان مدفوعات الدول النامية المصدرة للنفط، وهو فائض ارتفع من 6 بليون دولار في عام 1973 إلى 67 بليون دولار في عام 1974، ثم هبط إلى 35 بليون دولار في عام 1975، ثم ارتفع من جديد إلى 41 بليون دولار عام 1976[11].

(2) الركود في الاقتصاد العالمي وما نتج عنه من انخفاض معدلات الإنتاج العالمي، وفرض قيود تجارية على صادرات الدول النامية. فمعدل الزيادة في الإنتاج العالمي، أثناء الركود الاقتصادي العالمي في بداية عقد الثمانينيات، لم يرتفع إلا بمعدل 2٪ في عام 1981، 2,3٪ في عام 1983، ولقد قابل ذلك انخفاض في معدل إنتاج الدول النامية، الذي انخفض من 3,3٪ إلى 109٪[12].

(3) انخفاض معدل صادرات الدول النامية، وما ترتب عليه من انخفاض الاحتياطي من العملات الصعبة اللازمة لدفع خدمات الدين. فدول المغرب العربي تتحصل على العملات الأجنبية عن طريق الصادرات، أو عن طريق تحويلات المهاجرين في الخارج.

(4) ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العامة على وجه العموم، والقروض الخاصة على وجه الخصوص، وما لذلك من تأثير مباشر على زيادة أعباء دول المغرب العربي المدينة، نتيجة لارتفاع خدمات الدين. ويغلب على ديون الدول المغاربية عموماً الطابع العام منذ نهاية عقد السبعينيات. لقد ارتفع معدل الفائدة على الديون العامة من 6,6٪ في عام 1973 إلى 11٪ في عام 1982، وبالتالي فإن التوازن الأساسي لبعض الدول النامية قد تغير من الجانب الإيجابي إلى نقطة الصفر، وفي بعض الأحيان إلى الجانب السلبي، لا سيما

---

(11) **International Monetary Fund** (IMF), Annual Report of the Executive Directors for the fiscal year, April 1977, p. 15.

(12) Shahid J. Burki, «Debt and Adjustment: The Experience of South Asia and sub-sanaran Atrica», in khadija haq and Carlos Massad (eds.), **Adjustment with Growth: A Search for An Equible Solution** (ISlamabad: North-South Round Table, 1984), p. 184; and Irving S. Friedman, «Crisis Management, the Business cycle and international Lending», in khadija haq and carlos massad, **Ibid.**, pp. 19 - 22.

عندما فاقت خدمات الدين احتياطي الدول من العملات الصعبة، التي تتحصل عليها الدول عن طريق الصادرات[13].

وتشير بيانات هذه الدراسة عموماً إلى أن معدل خدمات الدين إلى الصادرات قد بلغ أقصى مستوى له في الجزائر (69٪) في عام 1989، المغرب (42٪) في عام 1982، تونس (29٪) في عام 1986، وموريتانيا (19٪) في عام 1985 (انظر الجدول: 3).

(5) انخفاض أسعار المواد الأولية نتيجة لتطوير مواد بديلة، أو لترشيد الاستهلاك، أو لزيادة العرض في السوق الدولية. ولقد عانت دول المغرب العربي من انخفاض أسعار المواد الأولية؛ مثل النفط، الفوسفات، والحديد، حيث عانت من عجز في ميزان مدفوعاتها، وبالتالي لجأت إلى الاقتراض الخارجي[14].

مدخلات عملية الاقتراض الخارجي للدول المغاربية:

تعكس عملية التحويل «Conversion process» في أي نظام عموماً وجود ما يعرف بالمطالب «Demands»، المعارضة «opposition»، التأييد «Support»، والموارد «Resources» المادية والبشرية والتقنية. فالمطالب في سياق عملية الاقتراض الخارجي هي عبارة عن ضغوط «Stress» يمارسها أفراد، جماعات، ومنظمات رسمية وغير رسمية على صانعي القرار، من أجل الحصول على قروض باسم المصلحة العامة، حتى تتمكن النظم السياسية التي تفتقر إلى موارد مالية كافية من توفير رأس مال كاف لخططها التنموية الطموحة، كما أن المطالب قد تعكس وجود ضغوط خارجية، سواء أكانت من دول قومية، أو شركات متعددة الجنسية، أو مؤسسات تمويل دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، باسم الليبرالية ونظام السوق، وعلاقات الاعتماد المتبادل.

---

(13) Francis Stewart, «The International Debt Situation and North - South Relations», in Hadija haq (ed.), **The lingering Debt crisis** (Islam Abad, pakistan: North - South Round Tables, 1985), pp. 86 - 87.

(14) J. Bhagwati, **et. al., op. cit.,** pp. 53 - 184.

وقد تعكس المطالب عموماً تحقيق مصالح بعض الأفراد أو الجماعات غير الرسمية[15]، أو قد تجسد ضغوط الأجهزة البيروقراطية التي تعمل في حد ذاتها كجماعة مصلحية[16]. كما أن ندرة الموارد المالية لبعض الدول المغاربية كانت مدخلاً آخر دفع حكوماتها إلى التوسع في عملية الاقتراض الخارجي.

لقد حظيت سياسة الاقتراض الخارجي لدول المغرب العربي عموماً بتأييد ومعارضة في الوقت نفسه. فسياسة الاقتراض الخارجي حظيت بتأييد محدود على الأقل في بداية الأمر، نظراً لأن الأهداف المعلنة من جانب الدول المدينة جسدت هدف تحقيق المصلحة العامة، التي يفترض أنها تعود بالفائدة على جميع فئات الشعب[16]. فعدم توظيف القروض الخارجية للأهداف المحددة رفع من مستوى المعارضة العامة، نظراً لحالة التخبط وعدم التوازن التي تعيشها دول المغرب العربي وبقية الدول النامية المدينة وبالرغم من أن ديون دول المغرب العربي تعتبر أقل وطأة من ديون دول أخرى، مثل البرازيل والمكسيك، فإن حالة التذمر وعدم الرضى بين قطاعات الشعب أصبحت حقيقة لا يمكن إنكارها. فمشاكل الديون الخارجية نتج عنها رفع مستوى تبعية الدول المدينة للدول الدائنة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً[17].

عملية الاقتراض ومأزق الديون الخارجية:

إن عملية الاقتراض الخارجي التي قامت بها دول المغرب العربي طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات تعكس بالدرجة الأولى السياسة العامة السائدة، وما يرتبط بها من ميكانيكية اتخاذ القرارات، التي تعكس عموماً درجات متفاوتة من المشاركة السياسية[18]. وطالما أن عملية الاقتراض تتسم بالتعقيد، فإنه يمكن

(15) Graham T. Allison, **Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis** (Boston: Little Brown and Company, 1971).

(16) محمد حسن منصور، «أعباء الديون الخارجية كعامل مقيد للتنمية الاقتصادية في بعض الأقطار العربية ذات المديونية الثقيلة»، في **المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية: طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة**، مرجع سابق ذكره، ص.ص. 225 ـ 245.

(17) مهدي الحلو، مرجع سابق ذكره، ص.ص. 398 ـ 399.

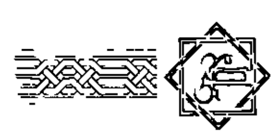
(18) See Nicholas Henry. **Public Administration and public Affairs** (Englewood Cliffs, NJ: Prentice - Hall, Inc., 1980), pp. 292 - 303.

تحديد ست مراحل مرت بها معضلة ديون دول المغرب العربي. طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات، هي:

(1) الشعور بالحاجة الماسة إلى عملية الاقتراض الخارجي.
(2) التمهيد والإعداد لعملية الاقتراض الخارجي.
(3) تحديد الأهداف المنشودة من عملية الاقتراض الخارجي.
(4) وضع تصورات مستقبلية لعملية الاقتراض الخارجي.
(5) وضع وتحديد أولويات الاستفادة من عملية الاقتراض الخارجي.
(6) إقرار سياسة الاقتراض الخارجي.

إن اتجاه صانعي القرار في دول المغرب العربي نحو تبني سياسة الاقتراض الخارجي يعتبر في واقع الأمر استجابة أو رد فعل لمجموعة من الأسباب، تمت تغذيتها في النظم السياسية المغاربية من البيئة المحيطة عبر ما يعرف بنظام المدخلات. وتتمثل المرحلة الثانية لعملية الاقتراض الخارجي عموماً في قيام الجهات المسؤولة بإجراء اتصالات مكثفة مع مؤسسات التمويل العامة والخاصة، على اعتبار أن هذه الخطوة تدعم من إمكانيات تحقيق الأهداف المنشودة لعملية الاقتراض الخارجي. وتطلب الجهات المسؤولة في العادة من الأجهزة البيروقراطية ذات الاختصاص تقديم دراسات وتقارير كاملة عن حجم الإمكانيات المتاحة، والمشاكل التي تواجهها قطاعاتهم، حتى يؤخذ كل ذلك في الاعتبار عند وضع تصورات مستقبلية، تتعلق بإمكانية استغلال القروض الخارجية الاستغلال الأمثل، لا سيما في مجال تحقيق أهداف خطط التنمية الطموحة.

أما فيما يتعلق بمرحلة تحديد الأهداف المنشودة من عملية الاقتراض الخارجي، فإنها قد تشمل في واقع الأمر تحقيق هدف محدد، أو تحقيق عدة أهداف في الوقت نفسه. ومهما تعددت أهداف عملية الاقتراض الخارجي، فإن محور التركيز ينصب في هذه المرحلة على تحديد المقصود بالأهداف المنشودة من عملية الاقتراض، بهدف تجنب أي لبس أو خلط في المفاهيم والمعايير. وتتراوح أهداف عملية الاقتراض من تحقيق المصلحة العامة، وما يرتبط بها من



محاولات لتضييق هوة التخلف، إلى تحقيق أهداف غير عقلانية، مثل استيراد سلع كمالية، أو الإسراف في نفقات الاحتفالات والاستقبالات، وبناء مرافق واستراحات غير ضرورية(19).

وترتبط مرحلة وضع تصورات مستقبلية لعملية الاقتراض الخارجي بمدى الاستفادة من الماضي واستيعاب التجارب المعاصرة، على اعتبار أن التنبؤ بالمستقبل ما هو في واقع الأمر إلا امتداد طبيعي للماضي والحاضر. فالديون الخارجية، كما توضح تجربة مصر في عهد الخديوي، يمكن أن تكون نقمة على الدولة في حالة وجود الرشوة والفساد الإداري، وبالتالي فإن أنجح سياسات الاقتراض الخارجي هي تلك السياسات التي تتخلص من معوقات تقف في طريق استخدام القروض، الاستخدام الأمثل المتمشى والمصلحة العامة.

وطالما أن المرحلة الخامسة تتعلق بوضع أولويات الاستفادة من عملية الاقتراض الخارجي وتحديدها، فإنه يتحتم على جهات صنع القرار أن تحدد أولاً سلم أولويات، يعكس الأهداف المنشودة من عملية الاقتراض الخارجي، وتحدد ثانياً الكيفية التي يمكن بواسطتها ترشيد الموارد المتاحة بقدر الإمكان. كما يتعين على الجهات المسؤولة في هذه المرحلة أخذ متغير الزمن في الحسبان، على اعتبار أن تحقيق بعض أو كل الأهداف المنشودة، مثل هدف تحقيق التنمية الشاملة، لا يمكن أن يتحقق إلا في المدى الطويل، وعليه يجب أن يؤخذ تغيير الظروف البيئية المحيطة في الحسبان في مثل هذه الحالات.

أما مرحلة إقرار سياسة الاقتراض الخارجي فإنها ترتبط عموماً بوضع خطط عمل «Action plans»، توضح الخطوات التي يجب اتباعها في مرحلة ما بعد الحصول على القروض الخارجية، وتتوفر لجهات الاختصاص في هذه المرحلة بيانات تتعلق بالإمكانيات المتاحة، إلى جانب وجود تصورات مستقبلية، وأهداف محددة لعملية الاقتراض الخارجي. وبالرغم من أننا تناولنا بشيء من التفصيل المراحل المختلفة لعملية الاقتراض الخارجي من الناحية

---

(19) مهدي الحلو، مرجع سابق ذكره، ص. 396.

النظرية، فإنه تجدر الإشارة إلى أن فصل هذه المراحل عن بعضها البعض من الناحية الواقعية يعتبر عملية صعبة، إن لم تكن مستحيلة بالمرة، ومع إقرار سياسة الاقتراض الخارجي، يمكننا القول بأننا دخلنا مرحلة جديدة، تتعلق بمخرجات عملية الاقتراض الخارجي، وهذا ما سيتم مناقشته في الجزء التالي من هذه الدراسة.

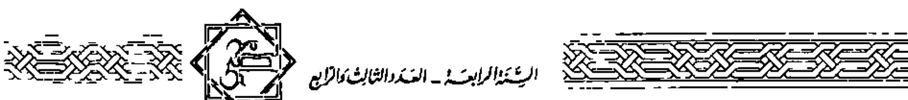
مخرجات عملية الاقتراض الخارجي:

تتعلق مخرجات عملية الاقتراض الخارجي عموماً بتبني دول المغرب العربي لقرارات وسياسات بالاقتراض من مؤسسات تمويل عامة أو خاصة، وبالتالي سنناقش في هذا الجزء من الدراسة الجوانب المختلفة لمعضلة المديونية الخارجية، لا سيما ما يتعلق منها بالبعد الكمي والبعد الكيفي لهذه المعضلة. فالجدول: 1 يشير إلى تطور مشكلة المديونية الخارجية لدول المغرب العربي في السنوات، 1980 ـ 1989. ومن تفحص الجدول: 1، يمكننا ملاحظة التالي.

(1) إن فهم الأبعاد المختلفة لمعضلة ديون المغرب العربي الخارجية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الظروف البيئية الخارجية، وعليه نجد أن مقارنة ديون الدول المغاربية مع بعض الدول النامية الأكثر مديونية يعتبر خطوة مبدئية هامة. فالجزائر احتلت مثلاً المركز الرابع عشر في قائمة الدول النامية الأكثر مديوينة في الفترة 1980 ـ 1986. كما أن أقطار المغرب العربي المدينة، ما عدا موريتانيا، تعتبر من ضمن الدول الإفريقية العشر الأكثر مديونية. فبينما احتلت كل من الجزائر والمغرب المركزين الرابع والخامس على التوالي، يلاحظ أن تونس تبوأت المركز الثامن في قائمة الدول الإفريقية العشر الأكثر مديونية في 1987[20].

---

(20) سلفسترندا بامبالير، «الدين الخارجي الأفريقي: نشأته، وتطوره وآثاره» في المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية: طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة، مرجع سابق ذكره، ص 91.



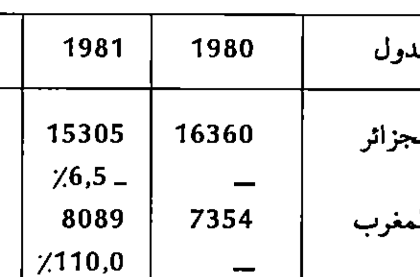

إذن يمكننا القول بأن ديون الدول المغاربية من حيث الكم تتسم بالاعتدال، مقارنة بدول أخر مدينة. فديون الولايات المتحدة الأمريكية تفوق مثلاً من حيث الكم الدول المغاربية مجتمعة بحوالي عشرة أضعاف تقريباً. ويوضح الجدول: 2 معدل ديون المغرب العربي إلى ديون الدول الخمس عشرة الأكثر مديونية في العالم في عام 1986. وبينما سجلت موريتانيا أدنى معدل ديون بالنسبة للبرازيل (1,48٪)، يلاحظ أن الجزائر تحتل المركز الرابع عشر في قائمة الدول الأكثر مديونية. وبالتالي وصل معدل ديونها إلى 16,20٪ من معدل ديون البرازيل، التي فاقت ديونها ديون الدول المغاربية مجتمعة، بمعدل ضعفين ونصف. ويشير الجدولان: 1، 2 إلى انخفاض حجم الديون المغاربية مقارنة بعدة دول أخرى مدينة، ولكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال التقليل من درجة وطأة الديون المغاربية، بقدر ما يعني أهمية دراسة مأزق المديونية المغاربية في إطار مقارن.

(2) إن معدل زيادة ديون دول اتحاد المغرب العربي السنوي عكس إلى حد كبير وجود نمط متذبذب، وبالتاي يلاحظ أن معدل الزيادة السنوي قد ارتفع من ـ 0,48٪ في عام 1981، إلى 126,8٪ عام 1987. لقد بلغ معدل الزيادة السنوي لمديونية دول المغرب العربي أقصى حد له في عام 1989، بالنسبة لكل من الجزائر (135,5٪) والمغرب (125,7٪)، وبالنسبة لتونس عام 1983 (190,9٪). ويعزى تذبذب الزيادة السنوية لمديونية الجزائر عموماً إلى تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، على اعتبار أن الجزائر تعتمد في صادراتها على تصدير مثل هذه المنتجات.

جدول: 1(*)

إجمالي الدين العام الخارجي ومعدل الزيادة السنوية
لمديونية دول اتحاد المغرب العربي في الفترة، 1980 ـ 1989

ملايين الدولارات



الدول	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1989
الجزائر	16360	15305	13929	12945	12201	13688	14777	19240	26067
	—	٪6,5 ـ	9,0 ـ	7,1 ـ	5,7 ـ	112,2	108,0	130,2	٪135,5
المغرب	7354	8089	9130	10260	10629	12038	14610	18368	20851
	—	٪110,0	112,9	112,4	103,6	113,3	121,4	125,7	113,5
تونس	3224	3294	3516	3800	3757	4382	5001	6189	6899
	—	٪102,2	106,7	108,1	101,1 ـ	116,6	114,1	123,8	٪111,5
موريتانيا	734	852	1022	1951	1198	1354	1637	1868	2010
	—	٪116,4	20	190,9	38,6 ـ	113,0	121,0	114,1	٪107,6
الإجمالي	27672	27540	27597	28956	27785	31462	36025	45665	55827
	—	٪0,48 ـ	100,2	104,9	4,1 ـ	113,2	114,5	126,8	٪122,3

المصدر: World Debt Tables: External Debt of DevelopingCountries vol. II, country Tables, 1987 - 88 Edition.
وتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 1991: تحديات التنمية (القاهرة: مركز الأهرام، 1991)، ص.ص. 284 ـ 285.

جدول : (2)(*)

معدل ديون دول اتحاد المغرب العربي المدينة إلى الدول النامية الخمس عشرة الأكثر مديونية في عام 1986

بالنسبة المئوية

دول المغرب العربي / الدول الاكثر مديونية في العالم الثالث	الجزائر %	المغرب %	تونس %	موريتانيا %
البرازيل	16,20	13,20	4,52	1,48
المكسيك	17,63	14,36	4,92	1,61
الأرجنتين	36,66	29,87	10,22	3,35
كوريا الجنوبية	39,75	32,39	11,09	3,62
إندونيسيا	41,66	33,95	11,62	3,80
الهند	43,64	35,56	12,17	3,98
فنزويلا	52,90	43,11	14,76	4,83
الفلبين	56,37	45,93	15,72	5,15
مصر	62,79	51,16	17,51	5,73
تركيا	63,64	51,86	17,75	5,81
نيجيريا	81,96	66,78	22,86	7,48
شيلي	86,44	70,44	24,11	7,89
تايلاند	99,84	81,35	27,85	9,12
الجزائر	—	81,49	27,89	9,13
بيرو	%117,16	95,47	32,68	10,70

* المصدر : مصدر جدول رقم 1 نفسه.

(3) إن العلاقة بين الزيادة في إجمالي الدين العام الخارجي ومعدل الزيادة السنوية للدين الخارجي، وبين معدل النمو إلى إجمالي الناتج القومي في الدول المغاربية، لا يعكس بالضرورة وجود علاقة طردية. فالبرغم من أن حجم الديون الخارجية العام قد زاد زيادة ملحوظة في عام 1987 مقارنة بعام 1980، فإنه يلاحظ أن معدل النمو إلى إجمالي الناتج القومي لم يعكس مثل هذا النمط من الزيادة. فبينما بلغ معدل زيادة ديون كل من الجزائر، المغرب، وتونس على التوالي 117,6٪، 249,8٪، 187,9٪ في عام 1987 بعام 1980؛ يلاحظ أن معدل النمو قد انخفض عموماً في كل من الجزائر وتونس على التوالي، من 7,0٪، 5,9٪ في الفترة 1976 ـ 1980 إلى 4,5٪، 2,8٪ في الفترة 1981 ـ 1986. أما معدل النمو بالمغرب فقد ظل ثابتاً نسبياً خلال الفترتين المذكورتين، حيث ارتفع ارتفاعاً طفيفاً من 4,3٪ إلى 4,4٪.

أما لو أمعنا النظر في البعد الكيفي لمأزق مديونية دول المغرب العربي، فإنه يمكننا ملاحظة مدى قدرة وتأثير الديون الخارجية العامة على الأوضاع السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية على مستوى الدولة ومستوى النظام الإقليمي. فالتعامل مع مأزق الديون الخارجية يعكس وجود قدرة نسبية لا تعكس بالضرورة الحجم المطلق للديون، بقدر ما تجسد قدرة الدول المغاربية على الإيفاء بالتزاماتها المالية، من خلال ارتفاع أو انخفاض صادراتها وأرصدتها من العملات الصعبة.

ويشير الجدولان: 3، 4 إلى الجانب الكيفي لتأثير ديون الدول المغاربية، وتقود دراستهما إلى استخلاص مجموعة من الملاحظات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

(1) زيادة اعتماد دول المغرب العربي المدينة على القروض الخارجية العامة، حيث إن نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج القومي ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 1980. وتشير البيانات في الجدول: 3 إلى أن درجة اعتماد الدول المغاربية على الديون الخارجية لا تعكس المستوى نفسه، وبالتالي فإن الجزائر وتونس تعتبران أقل اعتماداً على الديون الخارجية من موريتانيا

جدول: 3(*)

بعض المؤشرات الاقتصادية لمديونية دول اتحاد المغرب العربي في الفترة 1980 ـ 1987

السنوات / الدول	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1989	1987
الجزائر أ	٪40	35	32	27	24	24	25	29	57
ب	113	102	97	95	89	100	147	—	249
جـ	27	25	30	33	34	33	51	—	69
د	9	9	10	9	9	8	9	—	—
المغرب أ	43	57	64	81	94	116	104	118	98
ب	225	262	310	350	352	406	413	—	328
جـ	36	41	46	40	24	31	41	—	32
د	11	9	9	9	6	9	10	—	—
تونس أ	38	40	45	48	48	55	59	67	72
ب	96	90	113	129	134	161	183	—	137
جـ	13	14	16	19	23	25	29	—	23
د	5	6	6	7	8	8	9	—	—
موريتانيا أ	109	114	146	157	176	207	218	215	213
ب	272	251	234	330	363	328	360	—	395
جـ	11	16	13	10	13	19	17	—	20
د	4	7	5	5	6	12	10	—	—

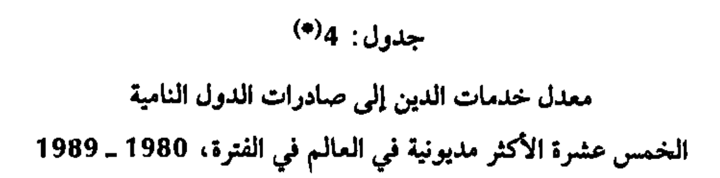
* المصدر: مصدر جدول رقم 2 نفسه.

أ ـ نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الناتج القومي.

ب ـ نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات.

جـ ـ نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات.

د ـ نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي.



جدول : 4(*)

معدل خدمات الدين إلى صادرات الدول النامية

الخمس عشرة الأكثر مديونية في العالم في الفترة، 1980 ـ 1989

السنوات / الدول	1980 %	1981 %	1982 %	1983 %	1984 %	1985 %	1986 %	1989 %
البرازيل	34,6	33,8	43,1	28,6	23,7	25,0	33,2	31,3
المكسيك	32,1	22,1	34,1	40,0	34,8	36,9	36,8	39,6
الأرجنتين	17,7	18,2	23,8	25,0	25,9	41,9	50,1	36,1
كوريا الجنوبية	12,2	12,8	13,6	13,8	13,9	15,5	16,7	11,4
إندونيسيا	7,9	8,2	10,6	12,8	14,7	19,9	29,3	35,2
الهند	8,8	8,9	9,9	11,1	11,1	13,5	18,1	26,4
فنزويلا	13,3	10,8	16,0	15,3	14,3	14,0	25,0	25,0
الفلبين	7,2	10,0	12,6	15,9	13,9	15,9	18,3	26,3
مصر	17,8	22,8	23,9	22,7	21,0	23,2	21,3	20,5
تركيا	28,4	28,4	28,7	29,9	23,8	32,2	31,3	32,1
نيجيريا	1,8	4,6	10,8	17,5	25,5	30,9	23,0	21,3
شيلي	21,9	29,6	20,0	18,3	26,2	26,4	30,8	27,5
تايلاند	5,0	6,8	8,5	10,2	12,0	14,7	16,7	15,9
الجزائر	26,6	25,5	29,7	32,8	33,7	33,1	51,5	68,9
بيـرو	31,1	44,9	36,3	19,8	15,5	14,1	14,4	6,8

(*) World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, Vol. II., Country Tables, 1987 - 88 Edition, pp. 2 - 437.

والمغرب، حيث إن نسبة ديون كل من الجزائر وتونس إلى دخلهما القومي في عام 1987 بلغت على التوالي 29٪، 67٪، بينما وصلت في كل من موريتانيا والمغرب على التوالي 215٪، 118٪.

وقد تعزى زيادة اعتماد الدول المغاربية، والعديد من الدول النامية المدينة، على القروض الخارجية إلى ما تتطلبه عمليات التنمية من موارد مالية وتقنية ضخمة، وبالتالي يلاحظ أن عملية التمويل التي تنخرط فيها الدول النامية عموماً تعكس سباقاً بين متغيرين، يتزايدان بمعدلات مضاعفة، وهما الدين والدخل، فالديون تعكس وجود فجوة بين الاستثمار والادخار المحلي، وهي فجوة قد تزداد اتساعاً عبر الزمن. فكلما اتسعت الهوة بين كل من الاستثمار والادخار المحلي وارتفاع حجم الديون الخارجية، فإن معدلات الفائدة على الديون تزداد بدورها، وبالتالي فإن الدول المدينة قد تجد نفسها مضطرة للحصول على قروض إضافية، إما بقصد المحافظة على استمرارية تدفق الواردات، أو بقصد الإيفاء بدفع خدمات ديونها. فالقدرة على الإيفاء بدفع خدمات الدين تعتمد إلى حد كبير على الاستمرار في زيادة الإنتاج، الذي يعمل بدوره على تضييق الفجوة بين الاستثمار والادخار المحلي[21].

(2) تشير البيانات في الجدول: 3 إلى عدم وجود علاقة طردية بين حجم الديون الخارجية المغاربية ودرجة اعتماد الدول المغاربية المدينة على القروض الخارجية العامة. فنسبة إجمالي الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج القومي في كل من موريتانيا والمغرب أعلى من نسبة إجمالي الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج القومي في الجزائر، بالرغم من أن حجم الديون الخارجية الجزائرية أعلى من حجم ديون كل من موريتانيا والمغرب. فبينما بلغ حجم الديون الخارجية العامة الجزائرية أكثر من عشرة أضعاف ديون موريتانيا (انظر الجدول: 1)، إلا أن الجدول: 3 يشير إلى أن موريتانيا تعتمد أكثر من الجزائر على الديون الخارجية بحوالي سبعة أضعاف.

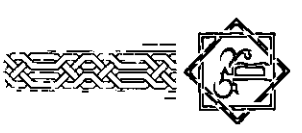
(21) Dragoslan Avramovic. et. al., Economic Growth and External Debt (Baltimore, Md: Johns Hopkins University press, 1964), pp. 188 - 192.

(3) تشير البيانات في الجدول: 3، المتعلقة بنسبة الديون إلى الصادرات، إلى عدم قدرة الدول المغاربية على إنهاء مأزق مديونيتها دفعة واحدة، حتى في حالة عزمها على فعل ذلك، نظراً لمحدودية مواردها المالية من العملات الصعبة اللازمة، لدفع خدمات الدين أو الدين ككل.

(4) إن لبّ مأزق المديونية المغاربية يتجسد في ارتفاع معدل خدمات الدين في السنوات الأخيرة، مقارنة ببداية عقد الثمانينيات. وتشير بيانات الجدول: 3 من ناحية إلى ارتفاع نسبة خدمات الدين إلى الصادرات، وتشير من ناحية أخرى إلى تفاوت مأزق المديونية في كل من الجزائر والمغرب، مقارنة بكل من تونس وموريتانيا. فنسبة خدمات الدين إلى الصادرات بلغت أقصى حد لها في عام 1989 في الجزائر 69٪، وموريتانيا 20٪، وأقصى حد لها في عام 1987 في كل من المغرب 98٪، وتونس 72٪. إن قدرة الدول المغاربية على دفع خدمات ديونها يعتمد على زيادة مستوى صادراتها المتأثر بالحماية التي تفرضها دول الشمال، لا سيما أثناء فترات الركود في الاقتصاد العالمي. بالرغم من الركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العالمي في بداية الثمانينيات، وما شهده من فرض قيود على صادرات الدول النامية، يلاحظ أن تحسن الأوضاع الاقتصادية في منتصف الثمانينيات نتج عنه رفع بعض القيود التجارية من قبل دول الشمال، الأمر الذي نتج عنه زيادة صادرات دول الجنوب، وحصولها على عملات صعبة لدفع خدمات ديونها[22].

(5) تشير البيانات في الجدول: 3 إلى وجود علاقة عكسية بين حجم القروض الخارجية وقدرة الدول على دفع خدمات ديونها. إن ديون الجزائر والمغرب تصل على التوالي 42٪، 40٪ من إجمالي ديون الدول المغاربية (انظر الجدول: 1)، كما أن ديون كل من تونس وموريتانيا تصل بدورها على التوالي 14٪، 4٪. إن العلاقة بين حجم الديون الخارجية والقدرة على دفع خدمات الدين ليست بالضرورة علاقة عكسية كما هو الحال في دول المغرب العربي،

(22) M. G. Mathur, «External Debt and International Trade: A GAH perspective», in khadija Haq (ed.), Op. Cit., pp. 166 - 167.



ولكنها تعتبر في واقع الأمر علاقة مرتبطة بقدرة الدول على زيادة مستوى صادراتها. فبالرغم من أن ديون كوريا الجنوبية تفوق ديون الجزائر بحوالي ثلاثة أضعاف، فإن نسبة خدمات الدين إلى الصادرات في كوريا الجنوبية تصل فقط إلى 11,4٪، بينما ترتفع هذه النسبة في الجزائر بحيث تصل إلى 69٪ في عام 1989.

(6) إن ارتفاع معدل خدمات الدين بالنسبة للدول المغاربية، لا سيما كل من الجزائر والمغرب، يعود إلى حد كبير إلى ارتفاع نسبة الفائدة المتراكمة. إن حجم أو معدل الفائدة التي تدفعها الدول المغاربية المتوسطة الدخل، مثل الجزائر والمغرب، يفوق معدل الفائدة التي تدفعها الدول المنخفضة الدخل، مثل موريتانيا. ومن الأسباب الهامة في تفاوت معدلات الفائدة ما يتعلق بطبيعة القروض الممنوحة من مصادر عامة ذات سعر فائدة معتدل، ومصادر خاصة ذات سعر فائدة مرتفع، وبالتالي فإن حصول الدول المتوسطة الدخل على قروض من مؤسسات تمويل خاصة رفع من خدمات الدين، نظراً لارتفاع معدل الفائدة، وأن حصول الدول المحدودة الدخل على قروض عامة قلل نسبياً من معدل الفائدة المدفوعة. ولقد ارتفع معدل الفائدة على الدين الخارجي العام من 6,6٪ في عام 1973 إلى 11٪ في عام 1982، وبالتالي فإن التوازن الأساسي قد تغير من الجانب الإيجابي إلى نقطة الصفر، وفي بعض الأحيان تغير إلى الجانب السلبي، عندما فاقت خدمات الدين احتياطي الدول من العملة الصعبة[23].

ويشير الجدول: 5 عموماً إلى تدني احتياطي الدول المغاربية المدينة من العملات الصعبة، لا سيما في أوائل عقد الثمانينيات، عندما أصيب الاقتصاد العالمي بالركود، وما ترتب على ذلك من فرض قيود تجارية على صادرات الدول النامية. ولقد ترتب على مأزق المديونية المغاربية نتائج سياسية واقتصادية، تمثلت في لا مركزية القرار السياسي أحياناً، ولا مركزية القرار

(23) Frances Stewart, «The International Debt Situation and North - South Relations, in khadija haq and Carlos Massad (eds.), Op. Cit., pp. 86 - 87.

الاقتصادي أحياناً أخرى. فمؤسسات التمويل الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي، تضع شروطاً محددة لإعادة جدولة الديون أو عند تقديم قروض جديدة. وتلتزم مؤسسات التمويل الخاصة إلى حد كبير بالشروط المجحفة التي يضعها صندوق النقد الدولي[24]. ويقصد بشروط صندوق النقد الدولي عموماً تلك السياسة التي يسير بموجبها الصندوق، وبقية مؤسسات التمويل العامة والخاصة، في حالات إعادة جدولة الديون، أو في حالات تقديم قروض جديدة يتم فيها التأكيد على توفر ضمانات محددة، تتعلق بمدى قدرة الأطراف الدائنة على دفع خدمات الدين[25]. وتنتقد العديد من الدول المدينة عموماً شروط صندوق النقد الدولي؛ نظراً لتعارضها مع مبدأ السياسة من ناحية، ونظراً لتجاهلها مطالب الدول النامية في إحلال النظام الاقتصادي الحالي بنظام اقتصادي عالمي جديد من ناحية أخرى[26].

التغذية العكسية لمخرجات عملية الاقتراض الخارجي:

إن النتائج المترتبة على مأزق المديونية المغاربية يتم تغذيتها من جديد، عبر قنوات الاتصال المتاحة إلى البيئة المحيطة. فعدم تحقيق الأهداف المنشودة لعملية الاقتراض الخارجي، وما ترتب عنها من تدخلات خارجية مخلة بمبدأ السيادة وحياة الأفراد، جعل الجهات المختصة بصنع القرار تراجع مواقفها وسياساتها تجاه معضلة المديونية. فالنظم السياسية في الدول المدينة تواجه من ناحية ضغوطاً ومعارضة داخلية متزايدة، بشأن تطبيق شروط صندوق النقد الدولي من عدمه، لا سيما ما يتعلق برفع الدعم عن السلع الأساسية؛ وتواجه من ناحية أخرى ضغوطاً خارجية بشأن تطبيق شروط صندوق النقد الدولي، في حالة الموافقة على إعادة جدولة الديون والحصول على قروض جديدة.

---

(24) Uner kirdar; «Impact of the IMF Conditionality on human Conditions», in khadija haq carlos Massad, **Op. Cit.**, p. 229.

(25) Francis Stewart, «Altamative Conditionality», in **Ibid.**, p. 198.

(26) Tony Killick (ed.), **The Quest for Economic Stabilization: The IMF and the Third World** (London: Heinamann Educational Book, 1984).

جدول: 5(*)

إجمالي الناتج المحلي والاحتياطي من العملات الأجنبية لدى دول اتحاد المغرب العربي في الفترة 1980 ـ 1987

مليون دولار

الدول / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1989
الجزائر أ	42103	43593	44933	49052	52519	52375	52977	—	39780
ب	7063	5914	4972	4010	3185	4644	3842	—	—
جـ	—	٪16 ـ	16 ـ	19 ـ	21 ـ	46	٪17 ـ	—	—
د	٪39	37	37	37	36	34	٪ـ	—	1,1 ـ
المغرب أ	14212	14836	14157	13301	11658	11117	10601	—	22390
ب	813	509	539	375	265	345	426	—	—
جـ	—	٪37,4 ـ	5,9	30,4 ـ	29,3 ـ	30,2	٪40	—	—
د	٪23	22	23	20	22	23	٪20	—	4,5
تونس أ	8666	8278	7905	8135	7848	2893	10078	—	8920
ب	700	610	691	632	463	293	328	—	—
جـ	—	٪13 ـ	13	8 ـ	27 ـ	37 ـ	12	٪ ـ	4,4 ـ
د	٪29	32	32	29	32	27	23	٪22	—
موريتانيا أ	691	671	688	725	747	654	—	—	910
د	146	166	144	110	21	63	52	—	—
جـ	—	٪14	13 ـ	24 ـ	26 ـ	22 ـ	٪17 ـ	—	
د	٪27	37	35	43	37	—	٪ ـ	—	5,4 ـ

* المصدر : IMF, International Financial Statistics, year Book, 1987 - 1988.

أ ـ الناتج المحلي الإجمالي بملايين الدولارات.

ب ـ إجمالي الاحتياطي من العملات الأجنبية.

جـ ـ معدل الزيادة السنوي الاحتياطي من العملات الأجنبية.

د ـ نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

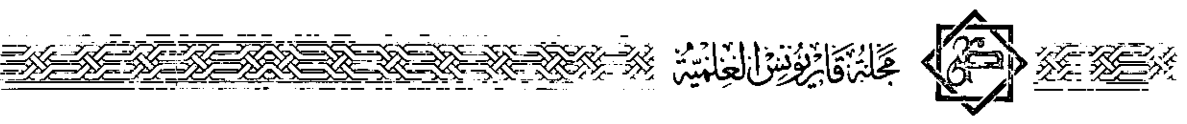
فالدول المغاربية المدينة، مثلها في ذلك مثل بقية الدول النامية المدينة، تواجه معضلة يصعب الخروج منها، نظراً لزيادة الضغوط والمعارضة الداخلية والخارجية، ونظراً لإصرارها على تحقيق التنمية الشاملة، التي تتطلب بطبيعة الحال موارد مالية وبشرية وتقنية، تفوق قدراتها في الكثير من الأحيان. إن استمرار مأزق المديونية المغاربية، وعدم استجابة الدول الدائنة لمطالب الدول النامية في خلق نظام اقتصادي عالمي جديد، نتج وينتج عنه وجود حالة من عدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي، لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، التي فشلت حتى الآن في تضييق فجوة التخلف لصالحها.

الخلاصة:

إن مأزق المديونية المغاربية وبقية الدول النامية لم ينبع من فراغ، ولكنه كان وليد تفاعلات بيئية خارجية وداخلية على المستويات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. فلجوء الدول المغاربية إلى عملية الاقتراض الخارجي على نطاق واسع في عقدي السبعينيات والثمانينيات عكس إلى حد كبير الظروف البيئية المحيطة. فخطط التنمية الطموحة التي تتبناها الدول المغاربية وبقية الدول النامية تتطلب أموالاً طائلة، تفوق في الكثير من الأحوال الموارد المالية والتقنية المتاحة، لا سيما وأن الاقتصاد العالمي عانى من ركود ملحوظ في بداية عقد الثمانينيات، ترتب عنه انخفاض حجم الصادرات، التي تعتبر المورد الرئيسي للعملات الصعبة اللازمة لدفع خدمات الدين المستحقة.

إن عدم استخدام الدول المغاربية المدينة للقروض الاستخدام الأمثل، إما نتيجة للفساد والرشوة، أو نتيجة لعدم توفر الأطر الإدارية ذات الكفاءة العالية، أو لغيرها من الأسباب الأخرى، نتج عنه مأزق ديون خارجية تمثل في ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الدخل القومي، وارتفاع خدمات الديون إلى الناتج القومي الإجمالي، وارتفاع نسبة خدمات الديون إلى الصادرات، التي تعتبر المورد الرئيسي للعملات الأجنبية اللازمة لدفع خدمات الدين. إذن فمأزق المديونية المغاربية يعكس وفق نموذج النظم (انظر الشكل: 1) حالة عدم توازن

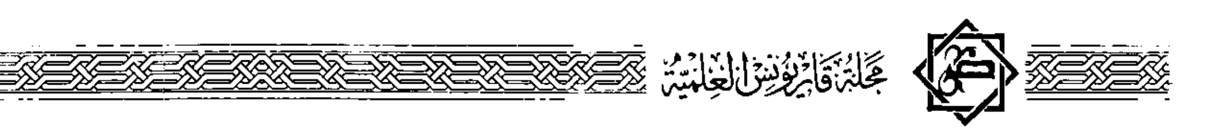
بين الظروف البيئية المحيطة، ببعديها الداخلي والدولي، وعملية الاقتراض التي استمرت طول عقدي السبعينيات والثمانينيات. وهذه النتيجة تتمشى والفرضية المشارة في هذه الدراسة. كما تتمشى نتائج هذه الدراسة وآراء المدرسة التجديدية، وليس آراء المدرسة التقليدية، التي تؤكد على النتائج السلبية التي تتركها عملية الاقتراض الخارجي على خطط التنمية الطموحة للدول النامية، ومعدلات النمو في الناتج المحلي. إن الخروج من مأزق المديونية المغاربية يتطلب من ناحية سعي النظم السياسية إلى تحقيق حالة التوازن، بين عملية الاقتراض الخارجي والظروف البيئية المحيطة، ويتطلب من ناحية أخرى تبني استراتيجية موحدة للدول النامية، تتعامل مع معضلة المديونية من منطلق واقعي، يأخذ في الاعتبار مصلحة دول الجنوب، وحتها في تحقيق التنمية الشاملة، في إطار المبادىء التي ينادى بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

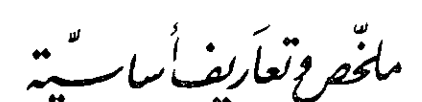



ملخص تعاريف أساسية

د. اسكندر علي

قسم الرياضيات كلية العلوم


مجلة قاريونس العلمية



ملخص وتعاريف أساسية

1) ملخص وتعاريف أساسية:

a) نرمز بـ GF (P) للمجال العددي المنتهي الذي مميزه عدد أولي P، والمؤلف من P عنصر، كل منها صف تكافؤ من الأعداد الصحيحة Z.

يدخل العددان الصحيحان a و b في صف تكافؤ واحد إذا فقط إذا كان الفرق a - b يقبل القسمة دون باقٍ على العدد P ونعبّر عن ذلك بالمساواة الآتية:

$$Z \ni l \quad a - b = l\,p \quad \Leftrightarrow a = b \ (\text{mad } p)$$

تعرف عمليتها الجمع والضرب.في المجال GF (p) كما يلي:

إذا كان a و b من GF (P) فإن a - b و a.b هما العددان c و d من GF (p) اللذان يحققان:

$$a.b = d \ (\text{mad } p) \quad a + b = c \ (\text{mad } p)$$

b) توسيع المجال GF (p). يفرض n عدد صحيح موجب و I_n مصفوفة الوحدة من النوع n × u ثم لتكن المعادلة:

$$X^{pn-1} = I_n \quad (1)$$

فيشكل اتحاد الجذور المختلفة للمعادلة (1) مع المصفوفة الصفرية $O_{n\times n}$ مجالاً منتهياً يحوي P^n عنصراً ونرمز لهذا المجال بالرمز $GF(P^n)$ ويدعي بمجال توّسع لـ GF(p).

إذا كان Θ أحد الجذور الأصلية للمعادلة (1) (primitife root) فإن الجذور الأخرى للمعادلة (1) هي قوى لـ Θ.

مثال: بفرض $p = 5$ و $n = 2$ فنجد بالحساب المباشر أن أحد الجذور الأصلية للمعادلة (1) هو:

$$\Theta = \begin{pmatrix} 1 & 4 \\ 2 & 1 \end{pmatrix}$$ ومنه:

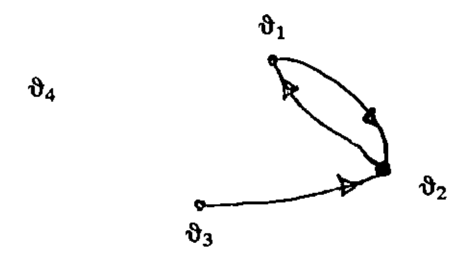
$$GF(5^2) = \{\Theta, \Theta. \Theta^2, \ldots, \Theta^{23}, \Theta^{24} = I_2\}$$

يمكن أن نعتبر عناصر المجال GF (p0 مصفوفات من الشكل In حيث من GF (p) وهذا يعني أن $GF(p) CGF(p^n)$.

ويمكننا أن نعتبر $GF(p^n)$ فضاء اتجاهياً ذا n فوق المجال GF (P) ويكون GF (p) فضاءاً اتجاهياً فوق نفسه و $\dim GF(p) - 1$.

c) البيان الموّجه: هو شكل هندسي مؤلف من رؤوس وأضلاع، أما الأضلاع فهي خطوط تصل بين رؤوس البيان ونرمز عادة للرؤوس بالأحرف. . . ϑ_1, ϑ_2, كما نرمز للضلع النوجّه من الرأس ϑ_j إلى الرأس Ui بالرمز $(\vartheta_i, \vartheta_j)$.

مثال: ليكن البيان الذي رؤوسه $\vartheta_1, \vartheta_2, \vartheta_3, \vartheta_4$, الممثل بالشكل التالي:



هذا البيان يحوي أربعة أضلاع وهي:

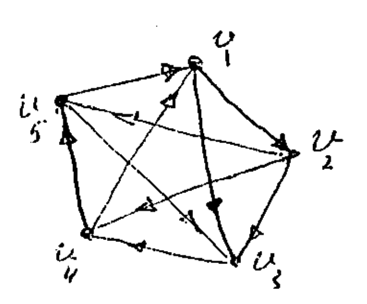
$(\vartheta_3, \vartheta_2), (\vartheta_2, \vartheta_1)$ و $(\vartheta_1, \vartheta_2)$

وأما $(\vartheta_2, \vartheta_3)$ فليس ضلعاً في هذا البيان.

البيان التام: هو بيان موّجه يحقق الخاصة الآتية:

لكل زوج u, ϑ من رؤوس البيان التام لكون (ϑ, u) ضلعاً فيه إذا وفقط إذا لم يكن (u, ϑ) ضلعاً فيه.

مثال البيان التالي الموضح بالرسم عبارة عن بيان تام.



الأيزومورفيزم: بفرض أن T_1 و T_2 بيانين تامين، فإذا وجد تقابل f بين مجموعتي رؤوسهما بحيث أن f يحافظ على الأضلاع ندعو f أيزومورفيزم بين T1 و T2 ونكتب $T_1 \cong T_2$. وبحالة خاصة إذا كان f أيزومورفيزم من T على T منذ عو f أفتومورفيزم لـ T.

نرمز لـ Aut T لمجموعة جميع الأفتومورفيزمات للبيان التام T فمن السهل التأكد من أن Aut T تشكل فئة جزئية من فئة التعويضات Sv حيث V مجموعة رؤوس البيان T.

نلاحظ أن كل عنصر f من Aut T يكون تعويضاً على V ويحافظ على

الأضلاع وهذا يعني:

إذا كان (u , ϑ) ضلعاً في البيان T فإن $(\mathscr{L}(U), \mathscr{L}(\vartheta))$ ضلع في T والعكس صحيح.

لنرمز للفضاء الاتجاهي $GF (p^n)$ بالرمز V و $V^* = GF (P^{n*} = GF (P^n)/[O]$ (o) ولنشكل في V^* جميع المجموعات الجزئية S التي تحقق:

$$-S \cap S = \varnothing \text{ و } -S \cup S = V^* \quad (2)$$

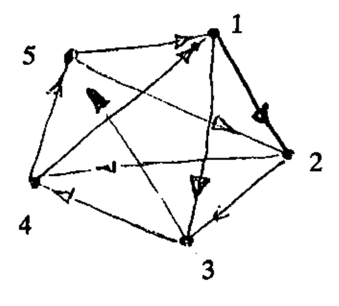
نلاحظ أن كل مجموعة S من الشكل (2) تنشىء بياناً تاماً T (s) مجموعة رؤوسه V كما يلي:

(3) (u, v) ضلع في T (s) إذا وفقط إذا كان v - u من S وتسمى المجموعة S برمز البيان T (s).

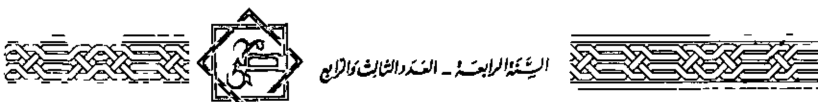
مثال: بفرض أن V - G F (5) فيوجد في V^* أربع مجموعات S نحقق (2) وهي:

$$S_1 = \{1, 2\}, S_2 = \{1, 3\}, S_3 = \{3, 4\}, S_4 = \{2, 4\}$$

مثلاً: $T (S_1)$ له الشكل التالي:



$T (S_1)$



يمكننا أن نتأكد Aut T (s1) تحوي فئة جزئية تبديلية F من الشكل:

$$F = \{x \rightarrow x + a/x, a \in V\} =$$

$$\left\{\begin{pmatrix} 12345 \\ 23451 \end{pmatrix}, \begin{pmatrix} 12345 \\ 34512 \end{pmatrix}, \begin{pmatrix} 12345 \\ 45123 \end{pmatrix}, \begin{pmatrix} 12345 \\ 51234 \end{pmatrix}, \begin{pmatrix} 12345 \\ 12345 \end{pmatrix}\right\}$$

حيث أن كل عنصر f من F يحافظ على الأضلاع في Aut T (S1).

d) نرمز لـ GL (m, p) لفئة المصفوفات من النوع $m \times m$ التي مكوناتها من المجال GF (p) ونرمز للفئة الجزئية التي محدداتها تساوي الواحد بالرمز SL (m, p).

تعريف: نقول أن البيان التام متعدي ـ رأسياً إذا كانت Aut T فئة متعدية في Sv (tranzitife group) هذا ونقول عن T أنه أصلي ـ رأسياً إذا كانت Aut T أصلية (primitife group) وفي هذه المقالة سأحسب عدد البيانات التامة الأصلية ـ رأسيا عندما يكون عدد رؤوسها مساوياً للعدد P^2.

2) نظريات أساسية:

نظرية (1):

(i) كل بيان تام أصلي ـ رأسياً آيزومورفي لأحد البينات التامة T (S) المعرّفة بالعلاقة (3) وفوق ذلك يمكن اعتبار GF (p^m) مجموعة رؤوس للبيان التام T حيث P عدد أولي فردي.

(ii) يكون البيان التام T (S) أصلي ـ رأسياً إذا وفقط إذا كانت المجموعة:

$H = \{h \in GL (m, p)/ h (S) = S\}$ ـ فئة جزئية غير ناقلة من GL (m, p) (أي أن H لا تنقل أي فضاء جزئي من GF (p^m) إلى نفسه).

(iii) إذا كان T (S) أصلي ـ رأسياً فإن:

Aut T (S) = F H، حيث $F = \{x \rightarrow x + a/x, a \in GF (P^m)\}$

وأما H فهي الفئة الجزئية المعرفة بـ (ii).

(iv) $T(S_2) \approx T(S_1)$ ⇔ يوجد عنصر g من $GL(m, p)$ بحيث إن $g(S_1) = S_2$

فإذا رمزنا لـ $K = \{S \subset GF(P^m)^* / -S \cup S = GF(P^m)^*, -S \cap S = \emptyset\}$
فيمكننا التأكد من أن $GL(m, p)$ تؤثر على K:

إذا كان $S \ni K$ و g من $GL(m, p)$ سنثبت أن $g(s) - S^1$ من K بما أن g مصفوفة تطبيق خطي فإن $g(-S) = -S^1$ وبالتالي

$$-S^1 \cup S^1 \cup \{O\} = GF(P^m) \quad \text{و} \quad -S^1 \cap S^1 = \emptyset$$

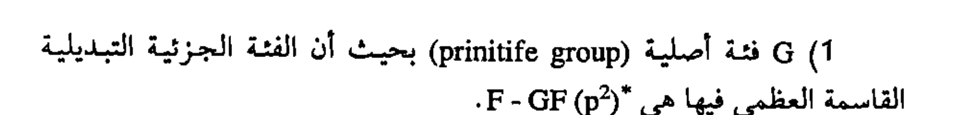
إذن $K \ni S^1$.

نستنتج من (iu) في النظرية السابقة أن $T(S_2) \approx T(S_1)$ إذا وفقط إذا كان S_2, S_1 في نفس المدار للفئة $GL(m, p)$ المؤثرة على المجموعة K، وهكذا فإن حساب عدد البيانات التامة الأصلية رأسياً غير الأيزومورفيه يكافيء حساب عدد مدارات $GL(m, p)$ أثناء تأثيرها على K وهذه مسألة في غاية التعقيد وما زال هذا الموضوع سؤالاً مفتوحاً وسأقتصر على الحالة التي تكون فيها $m = 2$.

نلاحظ أن الفئة $Aut\ T(s)$ تملك رتبة فردية لأنه لا يوجد فيها عنصر g ذات رتبة زوجية، فلو فرضنا خلاف ذلك فنجد أن $g(x) = y$ و $g(y) = x$ حيث $x \neq y$ من $GF(p^m)$ فإذا كان (x, y) ضلعاً في T فإن $S \ni y - x$ و $S \ni g(y - x)$ ومنه $S \ni x - y$ (تناقض).

إذن بحسب نظرية فين ـ تومبسون [4] تكون $Aut\ T(s)$ قابلة للحل وفيما يلي إنشاء جميع الفئات الجزئية القابلة للحل وغير الناقلة في $GL(q, p)$ حيث q عدد أولي:

نرمز لـ G لأعظم (أقصى) فئة جزئية قابلة للحل غير ناقلة في $GL(q, p)$ فيكون لدينا إحدى الحالات الثلاث الآتية.



1) G فئة أصلية (prinitife group) بحيث أن الفئة الجزئية التبديلية القاسمة العظمى فيها هي $F - GF(p^2)^*$.

2) G فئة أصلية بحيث إن الفئة الجزئية التبديلية القاسمة العظمى فيها هي $F = \{ \propto I_q / \propto \ni \Delta = GF(P) \}$

3) G فئة غير أصلية (non primitife group).

والنظريات الآتية تدرس الحالات الثلاث السابقة.

نظرية (2):

إذا كانت G فئة أصلية بحيث أن $F = GF(p^2)^*$ فإن ما يلي صحيح:

(i) G فئة دورية رتبتها /G/ تساوي العدد $q(p^2 - 1)$.

(ii)إذا طابقنا الفضاء الاتجاهي $GF(p^2)$ مع فضاء الأعمدة Δ^2 (عناصر Δ^2 أعمدة مكوناتها من $(\Delta = GF(p))$، فيمكننا كتابة عناصر G على شكل تعويضات بالصورة الآتية:

$$\Phi = [g(\varkappa) = \lambda . \varkappa^{pu}, \varkappa \in GF(P^q), \lambda \in GF(P^q)^*$$
$$U = 0, 1, 2, \ldots, 2\text{-}1, |\lambda| \neq P^{q-1}] = G$$

نظرية (3):

إذا كانت G فئة أصلية قابلة للحل غير ناقلة عظمى وكانت الفئة الجزئية التبديلية القاسمة العظمى فيها هي $F = [\propto I_q / \propto \in \Delta]$ فإن ما يلي صحيح:

(i) رتبة G تساوي العدد $G = 24(P - 1)$.

(ii) كل فئة جزئية غير ناقلة في G تكون رتبتها تساوي العدد 3.

نظرية (4):

إذا كانت G فئة غير أصلية فإن G تكون مترافقة في $GL(q, p)$ مع الفئة

الجزئية $\lceil \Delta^* \rceil$ حيث > فئة جزئية متعدية قابلة للحل أعظمية في فئة التعويضات Sq وأما $\Delta^* = GF(P)^*$ فهي الفئة الجدائية المؤلفة من عناصر المجال Δ المختلفة عن الصفر.

ورتبة G تساوي العدد $/G/ - q(q-1)(P-1)^2$ برهان النظرية (102) في المقالة [1] وبراهين (202) و (302) و (402) في الكتاب [5].

3) حساب عدد البيانات التامة الأصلية رأسياً غير الأيزومورفية التي عدد رؤوسها P^2.

نرمز بـ $\mathcal{N}$ لعدد البيانات التامة الأصلية ـ رأسياً غير الأيزومورفية من الدرجة P^2. ونرمز بـ K_H لمجموعة رموز البيانات التامة الأصلية ـ رأسياً S التي تحقق:

$Aut\ T(s) - FH$ حيث F فئة الانسحابات للفضاء $V - GF(p^2)$ و H الفئة الجزئية المعرّفة في (ii) من النظرية (102) ثم نرمز: $K_H^* = \{S/Aut\ T(S) = FH^*$ فقد وجدنا أن $\mathcal{N}$ من النظرية (102) يساوي عدد $H^* = g^{-1} Hg, g \in GL(2, p)\}$ مدارت $GL(m, p)$ على مجموعة الرموز S المعرفة بالعلاقة (3) التي تحقق أن:

$H = \{h \in GL(m, p) / h(S) = S\}$ فئة جزئية قابلة للحل غير ناقلة.

لنفرض الآن $\varkappa$ عنصر من V^* فيكون المداران $H(\varkappa)$ و $H(-\varkappa)$ مختلفان لذلك تقسم الفئة H المجموعة V^* إلى 2t مدار:

$$V^* = H(\varkappa_1) \cup \ldots \cup H(\varkappa_t) \cup H(-\varkappa_1) \cup \ldots \cup H(-\varkappa_t)$$

وبالتالي إذا رمزنا لمجموعة رموز البيانات التامة T التي تحقق $Aut\ T \geqslant FH$ بالرمز $\overline{K}_H$ فيكون $\overline{K}_H = 2^t$.

نلاحظ أن الفئة $GL(m, p)$ تؤثر على المجموعة K_H^* ولإثبات ذلك نأخذ عنصر φ من $GL(m, p)$ ولنبرهن أن $\varphi(K_H^*) = K_H^*$ لذلك نعرض:

لذلك نفرض $S \in K_H^*$ عندئذٍ $Aut\ T(s) - FH1$ حيث $\psi \in GL(m, p)$

$H_1 = \psi^{-1} H \psi$

فإذا رمزنا لـ $\varphi(S) = S^1$ فيكون $T(S) \approx T(S^1)$ ومنه $\text{Aut}\, T(S) \approx \text{Aut}\, T(S^1)$ وبالتالي فإن:

$$\text{Aut}\, T(S^1) = \varphi^{-1} (\text{Aut}\, T(S)\, \varphi \qquad (4)$$

إذن $\text{Aut}\, T(s^1)$ تحوي $\varphi^{-1} F \varphi$ كفئة جزئية تبديلية قاسمة عظمى ومعلوم أن هذه الفئة الجزئية وحيدة لذلك يكون لدينا:

$$\varphi^{-1} F \varphi = F \qquad (5)$$

ومن المساواتين (4) و (5) نجد أن:

$$\text{Aut}\, T(S^1) = \varphi^{-1} F H, \varphi = F \varphi F H_1$$

حيث أن $(\psi \varphi)^{-1} H (\psi \varphi)$ $\psi \varphi, H_1 =$ $\ni GL(m, p)$ وبالتالي فإن H^1 مرافقة لـ H.

إذن $S^1 \ni H_1 K_h^*$

وبشكل مماثل إذا رمزنا لناظم الفئة الجزئية H في $GL(m, p)$ بالرمز N (H) فيمكننا أن نتأكد بنفس الطريقة بأن N (H) تؤثر على المجموعة K_H^*.

سأبرهن الآن على أن عدد مدارات $GL(m, p)$ على المجموعة KH^* يساوي عدد مدارات N (H) على KH. لذلك نفرض Δ مدار للفئة GL (m, p) على K_H^* فيكون $\Delta \cap K_H \neq \varnothing$.

فإذا فرضنا أن S_1 و $S_2 \ni \Delta \cap K_H$ فنجد أن S_1 و S_2 من K_H وبالتالي $\text{Aut}\, T(S_1) = \text{Aut}\, T(S_2) = F H$ وكذلك S_2, S_1 من Δ وبالتالي يوجد $GL(m, p)$ $\ni \varphi$ بحيث أن $\varphi(S_1) = S_2 \Leftarrow \varphi^{-1} F H \varphi = F H \Leftarrow \varphi^{-1} H \varphi = H$ إذن $\varphi \ni N(H)$. ونستخلص مما سبق النظرية التالية:

نظرية:

إذا كان $H_1 = r$ فإن عدد البيانات التامة الأصلية ـ راسيا غير الأيزومورفية

التي رتبة فئة الأفتومورفيزم لها هي P^2r، يساوي عدد مدارات Φ المعرفة في (202) على المجموعة Kh_1.

البرهان:

بما أن H_1 فئة جزئية قابلة للحل غير ناقلة ورتبتها r فردية فنجد من النظريات (202) و (302) و (402).

إما أن يكون r = 3 أو r يقسم $p^2 - 1$ أو r يقسم p - 1.

وفي جميع الحالات r يقسم $p^2 - 1$ وهذا يعني أنه توجد فئة جزئية H دورية في $GF(p^2)^*$ ترافق H_1 وبالتالي.

فإن عدد مدارات GL (2, p) على المجموعة K_{H1} يساوي عدد مدارات N (H) على K_H ولكن نعلم أن

$$N(H) = \Phi = \{\varkappa \mapsto \lambda \varkappa^{pu} / \varkappa \in GF(p^2), \lambda \in GF(p^2)^* u = 0,1, |\lambda|^{p2-1} = 1$$

وبما أن الفئة Φ تؤثر على المجموعة K_H فنجد أن

$$\Phi = \Phi_S \ \Phi(S)$$

حيث $\Phi_s = \{\varphi \in \Phi / \varphi(s) = s\} = H$

وأما Φ (S) فهو المدار الذي يحوي العنصر S.

إذن $\Phi(S) \quad \frac{2 - (p^2 - 1)}{r}$

ونلاحظ أن المدارات Φ (S) تحوي نفس العدد من العناصر وبذلك يكون عدد مدارات Φ على K_H مساوياً.

للعدد /KH/ مقسوماً على العدد $\frac{2 - (p^2 - 1)}{r}$ ويساوي بدوره

$$Np^2(r) = \frac{r}{2(p^2 - 1)} 2^{\frac{P^2 - 1}{2_1}}$$

ويكون أخيراً $N = \Sigma Np^2(r)$.

المراجع

1 - Iskandar ALI; Groupes automorphismes of tournament, of order p^2, q - p -1 Akad - BSSR, ser. phys - Mat, since No 1, 1980.
2 - BaBI. L; Imrich., W; Tournaments with given regular graphs; preprint etoves lorand Unive; budapest; 1976.
3 - Astie, A. Groups de permutation primitifes, d'order impair et denombrement. de tournois, sommeprimitifes; Discrete Mat, 14, No 1 - 5, 1976.
4 - FEIT, W, Thompson, J. Solvability of groups of ood order, pacific J. Mat 13, No 3, 1963.
5 - Copronenk.O, D; Groups of matrixes (in Russ) Book; phys - Mat. Lectury Mockow 1972.


مجلة قاريونس العلمية

تكيف البدو في مشاريع الاستيطان الزراعي بالجماهيرية العظمى

دراسة اجتماعية واقتصادية ميدانية
مقارنة لبعض برامج
توطين البدو في
المشروعات الزراعية بسبها
والكفرة والجبل الأخضر
بالجماهيرية العظمى

مقدم الدراسة :

د. / محجوب عطية الفائدي
أستاذ مساعد / بالوحدة البحثية
للاقتصاد الزراعي
جامعة عمر المختار
للعلوم الزراعية
ـ البيضاء
ـ الجماهيرية


مجلة قاريونس العلمية



حسين يوسف الكويتي

تكيف البدو في مشاريع الاستيطان الزراعي بالجماهيرية العظمى (*)

مقدمـــة:

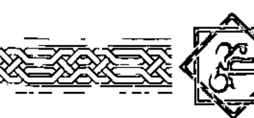
لقد اهتم الكثير من الدول النامية وكذلك بعض المنظمات الإقليمية والقارية والدولية وخاصة منذ بداية منتصف القرن الحالي، بقضية توطين البدو لإمكانية استقرارهم وتوطينهم، أو إعادة توطين بعض السكان في القرى والواحات، وذلك لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وتزويدهم بالخدمات الضرورية اللازمة، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من الإمكانيات والموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق. وكان من بين هذه المنظمات والهيئات الدولية، منظمة اليونسكو وخاصة في المؤتمر الذي عقد في باريس عام 1962، ومنظمة الفاو وخاصة في المؤتمر الذي عقد بطرابلس بالجماهيرية عام 1966، وكذلك المؤتمر التاسع لجامعة الدول العربية الذي عقد بالقدس عام 1965 (يعقوب 1971). كما اهتم بعض الدول في قارتي آسيا وإفريقيا بقضية توطين البدو وكان من بين هذه الدول السعودية والعراق وسوريا والأردن والسودان والمغرب ونيجيريا والجماهيرية العظمى.

(*) دراسة اجتماعية واقتصادية ميدانية مقارنة لبعض برامج توطين البدو بالمشروعات الزراعية في كل من سبها والكفرة والجبل الأخضر. ألقيت هذه الدراسة في المؤتمر العلمي حول تنمية المجتمعات الصحراوية المنعقد في مدينة مرزق بالجماهيرية في شهر التمور (أكتوبر) 1987.

وقد قامت الجماهيرية وخاصة بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 بعملية استصلاح زراعي واسع شمل معظم أرجاء البلاد، وقد تم التركيز على خمس مناطق رئيسية كان من بينها مشروع سبها الزراعي ومشروع الكفرة الاستيطاني ومشروع الجبل الأخضر الزراعي - وهي موضوع هذه الدراسة. وكان من أهم أهداف هذه المشاريع الزراعية السعي إلى استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، والحد من الهجرة للمدن، وتوطين البدو وتحسين ظروف سكان القرى والواحات. وقد شملت كل مزرعة مسكناً حديثاً، وبعض شتلات الفاكهة والخضروات، وسلالات جيدة من الحيوانات المزرعية، وخلايا النحل والآلات الزراعية، والخدمات الإرشادية والبيطرية، وبعض الخدمات الأخرى وكان من بينها تسويق الإنتاج. وقد أظهر الكثير من المستوطنين الجدد تقبلاً جيداً للعمل الزراعي وتكيفاً في البيئة الجديدة وخاصة بعد أن تحسنت ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث إن الدولة كانت قد تكفلت بكافة المصاريف اللازمة لإنشاء هذه المساكن الزراعية وما بها من ملحقات. غير أنه لوحظ أن بعض المستوطنين قد تلكأ في القيام ببعض الأعمال الزراعية، وخاصة الإنتاج الخاص بالفاكهة، حيث لوحظ تركيز بعض المزارعين بدلاً من ذلك على الإنتاج الحيواني حرفة البادية الرئيسية، كما أن بعض المزارعين القادمين من المدن قد استغل البيت الزراعي كمسكن فقط، ثم أهمل المزرعة ليقوم بدلاً من ذلك ببعض الأعمال الخاصة أو الوظائف الإدارية.

مشكلة البحث:

يعتقد الكثير من الاقتصاديين بأن نجاح برامج التنمية الزراعية في أي مجتمع يعتمد بالدرجة الأساسية على توفير رأس المال والتربة الصالحة ومصادر المياه المطلوبة، مع استعمال أحدث أساليب التقنية العلمية الحديثة. غير أن البعض منهم يهمل عملية اختيار المزارع نفسه الذي سيؤدي هذه الأعمال. فمن المعروف أن عناصر الإنتاج المذكورة سلفاً حتى وإن توفرت جميعاً، إذا لم نجد المزارع القادر على العمل الزراعي الراغب في القيام بهذه الأعمال الذي يملك القدرة والرغبة والخبرة في مجال عمله، فلن يكتب لتلك المشاريع الزراعية



النجاح أو التقدم. وقد لوحظ أن إهمال هذا العامل عند إقامة مشاريع التوطين الزراعي سوف يؤدي إلى تدهور كبير أو فشل ذريع في بعض الأحيان في سير العملية الزراعية والحد من نجاحها. وهذا يعني أنه لكي نساعد مثل هذا البرامج على النجاح، وحتى يستفيد منها الأفراد والمجتمع، فلا بدّ من اختيار الأشخاص القادرين والراغبين في هذا المجال مراعين في ذلك الخبرة الزراعية ومكان الإقامة والقدرة على القيام بمثل هذه الأعمال الشاقة. إن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة ما إذا كان هؤلاء المستوطنون قد تم اختيارهم بطرق علمية صحيحة ورغبة صادقة للقيام بالعمل الزراعي، كما نريد أن نعرف إلى أي مدى تم تكيفهم في العمل الزراعي خاصة أن أكثرهم من البدو المشهورين باستنكافهم عن القيام بالأعمال الزراعية.

الهدف من الدراسة:

تتركز هذه الدراسة على ثلاثة مشاريع استيطان رئيسية بالجماهيرية، وهي تلك المشاريع الزراعية الموجودة في سبها، والكفرة والجبل الأخضر. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تكيف هؤلاء المزارعين في البيئة الجديدة، حيث إن بعض السكان استلموا مزارع حديثة ولم تكن لدى بعضهم خبرة سابقة في مجال الزراعة كما هو الحال في منطقتي سبها والجبل الأخضر. أما في مشروع الكفرة الاستيطاني، فإن بعض المستوطنين قد رحلوا عن الواحات النائية التي كانوا يعيشون فيها، وذلك رغبة في تحسين ظروفهم المعيشية وتزويدهم بالخدمات الضرورية، دون مراعاة لرغبة البعض ومعرفة مدى تقبلهم للعمل الزراعي وتكيفهم في البيئة الجديدة. وحيث إن معظم هؤلاء المزارعين الجدد لم يمتهنوا هذه الحرفة في السابق، عليه رأينا أن نقوم بهذه الدراسة لنتعرف على مدى تكيفهم في البيئة الجديدة وتقبلهم لهذا العمل الجديد، كما تسعى هذه الدراسة إلى المقارنة بين هؤلاء المزارعين في المناطق الثلاثة؛ حيث إنها تختلف فيما بينها من حيث البيئة وطبيعة المنطقة ونوع الإنتاج وطرق الريّ ومساحة المزرعة وثقافة المجتمع. كما نسعى أيضاً لمعرفة نوع المشاكل التي يعاني منها المستوطنون في كل منطقة، محاولين وضع الحلول المناسبة التي يجب أن تؤدي

إلى تكيف المزارع واستقراره في المشروع الزراعي، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحسين الدخل،وتحاشي المشاكل والصعوبات عند إقامة مشاريع استيطان في هذه المناطق أو في مناطق أخرى في المستقبل.

منهج الدراسة اختيار العينات:

حيث إن هذه الدراسة الميدانية قد تمت على ثلاثة مشاريع زراعية متباينة، فقد أخذت عينة عشوائية بسيطة من كل مشروع زراعي بحيث تمت مقابلة 15 مزارعاً في مشروع سبها الزراعي، و 20 مزارعاً في مشروع الكفرة الاستيطاني و 34 مزارعاً في مشروع الجبل الأخضر الزراعي،فكان مجموع هذه العينات 69 حالة. وقد أخذت هذه العينات من فئات المزارعين المختلفة في كل مشروع حتى يمكن أن تمثل المجتمع تمثيلاً دقيقاً، وحتى تتساوى جميع مفردات المجتمع في فرص الاختيار. وقد استعمل أسلوب المقابلة الشخصية المقننة وكذلك استعمل أسلوب الملاحظة للتأكد من أقوال المزارعين. وقد صممت استمارة استبانة موحدة طبقت على جميع المشاريع، وكانت الأسئلة تشمل معلومات عن المزارع وأسرته، وعن المزرعة وما بها من إنتاج نباتي أوحيواني، وكذلك عن الدخل وما يصادف المشروع الزراعي من معضلات. وقد تم جمع هذه البيانات في فترة ما بين 1981/1/1 إلى 31/ 5 / 1987. وقد شارك في جمع هذه المعلومات بعض طلاب السنة النهائية بالوحدة البحثية للاقتصاد الزراعي بجامعة عمر المختار للعلوم الزراعية بالبيضاء المسجلين بمادة طرق البحث، بعد أن تم تدريبهم على كيفية جمع المعلومات بالطرق العلمية الصحيحة.

أما عن الأسلوب الإحصائي، فقد اعتمدت هذه الدراسة على استعمال بعض الأساليب الإحصائية الخاصة بإظهار أوجه الاتفاق والاختلاف بين المزارعين أنفسهم في المشروع الواحد، وبين المزارعين في المشاريع الثلاثة، وذلك من ناحية الدخل ونوع الإنتاج وبعض النواحي الديموغرافية الأخرى. وقد استعملت بعض الاختبارات مثل R & F وذلك لمعرفة مدى معنوية الفروق بين



المزارعين في كل منطقتين، كما استعمل أيضاً أسلوب تحليل التباين Analysis of Variance لمعرفة مدى معنوية التباين داخل المجموعات وبين المجموعات وخاصة من ناحية الدخل السنوي لكل مزارع. هذا إلى جانب استعمال بعض الأساليب الوصفية الأخرى مثل الجداول الإحصائية والنسب المئوية في بعض الأحيان.

الاستعراض المرجعي:

قبل أن نستعرض الدراسات السابقة في هذا المجال، نريد أن نعطي فكرة مبسطة عن المقصود بالسكان البدو والتوطين والتكيف في البيئة الجديدة. فالبدو هم تلك الفئة من السكان التي تعيش عادة في الصحراء وتعتمد عادة على التنقل المستمر طلباً للماء والمرعى، كما أنهم يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على تربية الحيوانات وخاصة الإبل والأبقار والأغنام. أما نظامهم السياسي فهو النظام القبلي. ويقسم البدو عادة إلى ثلاثة أقسام وهم البدو الرحل والبدو شبه الرحل والبدو المستقرون (Elfadey, 1978). أما أماكن إقامتهم فهم يعيشون في معظم قارات العالم، وأشهر قبائلهم الدناكي والباسيري في آسيا، والطوارق والتبو في إفريقيا، والجيس واللابس في أوربا وأمريكا (Sadalla and Stea, 1974).

أما المقصود بالتوطين فهو محاولة إيجاد أماكن ثابتة ومستقرة لفئة معينة من السكان، سواء كان هؤلاء السكان من البادية أو الواحات أو الريف أو الحضر. والتوطين قد يكون تلقائياً أي طواعية بدون تخطيط مسبق، أو توطين مخطط ومبرمج تقوم به عادة بعض الدول أو المنظمات الدولية. أما هدف التوطين فهو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبعض السكان وتزويدهم بالخدمات اللازمة. أما بخصوص قضية التكيف فهذا يعني تقبل نمط جديد من الحياة لم يتعود عليه الفرد أو الجماعة في السابق. وقد بينت بعض الدراسات السابقة أن البدو لا يتقبلون العمل الزراعي بيسر وسهولة، وخاصة في بداية الأمر، غير أن البعض قد يبدي تقبلاً فيما بعد للنمط الجديد للحياة الزراعية، وخاصة إذا ما توفر للمستوطنين كل المقومات اللازمة للاستقرار، وتحسنت

ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. وتقاس عملية التكيف عادة عن طريق تقبل القيام بالأعمال الزراعية والاستقرار في المزرعة، واستعمال الأساليب العلمية الحديثة كاستعمال الآلات وطرق الوقاية وتقبل نصائح المرشد الزراعي والانخراط في الجمعيات الزراعية والتفرغ للعمل الزراعي. وحيث إن استعمال هذه الوسائل جميعاً يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لذلك اعتبرنا الدخل المرتفع والاستقرار في المزرعة بمثابة تقبل المزارع للعمل في الزراعة والتكيف في البيئة الجديدة. وهذا التكيف يتطلب عادة تغيراً كمياً ونوعياً في سلوك الأفراد والجماعات وعلاقاتهم الاجتماعية فيما بينهم.

وقد اهتم الكثير من الدول وبعض المنظمات القارية والدولية بقضية توطين البدو وخاصة في المناطق الزراعية. ففي السعودية يوجد بعض المشاريع لتوطين البدو الرحل وشبه الرحل ومن أهمها مشروع حوض تبوك ومشروع الملك فيصل ومشروع وادي سرحان، وكان هدف هذه المشاريع محاولة استقرار البدو وتزويدهم بالخبرات الضرورية (يعقوب 1971).وفي العراق بدأت فكرة التوطين منذ منتصف القرن الحالي وخاصة حول نهر دجلة. وكانت الفكرة تسعى إلى استقرار البدو وزيادة الإنتاج الزراعي والاستفادة من مياه السدود المقامة على تلك الأنهار، غير أن بعض البدو لم يستقروا في ذلك المشروع نظراً لتخوف البعض من نظام الضرائب المتوقعة، كما أن البعض الآخر لم تكن لهم الخبرة السابقة في الزراعة (العبد 1973). وفي سوريا كان هناك بعض الجهود المبذولة لتوطين البدو، ويوجد أهم هذه المشاريع حول سد الفرات. ويعتبر هذا المشروع من أكبر مشاريع التوطين في الشرق الأوسط، وهو يوجد في منطقة الجزيرة في شمال سوريا حيث تم توطين حوالي 200 ألف نسمة، وقد نجح هذا المشروع إلى حد كبير حيث تتحصل الدولة على حوالي نصف إنتاجها من القمح (العبد 1973). وفي منطقة جنوب الأردن تم بناء ثماني تجمعات لاستقرار البدو وتم بناء 227 وحدة سكنية، كما تم تزويدهم ببعض الخدمات غير أنه لوحظ أن حوالي نصف البدو المستوطنين قد تركوا الإقامة في تلك المساكن الثابتة نظراً

لعدم رغبتهم في الاستقرار، حيث إن غالبيتهم يفضل حياة التنقل (يعقوب 1971). وفي المغرب كان هناك بعض برامج التوطين وخاصة لقبائل بني مكليد حيث تم توطينهم في منطقة يومياً وهو مشروع استيطاني زراعي، غير أنه لوحظ أن بعض هؤلاء المستوطنين البدو قد وجدوا صعوبة بالغة في الاستقرار والتكيف في البيئة الجديدة، حيث رفض حوالي 10٪ من البدو الإقامة في المساكن الثابتة، وفضلوا استعمال خيامهم، كما أن حوالي 20٪ قبلوا الإقامة في المساكن الحديثة غير أنهم قد احتفظوا بخيامهم معهم لاستعمالها عند الحاجة (السويحلي 1979). ولعل عدم نجاح برنامج التوطين في المغرب راجع إلى عدم وضع خطة علمية مدروسة مراعين فيها الظروف الاجتماعية والنفسية للمستوطنين. وفي غرب نيجيريا أنشىء مشروع استيطاني في بداية العقد الماضي حيث تم بناء 20 مستوطنة شملت حوالي 1200 أسرة،وقد زودت هذه المستوطنات بالمدارس والخدمات الصحية والأسواق. وقد نجحت هذه البرامج إلى حد كبير ولعل نجاحها يرجع إلى الإشراف الدقيق من الدولة، والتعاون مع منظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة (Roeder, 1971).

ويمكن القول بصفة عامة أن معظم مشاريع التوطين تقام عادة حول الأنهار أو مصادر المياه الجوفية أو المطرية، وأن التكيف في البيئة الجديدة يتطلب جهوداً مكثفة من الجهات المسؤولة في الدول المعنية. كما يتطلب أيضاً مراعاة لظروف المستوطنين الاجتماعية والنفسية والثقافية والبيئية. أما عملية التوطين الكاملة للبدو الرحل وشبه الرحل،فهناك من بين العلماء من يعارضها نظراً لما بها من آثار سلبية في القضاء على الثروة الحيوانية ناهيك عن عدم تقبل بعض البدو لبرامج التوطين (عوض 1962). كما أن البعض الآخر يرى أنها ضرورية ولكن يجب أن تكون بشكل تدريجي، وحسب رغبة بعض السكان الراغبين في الاستقرار أي أن تكون طواعية دون إجبار (Capot - Rey, 1962)،وعليه فإن وجهة النظر الغالبة ترى بأن يكون التوطين طوعياً وليس إجبارياً، حتى يمكن الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة بالصحراء، وحتى يمكننا الإبقاء على البادية كظاهرة اجتماعية في المجتمعات الصحراوية.

جهود الجماهيرية في برامج توطين البدو:

كانت الجماهيرية قبل اكتشاف النفط تعتبر من أفقر بلدان العالم نظراً لعدم توفر جميع المقومات الاقتصادية والبشرية اللازمة لخلق برامج التنمية. وحيث إن غالبية الأراضي الليبية تعتبر أراضي صحراوية، فقد كان حوالي 37٪ من السكان يعتبرون بدواً رحلا أو شبه رحل، وذلك حسب نتائج الإحصاء العام للسكان عام 1964. وعلى الرغم من أن برامج التنمية كانت مركزة في السابق على المناطق الحضرية، إلا أنه بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 فقد تم الاهتمام بإصلاح الأرياف والواحات المتناثرة في وسط البلاد وجنوبها، وكان التركيز بصفة خاصة على برامج الإصلاح الزراعي؛ وذلك بهدف استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وإيقاف الهجرة وتحسين ظروف السكان في المناطق النائية. وقد خصص في بداية السبعينيات أكثر من 700 مليون دينار ليبي، وذلك لبرامج الإصلاح الزراعي وتوطين البدو وسكان الواحات. كما خصص لميزانية التحول للسنوات 76/1980 حوالي 1227 مليون دينار ليبي، أي حوالي 17٪ من مجموع مخصصات خطة التحول لنفس الغرض (التير 1980). وقد ركز المسؤولون في تلك الفترة على إقامة خمسة مشاريع زراعية رئيسية في الجماهيرية وهي مشروع سهل الجفارة في المنطقة الغربية، ومشروع سبها في الجنوب، ومشاريع الصلول الخضر والكفرة والسرير في الوسط، ومشروع الجبل الأخضر الزراعي في شمال شرق الجماهيرية، وكانت أحجام المزارع بهذه المشاريع تتراوح ما بين 5 هكتارات في المناطق المروية وخاصة في سبها والكفرة، و80 هكتاراً في المناطق البعلية وخاصة في مشروع الجبل الأخضر الزراعي حيث تعتمد الزراعة على الأمطار. وقد روعي عند تحديد حجم المزرعة نوع التربة ووفرة المياه وطبيعة المنطقة ونوع التخصص الزراعي. وقد شملت هذه المشاريع بناء المساكن الحديثة، وصيانة التربة، وتوفير الآلات الزراعية وشتلات الفاكهة وتوفير مصادر المياه. كما تم أيضاً تزويد تلك المشاريع بالطرق المعبدة وشبكات الكهرباء، والإشراف الفني والإرشاد الزراعي، والخدمات العامة كالمدارس والمستوصفات والجمعيات التعاونية والأسواق العامة. وقد كلف بناء

المسكن الواحد في هذه المشاريع ما بين 30 ـ 70 ألف دينار ليبي حسب أسعار 1973، وقد دفعت القيمة بكاملها من خزينة المجتمع. وقد كان عدد المزارع المستهدف إنشاؤها في الجماهيرية حوالي (20,520) مسكناً زراعياً، وقد تم إنجاز 8975 مسكناً زراعياً حتى منتصف 1981 أي بواقع حوالي 44٪ من العدد المستهدف (انظر جدول 1). إن سياسة المجتمع التي كانت تركز على برامج تنمية المجتمعات الصحراوية بصفة عامة وعلى التنمية الزراعية بصفة خاصة، لم تكن تهدف إلى تحسين ظروف البادية والريف والواحات الاقتصادية والاجتماعية فقط، وإنما أيضاً إلى إمكانية تنمية اقتصاد المجتمع الليبي والتخلص التدريجي من سيطرة قطاع واحد على الاقتصاد الوطني من الإنتاج النباتي والحيواني، والعمل على تحقيق التوازن السكاني، والحد من الهجرة الداخلية إلى المدن والمراكز الحضرية؛ وذلك عن طريق تعمير الواحات واستقرار سكان الريف والبادية في أماكن تواجدهم.

جدول رقم (1)

العدد المستهدف من المساكن الزراعية وما تم إنجازه ونسبة الإنجاز حتى 1981/6/30

اسم المشروع	المستهدف	المنجز	نسبة الإنجاز
سهل الجفارة	5421	2247	41
الجبل الأخضر	5121	2192	43
فزان	2629	701	43
الكفرة والسرير	1164	505	43
الصلول الخضر	5438	1728	32
مشاريع الاستصلاح	1747	1602	92
الإجمالي	20,520	8975	44

المصدر: الزراعة في الجماهيرية (حقائق وأرقام) اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي 1982.

تحليل النتائج:

مشروع سبها الزراعي:

يقع مشروع سبها الزراعي في جنوب الجماهيرية ويعتمد أساساً على الزراعة المروية. وينقسم بصفة عامة إلى ثلاثة مواقع أو مشاريع فرعية، وهي مشروع سبها ومشروع سمنو ومشروع غدوه الزراعي، ويبلغ مجموع المزارع بهذه المواقع 141 مزرعة. ويهدف مشروع سبها الاستيطاني إلى استصلاح الأراضي وتنيمتها في تلك المناطق، وتحسين الظروف المعيشية للسكان واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة. وتركز هذه الدراسة على الموقع الأول وهو سبها حيث تم استصلاح مساحة 305 هكتارات وتم بناء 61 مسكناً زراعياً، وذلك بواقع 5 هكتارات لكل مزرعة. أما المحاصيل المزروعة في هذا المشروع فهي أشجار الفاكهة مثل الزيتون والرمان والتين والعنب والنخيل، وكذلك الحبوب والبرسيم الحجازي والخضروات. أما نسبة نجاح أشجار الفاكهة فقد كانت متفاوتة. فقد بلغت نسبة نجاح الرمان 95٪ والزيتون 81٪ والتين 90٪ والنخيل 48٪ والعنب 13٪. ولعل عدم نجاح شتلات العنب يرجع إلى أن الأصناف المزروعة بالمشروع كانت غير مناسبة لتلك المنطقة كما يقول المسؤولون في المشروع. أما عدم نجاح النخيل فلعله يرجع إلى الحاجة الماسة لليد العاملة والمدربة على أعماله الشاقة، وقد اتضح من الدراسة أن المزارعين كانوا مهتمين بصورة أكثر بتربية الحيوانات والتركيز على إنتاج الخضروات، نظراً لمردودها السريع وسهولة العناية بها مقارنة بأشجار الفاكهة، وتبين من الدراسة الميدانية للعينة التي أخذت من المشروع أن متوسط عمر المزارع كان 49 سنة، ونسبة التعليم لا تزيد عن 20٪، ومتوسط حجم الأسرة 7,8 شخصاً، وعدد أشجار الفاكهة 143 شجرة، أما متوسط ما يملكه المزارع من حيوانات فقد كانت 47 رأساً من الأغنام، أما متوسط صافي الدخل السنوي للمزارع فقد بلغ حوالي 4320 دينار سنوياً. وعند إجراء المقارنة بين متوسط دخل المزارع في المشاريع الثلاثة، اتضح أن أقلهم دخلاً هو ما يتحصل عليه المزارع في مشروع سبها الزراعي. ولعل هذا الانخفاض يرجع إلى ارتفاع نسبة الأمية وعدم توفر الخبرة الزراعية وقلة عدد

أشجار الفاكهة والحيوانات المزرعية مقارنة بالمناطق الأخرى. كما بينت هذه الدراسة أن النصيب الأعلى يأتي من بيع الحيوانات ثم بيع الخضروات ثم بيع إنتاج الفاكهة على الترتيب. أما دخل المزارع من مصادر أخرى غير المزرعة أو دخل أحد أفراد الأسرة فلم يضف لمجموع الدخل.

2 ـ مشروع الكفرة الاستيطاني

يقع مشروع الكفرة الاستيطاني جنوب وسط الجماهيرية في قلب الصحراء، ويبعد عن مدينة بنغازي حوالي 950 ك. م جنوبًا. وهو يعتمد على الزراعة المروية، حيث لا توجد أمطار، أما المياه الجوفية فهي متوفرة بغزارة. ويهدف هذا المشروع إلى استغلال الموارد الطبيعية بالمنطقة وتحسين ظروف السكان، بالإضافة إلى تجميع بعض السكان في الواحات الصغيرة المتناثرة في المنطقة مثل ربيانة وبزيمة والثلاب، حيث تتم إعادة توطينهم في مشروع زراعي حديث وفي منطقة واحدة لتحسين ظروفهم ومدهم بالخدمات الضرورية. وتهدف خطة المشروع إلى إنشاء 54 قرية مساحة كل قرية 100 هكتار توزع على 16 مسكناً زراعياً، بحيث يبلغ مجموع المزارع بالمنطقة 864 مزرعة، مساحة المزرعة الواحدة 6 هكتارات. وقد تم إنجاز 15 قرية حتى نهاية 1984 حيث تم بناء 240 بيتاً زراعياً حديثاً زودت جميعاً بشبكات الكهرباء والمياه، كما تم رصف الطرق وإنشاء الورش اللازمة والخدمات العامة. ويركز المشروع بصفة عامة على تربية الحيوانات وزراعة الحبوب والبرسيم الحجازي والخضروات. أما الفاكهة فهي تشمل النخيل والعنب والزيتون والتين والرمان وبعض أشجار الموالح. وقد بينت الدراسة الميدانية أن متوسط عمر المزارع كان 46 سنة، ونسبة المتعلمين 40٪، وأن متوسط حجم الأسرة 7,9 شخصاً، وأن مجموع أشجار الفاكهة لدى كل مزارع حوالي 600 شجرة. ويملك المزارع في المتوسط 78 رأساً من الأغنام، كما تزرع كل الخضروات التي تناسب ظروف المنطقة. أما صافي الدخل السنوي فقد بلغ 5935 ديناراً سنوياً يأتي أكثرها من بيع الفاكهة ثم الخضروات ثم الحيوانات على الترتيب. وهذا الدخل يعتبر أعلى من دخل

المزارع في سبها. ويبدو أن التركيز في المنطقة كان على أشجار الفاكهة والخضروات أكثر من التركيز على تربية الحيوانات.

3 ـ مشروع الجبل الأخضر الزراعي:

يقع مشروع الجبل الأخضر الزراعي في شمال شرق الجماهيرية، ويتكون هذا المشروع من ثلاثة مواقع رئيسية وهي المرج والبيضاء ودرنة. ويهدف المشروع إلى بناء 5121 مزرعة حديثة. وقد تم إنجاز 2192 مزرعة حتى منتصف 1981، وتتراوح مساحة المزرعة الواحدة ما بين 23 ـ 80 هكتاراً حسب نوع المنطقة ومعدل سقوط الأمطار وخصوبة التربة. وتعتمد أغلبية هذه المزارع على الزراعة البعلية وخاصة أشجار الفاكهة حيث يصل معدل سقوط الأمطار إلى حوالي 600 ملم في السنة وخاصة في منطقة البيضاء. ويهدف المشروع الزراعي إلى استغلال الإمكانيات الطبيعية المتوفرة من أراضٍ خصبة ومراعٍ وغابات ومياه أمطار، كما يهدف إلى إيقاف الهجرة إلى المدن واستقرار البدو الرحل وشبه الرحل الذين يعيشون في المنطقة. وقد استلم كل مزارع في هذا المشروع في منتصف السبعينيات مسكناً حديثاً ملحقاً به حظائر للحيوانات وبقرتان مستوردتان و 40 رأساً من الضأن المحلية وجرار زراعي وخمس خلايا نحل و 2000 شتلة من أشجار الفاكهة. كما تم تزويد منطقة المشروع بالطرق المعبدة وتم توصيل الكهرباء والخدمات العامة. وقد تمت هذه الدراسة في منطقة البيضاء حيث تمت مقابلة 34 مزارعاً أي حوالي 16٪ من مجموع المزارعين بالمنطقة المدروسة التي يبلغ مجموع مزارعها 612 مزرعة. ويركز المشروع بصفة خاصة على إنتاج الفاكهة وخاصة التفاح والكمثري والبرقوق والخوخ واللوز والعنب والحبوب وتربية الماشية والأغنام. وقد لوحظ نجاح أشجار الفاكهة نظراً لملاءمتها لظروف الطبيعة في المنطقة، غير أنه لوحظ اهتمام غالبية المزارعين بتربية الحيوانات وخاصة الأغنام أكثر من اهتمامهم بإنتاج الفاكهة، ولعل هذا يرجع إلى طبيعة غالبيتهم البدوية، كما يرجع أيضاً إلى نقص الخبرة الزراعية لدى البعض في مجال الإنتاج الزراعي. وقد أظهرت الدراسة أن متوسط عمر المزارع في هذه المنطقة كان 47 سنة، وأن نسبة التعليم كان حوالي

47٪ ، وأن متوسط حجم الأسرة كان 8,6 شخصاً،وأن متوسط عدد الأشجار لدى كل مزارع كان 1830 شجرة، كما أن متوسط ما يملكه المزارع من حيوانات مزرعية كان 163 رأساً من الأغنام. وكان متوسط دخل المزارع الصافي حوالي 7815 ديناراً سنوياً، يأتي أكثرها من بيع الإنتاج الحيواني ثم من بيع الفاكهة يليه بيع الحبوب على الترتيب. أما الدخل من بيع الخضروات فقد استبعد نظراً لأن نسبة المزارعين الذين لديهم دخل من الخضروات لا يتجاوز 26٪ من العينة، وهو عادة مقصور على تلك الفئة التي تملك مصادر مياه جوفية خاصة. ويعتبر دخل المزارع في الجبل الأخضر أعلى دخل في المشاريع الثلاثة، ولعل هذا راجع إلى كبر حجم المزرعة وكثرة عدد أشجار الفاكهة والحيوانات المزرعية، وطبيعة المنطقة من حيث البيئة والمناخ وقربها من المناطق الحضرية (انظر جدول 2).

ويتضح من المقارنة بين المزارعين في المناطق الثلاثة أن هناك اختلافاً واضحاً من ناحية حجم المزرعة وطرق الريّ ونسبة التعليم بين المزارعين، وكذلك في عدد أشجار الفاكهة، وعدد الحيوانات المزرعية، وصافي الدخل المتحصل عليه من بيع منتجات المزرعة. وقد قدر صافي الدخل على أساس 50٪ من الدخل الكلي، حيث إننا اعتبرنا أن حوالي نصف الدخل الكلي يمثل مصاريف البذور والأسماد واليد العاملة والنقل بالنسبة للفاكهة، كما أنه يمثل العلف والرعي والنفوق بالنسبة لحيوانات المزرعة. ولقد تبين من الدراسة أن هناك تقارباً كبيراً بين مشروعي الكفرة وسبها من ناحية حجم المزرعة وطرق الريّ وعدد الحيوانات وطبيعة المنطقة. أما مشروع الجبل الأخضر فهو يختلف عن المنطقتين السابقتين من ناحية حجم المزرعة وطرق الريّ ونسبة التعليم وعدد أشجار الفاكهة ونوع المحصول وعدد الحيوانات وصافي الدخل.

جدول رقم (2)

الوضع الحالي لعينة من المزارعين في بعض المشاريع الزراعية في كل من سبها والكفرة والجبل الأخضر

بيانات عن المزارع	سبها	الكفرة	الجبل الأخضر	المتوسط
عدد المزارع	141	240	331	331
حجم العينة	15	20	34	23
مساحة المزرعة	5	6	25	12
نوع الريّ	مروي	مروي	بعلي	—
عمر المزارع	49	46	47	47,3
نسبة التعليم	٪20	٪40	٪47	٪35,7
الخبرة الزراعية	٪20	٪30	٪24	٪24,5
حجم الأسرة	7,8	7,9	8,6	8,1
آلات زراعية	4	3	5	4
أشجار الفاكهة	143	600	1830	1108
حيوانات المزرعة	47	78	163	113
الدخل من الفاكهة	1400	3875	4370	3580
الدخل من الخضر	2393	3625	___[1]	3097
الدخل من الحيوان	2487	3420	6453	4711
الدخل من الحبوب	1332	950	2147	1622
مصادر أخرى[2]	1066	___	1875	1627
مجموع الدخل السنوي	8678	11870	14846	12642
صافي الدخل[3]	4339	5935	7423	6321

(1) لم يحسب دخل الخضروات للمزارعين في الجبل الأخضر، حيث إن 26٪ فقط لديهم مصادر مياه جوفية لريّ الخضروات.

(2) مصادر الدخل الأخرى مثل النحل (العسل) والدجاج وبقية الطيور الأخرى.

(3) قدر صافي الدخل بحوالي 50٪ من الدخل الإجمالي، حيث إن ثمن البذور والسماد وعلف الحيوانات والرعي ونقل الإنتاج يجب أن تخصم من مجموع الدخل.

ولمعرفة الاختلاف في صافي الدخل بين كل مشروعين تم استعمال اختبار T - Test ، الذي يقيس الاختلاف بين المتوسطات في كل حالتين. وقد تبين من التحليل الإحصائي عند المقارنة بين المزارعين في مشروعي سبها والكفرة أن قيمة T كانت 4,32 ، وكان هناك اختلاف معنوي ذو دلالة بين المنطقتين عند مستوى 1٪ . وعند المقارنة بين المزارعين في مشروعي سبها والجبل الأخضر اتضح أيضاً أن هناك اختلافاً معنوياً حيث كانت قيمة T = 3,40 . أما عند مقارنة مشروعي الكفرة والجبل الأخضر، فقد تبين أنه ليس هناك اختلاف معنوي في الدخل بين المزارعين في المشروعين حيث كانت قيمة T = 1,67 .

أما عند استعمال اختبار F - Test لمعرفة مدى التباين في الدخل داخل كل مشروع مقارنة بالمشاريع الأخرى، فقد تبين من التحليل الإحصائي أن هناك اختلافاً معنوياً ذا دلالة بين كل من المزارعين في مشروع سبها ومشروع الجبل الأخضر الزراعي، وكذلك بين مشروعي الكفرة والجبل الأخضر الزراعي حيث كانت قيمة F = 16,60 و 9,23 على الترتيب. أما عند المقارنة بين المزارعين في منطقتي سبها والكفرة، فلم يكن هناك اختلاف معنوي ذو دلالة حيث كانت قيمة F = 2,02 .

ونظراً لحاجتنا لمعرفة التباين بين المشروعات وداخل المشروعات في آنٍ واحد، فقد تبين بعد استعمال تحليل التباين (Analysis of Variance) أن هناك اختلافاً معنوياً ذا دلالة عند مستوى 5٪ كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول (3)
تحليل التباين بين المزارعين في مشاريع
سبها والكفرة والجبل الأخضر الزراعي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	قيمة F
بين المجموعات	106,4	2	53,2	3,7
داخل المجموعات	946,8	66	14,4	
المجموع الكلي	1053,2	68		

حيث إن قيمة F الجدولية كانت 3,14،وقيمة F المحسوبة كانت 3,70 عليه يمكن الاستنتاج بأن هناك اختلافاً معنوياً بين صافي الدخل السنوي لدى المجموعات الثلاثة عند مستوى دلالة يساوي 5٪.

وقد بينت هذه الدراسة بصفة عامة أن وضع المزارعين يعتبر جيداً، وذلك من خلال انعكاسه على المقتنيات المنزلية والمزرعية التي يملكها معظم المزارعين في المشاريع الثلاثة، والتي تمثل الاتجاه نحو التحضر ورفع المستوى الاقتصادي لدى هؤلاء المزارعين. وقد بينت هذه الدراسة أن أكثر 84٪ من المزارعين في جميع المشاريع المدروسة يملكون سيارات نقل خاص، وأن أكثر من نصف العينة يملكون أيضاً سيارات خاصة. كما تبين أيضاً أن أكثر المزارعين الذين يملكون سيارات في المشاريع الثلاثة هم المزارعون في مشروع الكفرة الاستيطاني. وكان أكثر من 90٪ من جميع المزارعين يملكون جهاز إذاعة مرئية ملون. وأن حوالي ربع المزارعين في الجبل الأخضر ونصف المزارعين في مشروع الكفرة الاستيطاني يملكون جهاز فيديو. كما أن أكثر من ثلثي المزارعين في مشروعي سبها والجبل الأخضر يملكون حجرات نوم، بينما هناك 90٪ من المزارعين في مشروع الكفرة يملكون حجرات نوم. كما تبين أيضاً أن 21٪ من المزارعين في الجبل الأخضر يملكون أجهزة هاتف. هذا مع العلم بأن جميع المزارعين يملكون فرن طهي وثلاجة وغيرها من الأدوات الأخرى كجهاز الراديو والتسجيل. إن هذه المقتنيات العصرية تعكس بكل تأكيد الوضع الاقتصادي الجيد الذي أصبح يتمتع به المواطن الليبي بصفة عامة وفئة المزارعين بصفة خاصة (انظر جدول 4).

أما عن أهم المشاكل التي يعاني منها المستوطنون فكانت في منطقة سبها تتمثل في نقص العناصر الوطنية المدربة فنياً،وخاصة فيما يتعلق بعمليات الصيانة للآلات والمعدات الزراعية والمستلزمات الزراعية،ونقص المهندسين والمرشدين الزراعيين،وعدم وجود الخبرة الزراعية لدى بعض المزارعين،وتركيز أكثريتهم على الإنتاج الحيواني بدلاً من الإنتاج الزراعي. أما في منطقة الكفرة فإن أهم المشاكل كانت تتمثل في نقص قطع الغيار وتسويق الإنتاج، وعدم استيعاب

المنطقة لإنتاج المشروع، وعدم وجود ثلاجات لحفظ الفاكهة والخضروات حتى تنقل إلى مراكز التوزيع في المدن الرئيسية. أما في مشروع الجبل الأخضر حيث معظم المزارعين يعتبرون من البدو الرحل وشبه الرحل، فإن المشاكل تتركز في صيانة المعدات الزراعية وقطع الغيار، ونقص العمالة الفنية والتركيز على الإنتاج الحيواني، وعدم وجود الخبرة الزراعية لدى بعض المستوطنين. غير أن قرب المنطقة من المدن الساحلية ومراكز التوزيع وتنوع الإنتاج قد خفف الكثير من المشاكل عن المزارعين في هذا المشروع، إذا ما قورنوا بالمزارعين في الواحات الأخرى مثل سبها والكفرة.

جدول (4)
متوسط ما يملكه المزارعون في المشاريع
الثلاثة من مقتنيات حضرية

اسم المشروع	سيارة نقل	سيارة خاصة	جهاز إذاعة مرئية ملون	فيديو	حجرة نوم	هاتف
سبها	87	60	93	—	67	—
الكفرة	100	75	9	55	90	—
الجبل الأخضر	84	54	93	24	66	21

التوصيات والمقترحات:

لقد دلت معظم الدراسات السابقة والخاصة بتوطين البدو أن عملية التوطين لا يجب أن تكون إجبارية، بل يجب أن تكون اختيارية وحسب الرغبة لدى المواطن نفسه. كما أن الإبقاء على بعض البدو في مناطق تجمعهم وتزويدهم بالخدمات الضرورية يعتبر أيضاً ظاهرة اجتماعية واقتصادية صحيحة ومفيدة لبعض الأفراد والمجتمع، وذلك لإمكانية استغلال الموارد البيئية في الصحراء، وعدم القضاء على تربية بعض الحيوانات وخاصة الإبل. وقد لوحظ أن إعادة توطين بعض السكان بالقوة له بعض المشاكل الاجتماعية والنفسية وخاصة

لدى كبار السن الذين لا يتكيفون في البيئة الجديدة بسهولة، وعلى ذلك فإنه لكي توجد مشاريع استيطان زراعية ناجحة للأفراد والجماعات والمجتمع برمته نقترح التوصيات التالية:

1 ـ يجب أن يكون التوطين اختيارياً ـ إلا في بعض الظروف الخاصة التي تتطلبها مصلحة المجتمع ـ مع ضرورة وضع امتيازات خاصة للمستوطنين، كما يجب أن توضع شروط خاصة لمن يسلم مزارع حديثة مثل الخبرة الزراعية والعمر والقدرة على العمل الزراعي.

2 ـ ضرورة توفير مزارع نموذجية في كل مشروع زراعي ليستفيد منها المزارعون، كما يجب توفير الخبرات العلمية والمرشدين الزراعيين والخدمات البيطرية، وتدريب المزارعين وتأهيلهم على استعمال المعدات والآلات الزراعية الحديثة، مع ضرورة إيجاد برامج التنمية الريفية لزوجات وبنات المزراعين، وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة في كل تجمع زراعي.

3 ـ ضرورة أخذ رأي بعض المزارعين وخاصة ذوي الخبرة السابقة في اتخاذ القرارات التي تهم المزارعين أنفسهم، وذلك لتلافي الكثير من المشاكل، مع ضرور تسكين الأقارب في أماكن متقاربة، حيث إن هذا يساعد على عملية التكيف والاستقرار.

4 ـ يجب التركيز بصورة خاصة على تربية الحيوانات وخاصة بالنسبة للمستوطنين البدو، حيث إنهم أثبتوا ميولهم للعمل في هذا المجال أكثر من مجال الإنتاج النباتي.

5 ـ عند إقامة مشاريع إعادة التوطين يجب التركيز على صغار السن والمتعلمين لأنهم أكثر قدرة على التكيف من كبار السن والأميين، كما يجب التركيز على توطين السكان المقيمين في نفس المنطقة، وعدم جلب سكان من مناطق أخرى وخاصة من المناطق الحضرية أو من عائلات غريبة عن التركيبة الاجتماعية الموجودة، لأن هذه يؤدي إلى كثير من المشاكل التي تؤدي إلى عدم التكيف والصراع الاجتماعي والثقافى بين المستوطنين.

6 ـ ضرورة وجود إشراف ومتابعة من الجهات المسؤولة؛حيث إن الكثير من المزراعين قد تركوا مزارعهم أو أهملوها أو تنازلوا عنها لبعض الأقرباء،الأمر الذي يتنافى مع لوائح الإصلاح الزراعي بخصوص تسليم المزرعة، كما يجب أن يشارك المستوطنون بدفع بعض المبالغ الرمزية على أقساط سنوية خاصة بعد أن بدأ إنتاج المزرعة ـ وذلك حتى يشعر المزارع بالمشاركة فيما أخذ من المجتمع، ويساهم في دفع بعض المصاريف التي صرفها على تلك المزرعة وما يوجد بها من ملحقات، كما يجب توفير الصيانة وقطع الغيار.

7 ـ يلاحظ أن بعض المزارعين غير متفرغين للقيام بالأعمال الزراعية، كأن يقوم البعض بأعمال أخرى خارج المزرعة، أو يذهب لأداء الخدمة الإلزامية، الأمر الذي يؤدي إلى إهمال المزرعة وهدر أموال المجتمع وفشل المشروع الزراعي، حيث إن العمل الزراعي يتطلب وجود المزارع بصفة مستمرة، لذلك يجب أن يتفرغ الأشخاص الذين استلموا مزارع في الوقت الحاضر للأعمال الزراعية، أو تسليم هذه المزارع لأشخاص آخرين قادرين على العمل الزراعي ومتفرغين له بصفة مستمرة.

الخاتمة:

لقد حاولنا في هذه الدراسة المدانية المقارنة معرفة مدى تكيف هؤلاء المزارعين في البيئة الجديدة. كما حاولنا معرفة مدى الفروق في الدخل بين المزارعين في المناطق المختلفة. وقد لوحظ أن أكثر المزارعين تكيفاً في البيئة الجديدة هم صغار السن، والمقيمون في نفس المنطقة، والمتفرغون للعمل الزراعي ومن لهم خبرة زراعية سابقة. كما لوحظ أيضاً أن الإشراف الفني والإرشاد الزراعي من الجهات المسؤولة على هذه المشاريع كان لهما دورٌ بارزٌ في نجاح هذه المشاريع، ومساعدة المزارعين الجدد على التكيف في البيئة الجديدة. وقد تبين من هذه الدراسة أنه على الرغم من أن معظم المزارعين في المشاريع الثلاثة يتمتعون بدخل ممتاز، إلا أن هذا الدخل كان في الغالب من الإنتاج الحيواني وخاصة في منطقتي الجبل الأخضر وسبها. كما أن الدعم غير المحدود الذي

استلمه هؤلاء المزارعون من خزينة المجتمع قد ساعد أيضاً على عملية الاستقرار والتمسك بهذه المزارع. وقد بين التحليل الإحصائي أن هناك تبايناً في الدخل بين هذه المشروعات وداخل هذه المشروعات بصورة واضحة معنوية وذات دلالة. ولعل هذا الاختلاف كان يرجع إلى حجم المزرعة وطبيعة المنطقة ونوع الانتاج، وبعض العوامل الديموغرافية للمزارع، وللقرب أو البعد من المناطق الحضرية. أما أكثر هؤلاء المزارعين دخلاً فكان المزارعون من الجبل الأخضر ثم الكفرة ثم سبها على الترتيب.

المراجع

المراجع العربية:

1 ـ التنمية والتحديث. جامعة قاريونس ومعهد الإنماء العربي (1980) اللجنة الشعبية للإصلاح الزراعي بالجماهيرية.

2 ـ الزراعة في الجماهيرية: حقائق وأرقام (1982) العبد، صلاح.

3 ـ التوطين وتنمية المجتمع بالوطن العربي، القاهرة، جامعة الدول العربية 1973.

المراجع الأجنبية:

4 - **Awad, M** (1962) « Nomadism in the Arab Lands of the Middle East. «The problems of the Arid Zones. Proceedings of the Paris Symposium. UNESCO. Paris.

5 - **Sadalla,** E and Stea, D (1974) «Nomadism» in D.H Carson (ed) Man - Environment Interctions: Evaluation and Applecations, part I. Stroudsburg, penn. Dowden, hutchineson & Ross, Inc.

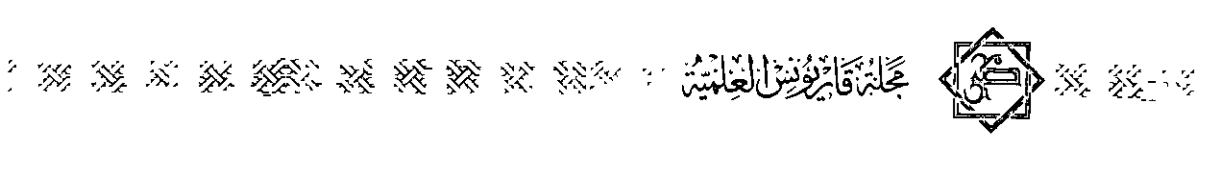
6 - **Copot - Rey,** R (1962) «The present state of Nomadism in the Sahara» In the problem of Arid Zone. Proceedings of Paris Symposium UNESCO, Paris.

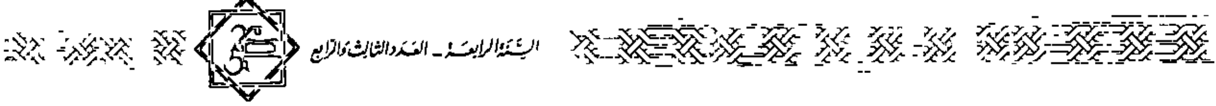
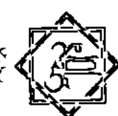
7 - **EL-Faedy,** M (1978) Bedowen Settlement in the Jabal akhdar agriculture project of libya. CSU FT. Co, USA,Unpublished thesis.

8 - **Roider, W** (1971) Farm settlements for socio - economic development. The Western Nigerian case, Munchen, welt forum verlog.

9 - **Swehli, M** (1979). The demographic analysis of the garabulli project, CSU, FC, (COLORARDO USA. Unpubished thesis).

10 - **Yacoub, M** (1971) Sedentarization and settlement of the Nomadic population in selected Arab countries, American University of Beirut Lebanon.


مجلة قاريونس العلمية

دور التربية في وقاية الأحداث من الانحراف في الوطن العربي

بقلم د. عمر التومي الشيباني

كلية التربية، جامعة الفاتح طرابلس،

الجماهيرية العربية الليبية

دور التربية في وقاية الأحداث من الانحراف في الوطن العربي

أ - انحراف الأحداث كإحدى المشكلات الرئيسية في المجتمع العربي المعاصر:

من المشكلات الرئيسية التي يعاني منها المجتمع العربي والشباب العربي على حد سواء ـ في العصر الحديث، هي انحراف بعض هؤلاء الشباب عن القيم والعادات والتقاليد السائدة والمرعية في مجتمعهم العربي، وعن القوانين والتشريعات المطبقة في هذا المجتمع، وإتيان هذا البعض بأفعال تخالف أنماط السلوك المقبولة اجتماعياً والمتفق عليها بالنسبة للأسوياء، وتخرج عن القوانين والتشريعات المعمول بها في مجتمعه العربي، في سن معينة يكون الحدث فيها مسؤولاً جنائياً عن فعله الجانح أو المنحرف، وإن كانت مسؤوليته الجنائية غير كاملة بسبب صغر سنه.

وإذا كان الحد الأدنى لسن الحدث هو سبع سنوات، فإن الحد الأعلى لهذه السن يتراوح بين الـ (15) خمس عشرة سنة والـ (20) عشرين سنة، وذلك على اختلاف بين الدول في تحديد الحد الأعلى لسن الحدث. ولكن على الرغم من هذا الاختلاف، فإن غالب الدول تتجه إلى تحديد سن المسؤولية الجنائية من الحدث بالثامنة عشرة سنة.

ويختلف علماء النفس والاجتماع من ناحية وعلماء القانون من ناحية أخرى في نظرتهم إلى الحدث المنحرف وفي تعريفهم له. ففي الوقت الذي ينظر

فيه علماء النفس وعلماء الاجتماع إلى «الحدث المنحرف» ويعرفونه بأنه: «ذلك الشخص الذي يقل عمره عن السن المحددة لاكتمال العقل ـ وهي سن الثامنة عشرة في معظم الحالات ـ والذي يسلك سلوكاً مغايراً للسلوك المعترف به في المجتمع ويأتي بأفعال تخالف أنماط السلوك المتفق عليها بالنسبة للأسوياء. فإن علماء القانون ينظرون إلى «الحدث المنحرف» على أنه ذلك الشخص الذي يسلك سلوكاً في سن معينة تؤدي نتائجه إلى إلحاق الضرر بنفسه أو بمن يحيط به ويعاقب عليه القانون، أو هو ذلك الشخص الذي يرتكب في سن معينة فعلاً منهياً عنه قانونياً، بحيث لو قام به شخص بالغ راشد لوقع تحت طائلة العقاب القانوني[1].

وكما تختلف البلدان والمجتمعات في تحديدها الحد الأعلى لسن الحدث ومفهوم الحدث المنحرف، فإنها تختلف أيضاً في مفهومها للانحراف، لأن ما يعتبر انحرافاً في بلد قد لا يعتبر انحرافاً في بلد آخر، لاختلاف البلدان في معتقداتها وقيمها وتقاليدها وأعرافها، وفي قوانين الأحداث والقوانين العقابية والجنائية فيها. كذلك تختلف البلدان في عوامل الانحراف فيها، فعوامل الانحراف في بلد ليس بالضرورة أن تكون هي نفسها عوامل انحراف في بلد آخر. ولكن على الرغم من هذا الاختلاف، فإن هناك قدراً من الاتفاق بين الأقطار العربية على بعض انحرافات أو ذنوب الأحداث، ومن بين الأفعال التي يقوم بها بعض الأحداث العرب، وتعتبر انحرافات أو ذنوباً للأحداث في معظم البلدان العربية: شرب الخمر، وتعاطي المخدرات وتهريبها وبيعها، وجرائم العنف والقتل، والاعتداء على الغير، والاعتداء على الممتلكات العامة، والاعتداء على بعض عناصر البيئة، والسرقة والاختلاس، والتزوير، ولعب القمار، وقيادة السيارة بدون ترخيص، ومخالفة قوانين المرور وقوانين الصحة والنظافة العامة، والاستهتار بالمعتقدات والقيم الدينية والخلقية للمجتمع العربي

(1) ينظر: عبد العزيز فتح الباب «بحوث ودراسات في جنوح الأحداث» في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (الجزء الأول) الرياض المركز: 1986، ص 126 ـ 127.

المسلم، إلى غير ذلك من أفعال الأحداث الشاذة التي تعتبر ذنوباً ومظاهر للجنوح.

وبالرغم من كثرة هذه الذنوب والانحرافات والمخالفات وتنوعها، فإنها جميعاً تكاد تشترك في: أن فيها ضرراً بالحدث المرتكب لها أو بمن يحيط به من أشخاص آخرين أو من ممتلكات عامة أو بيئة أو اقتصاد أو مصالح عامة للبلاد، وأن فيها أيضاً مخالفة لقوانين المجتمع العربي بعامة أو نظمه أو معتقداته أو قيمه أو تقاليده وأعرافه.

2 ـ أسباب تفسير انحراف الأحداث ونظرياته:

وكما أن جرائم الأحداث أو ذنوبهم وانحرافاتهم كثيرة ومتنوعة، فإن الأسباب والعوامل التي تكمن وراء هذه الجرائم أو الذنوب أو الانحرافات هي الأخرى كثيرة متنوعة، تختلف باختلاف الأفراد، واختلاف البيئات والأوساط التي يتفاعل معها الحدث، واختلاف الظروف التي يخضع لها الحدث، واختلاف القيم والعادات والتقاليد والأعراف التي يعيش فيها. وهي مترابطة متشابكة متداخلة فيما بينها، وكذلك فيما بينها من ناحية وبين المشكلات والانحرافات الناشئة عنها. فالانحراف قد ينشأ نتيجة لسبب من الأسباب أو عامل من العوامل، ثم هذا الانحراف نفسه يصبح سبباً في انحراف آخر[1].

وعلى الرغم من كثرة أسباب انحراف الأحداث وجنوحهم وتنوعه، فإنه يمكن حصرها في فئات وأنواع قليلة نسبياً، وذلك حسب طبيعة الأساس الذي يتبع في تقسيمها وتصنيفها.

ومن التصنيفات الممكنة لأسباب انحرافات الشباب وعواملها: تصنيفها إلى أسباب وراثية، وأسباب بدنية صحية، وأسباب نفسية، وأسباب ثقافية، وأسباب تربوية، وأسباب دينية خلقية، وأسباب اجتماعية، وأسباب اقتصادية، وأسباب سياسية، وأسباب مناخية جغرافية.

---

(1) ينظر: د. عبد اللطيف معاليقي «أضواء على مشكلات الشباب العربي»، مجلة الفكر العربي، السنة الثامنة، العدد السابع والأربعون، أغسطس 1987، ص 121 ـ 124.

ويدخل تحت كل فئة من هذه الفئات عدد من الأسباب والعوامل والظروف الجزئية المسببة لانحراف بعض الأحداث، التي تختلف باختلاف الأفراد واختلاف البيئات النفسية والاجتماعية والثقافية والطبيعية التي يعيشون فيها ويتفاعلون معها.

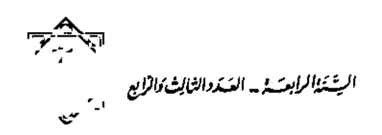
ويمكن تقليل هذه الفئات الكثيرة لتصل إلى فئتين فقط هما: فئة الأسباب الذاتية التي ترجع إلى الحدث المنحرف ذاته، وفئة الأسباب الموضوعية الخارجية التي ترجع إلى العالم الخارجي أو إلى الوسط أو الواقع الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه الحدث، وتحت هاتين الفئتين يمكن تصنيف معظم أسباب انحراف الأحداث وعوامله إن لم يكن جميعها.

والحديث عن أسباب انحراف الأحداث وثيق الاتصال بالحديث عن نظريات تفسير انحراف الأحداث وجنوحهم واتجاهاته ومتداخل معه، وتفسير الجريمة بصورة عامة، وقد أشارت الدراسات الحديثة ذات العلاقة بانحراف الأحداث والانحراف الاجتماعي بصورة عامة وأسباب هذا الانحراف،إلى عدد من هذه النظريات والاتجاهات، وحاولت أن تصنفها حسب الاتجاهات والمحاور الأساسية التي اعتمدت عليها في تفسيرها للانحراف.

أ ـ ففي دراسة من هذه الدراسات أشير إلى أن تصنيف نظريات تفسير الانحراف واتجاهاته والجريمة وتحديد أسبابهما وعواملها تحت ثلاثة اتجاهات رئيسية، يعطي كل منها أهمية قصوى لعامل أساسي واسع الدلالة والمفهوم، يكمن وراء الانحراف والجريمة، وهذه الاتجاهات الثلاثة هي كما يلي:

1 ـ الاتجاه الاجتماعي الذي يعتبر العامل الاجتماعي المحدد الرئيسي للسلوك الانحرافي، ويبرز دور مؤسسات التنشئة وأهميتها في إيجاد الظروف الدافعة إلى الانحراف والجريمة.

2 ـ الاتجاه النفسي الذي يعتبر العامل النفسي المحدد الأساسي في السلوك الانحرافي، ويرى فيما يرى أن الشعور بالحرمان لاحالة الفقر ذاتها ـ كما يرى الاجتماعيون والاقتصاديون ـ هو العامل المتسبب في اختلال توازن الشخصية الذي قد يؤدي إلى السلوك المنحرف أو الإجرامي.



3 ـ الاتجاه الاقتصادي: الذي يعتبر العامل الاقتصادي المحدد الرئيسي للسلوك المنحرف أو الإجرامي، ويسعى ـ ضمن ما يسعى إليه ـ إلى إيجاد علاقة موضوعية ومباشرة بين مؤشرات سوء الأحوال الاقتصادية وبين انسياق بعض الأشخاص إلى الانحراف والجريمة.

ويتضح من هذا التصنيف الذي أشارت إليه الدراسة السالفة الذكر أن كل اتجاه من الاتجاهات التي صنفت تحتها نظريات تفسير الانحراف والجريمة يبرز عاملاً رئيسياً معيناً ويعطيه الأولية في ظاهرة الانحراف أو الإجرام، وذلك مثل عامل الفقر في الاتجاه الاقتصادي. وفي هذا التركيز على عامل واحد مخالفة لما يقتضيه المنهج العلمي السليم والنظرة الشمولية والكلية في التفسير من ضرورة أخذ مختلف العوامل التي تكشف عنها الاتجاهات السالفة الذكر في فهم ظاهرة الانحراف والإجرام وتفسيرها وفي رسم الخطط لمواجهتها والوقاية منها[1].

ب ـ وفي دراسة أخرى تم تصنيف النظريات المختلفة التي حاولت تفسير ظاهرة انحراف الأحداث تحت خمسة فئات رئيسية، هي كالآتي:

1 ـ نظريات الضبط الاجتماعي التي يرى أصحابها أن غياب الضبط الاجتماعي الفعال يؤدي إلى انحراف الأحداث.

2 ـ نظريات الثقافة الفرعية التي يرى أصحابها أن انحراف الأحداث يحدث نتيجة للظروف الثقافية المحيطة، ولعناصر الثقافة الفرعية بالذات التي ينتمي إليها الحدث والتي تتعارض مع الثقافة السائدة في المجتمع في قواعدها وقيمها.

3 ـ النظريات النفسية التي تركز على العمليات النفسية التي تحدث داخل الفرد،وبالتالي فإنها تنظر إلى السلوك المنحرف كشعبة واحدة من هذه العمليات أو كمظهر من مظاهر التعبير عنها.

---

(1) ينظر عبد القادر الزقل، «مشكلة العلاقة بين الفقر والجريمة» في: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (الجزء الأول)، الرياض المركز، 1986، ص 94.

4 ـ النظريات البيولوجية التي ترى أن هناك علاقة وثيقة بين التركيب البيولوجي والسلوك المنحرف.

5 ـ نظرية السمات التي ترى أن انحراف الحدث ينتج عن سمات عضوية أو عقلية أو نفسية أو مزاجية فيه[1].

جـ ـ وفي دراسة ثالثة، تم تصنيف النظريات المختلفة التي حاولت تفسير نظريات انحراف الأحداث تحت ثلاث فئات، تمثل كل فئة منها بعداً أو محوراً معيناً، وهذه الفئات الثلاث كما يلي:

1 ـ النظريات التي تأخذ بالتفسير الفردي لانحراف الأحداث، وترجع السلوك المنحرف للحدث إلى أسباب وعوامل ذاتية كامنة في شخصيته، وذلك مثل: اعتلال الصحة البدنية للحدث، أو ما عسى أن يكون لديه من عاهة جسمية أو نقص بدني أو تشوه خلقي أو اختلال في إفرازات غدده الصماء، أو ما يعانيه من ضعف عقلي أو تخلف أو فشل دراسي،أو فشل في إشباع حاجاته الأساسية مثل: حاجته إلى الأمن، وحاجته إلى النجاح والثقة بالنفس وإلى التقدير، وحاجته إلى الانتماء وإلى تكوين أصدقاء وبناء علاقات جيدة مع زملاءالدراسة، أو مع معلميه أو مع من يحيطون به من الأهل والجيران وغيرهم، أو حاجته إلى الحب والعطف والحنان، وحاجته إلى الانفطام النفسي والاستقلال العاطفي والفكري والاقتصادي، وحاجته إلى تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية، وما إلى ذلك.

ومن هذه الأسباب الذاتية أيضاً لانحرافات الأحداث، مرور الحدث بسن معينة تمتاز بحساسيتها واستعداد بعض من يمر بها للخروج عن قيم المجتمع وقوانينه وتقاليده لتأكيد ذاته واستقلاليته وانفطامه النفسي، وذلك مثل سن المراهقة والبلوغ المبكر، ما يتعرض له بعض الأحداث من صراع بين الدوافع، وسوء تكيف مع النفس ومع كل ما يحيط به، وضعف في الوازع الديني والخلقي،

---

(1) ينظر: د. عبد الله محمد خوج، «مظاهر وأسباب الجنوح عند الأحداث» في نفس المرجع السابق، ص 143.

وضعف في الثقة بالنفس وفي الإرادة وفي الروح المعنوية وفي روح المقاومة النفسية والاجتماعية للعقبات والتحديات والمغريات التي تواجهه، وما يغلب على بعض الأحداث من أنانية وتهور واندفاع وسهولة إثارة وهيجان وعدم اتزان انفعالي، وعدم مبالاة وعدم إحساس بالمسؤولية، وطغيان للقيم المادية وميل إلى التخريب والهدم، وما يغلب على بعضهم أيضاً من مشاعر الفشل والإحباط والصراع والقلق والنقص والدونية وعدم الفاعلية وعدم التقدير وعدم الرغبة في التعلم والتعطل الوظيفي والعزلة والغربة وضعف الانتماء، والعجز عن التكيف والانسجام مع الرفاق ومع المجتمع وعن السيطرة على النفس وعن إقامة علاقات مستقرة وناجحة مع الآخرين، والتشتت واليأس واضطراب العقيدة والسلبية، وما إلى ذلك.

2 ـ النظريات التي تأخذ بالتفسير الاجتماعي للانحراف، وتنظر إلى سلوك الحدث الجانح على أنه نتاج للمجتمع والبيئة التي يعيش فيها ويتفاعل معها، ولما في هذه البيئة وذلك المجتمع من فقر، وبطالة وأحوال أسرية سيئة بسبب وفاة أحد الأبوين، أو مرضه أو عجزه، وبخاصة الأب، أو بسبب اضطراب التنشئة الأسرية وخاصة في مرحلة طفولة الحدث، أو انقسام سياسة الأبوين في تربية الحدث ومعاملته، أو ضعف سلطان الأسرة وضعف رقابتها على أولادها، أو غياب دور الأب في تربية أطفاله وتنشئتهم التنشئة السليمة بسبب مرضه أو عجزه أو غيابه عن الأسرة أو انشغاله بعمله خارج البيت، أو بسبب جهله بالأساليب السليمة لتربية النشىء وبخصائص الأطفال ومطالب نموهم وحاجاتهم الجسمية والنفسية والاجتماعية في مراحل نموهم المختلفة، ومن هذه الأسباب الاجتماعية الخارجية لانحراف الأحداث سوء الأحوال السكنية، أو عدم توفر القدوة الحسنة بين أفراد الأسرة والأنداد، أو انحراف الوالد أو الوالدة، أو وجود بعض الأخوة الأكبر سناً من الحدث المنحرف في الأسرة الذين لهم سوابق في الانحراف أو الإجرام وتأثر الحدث المنحرف بهم، أو مخالطة رفقاء السوء، وانحراف بعض أفراد الجماعة التي ينتمي إليها الحدث، أو ضعف إدارة المدرسة وضعف سلطانها ورقابتها على تلاميذها، وفشلها في إثارة رغبة تلاميذها ودافعيتهم للتعلم في توفير

القدوة الصالحة لهم من معلميها وموجهيها ومشرفيها والقائمين على إدارتها، وفي توفير المنهج المناسب لاستعدادتهم وميولهم وقدراتهم وسابق خبراتهم والفروق الفردية بينهم، وفي توفير النشاط المدرسي غير الصفي المتنوع بالقدر الذي يجد فيه كل تلميذ ما يناسب ميوله وقدراته، وفي توفير المناخ النفسي والاجتماعي الطبيعي المناسب لهم.

ومن هذه الأسباب الاجتماعية أيضاً ضعف الرقابة والبنى والروابط والعلاقات الاجتماعية، بسبب ما يحدث في المجتمع من هجرة داخلية وتغير اجتماعي وتطور حضاري سريع واتجاه نحو التحضر والتصنيع، أو ضعف سلطان الدين في المجتمع واختلال لنظام القيم فيه وطغيان القيم المادية والاستهلاكية فيه، وما يسود المجتمع من فوضى وعشوائية وتسيب إداري وعدم استقرار وتفكك في التنظيم، واختلال في نظام التكافل والتضامن الاجتماعي والتواصي بالخير والتناهي عن الشر والمنكر بين الناس، أو فشل المجتمع في توفير التعليم المناسب والعمل المناسب لكل راغب فيه وقادر عليه وفي شغل أوقات فراغ أفراده، وبخاصة من كان منهم في مرحلة الشباب، فيما ينفعهم وينفع مجتمعهم ويمتص طاقاتهم الزائدة ويروح عنهم ويمكنهم من اكتشاف ميولهم ومواهبهم وتنميتها وتحديد نشاطهم وحيويتهم، وفشله أيضاً في إدماج الشباب فيه في حياتهم العامة وإشراكهم في شؤونه، وفي إعطائهم الفرص المناسبة لسنهم في أعمال التغيير وعملياته والتطوير والتحويل فيه نحو مستقبل أفضل، وفي تعريف الشباب بواجباتهم وحقوقهم والأدوار المتوقعة منهم في بناء مجتمعهم وتطويره. إلى غير ذلك من الأسباب والعوامل الاجتماعية والخارجية التي ترجع إلى المجتمع وإلى البيئة الخارجية المحيطة، والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على انحراف سلوكهم.

3 ـ النظرية التكاملية في تفسير ظاهرة انحراف الأحداث التي ترى أن السلوك المنحرف للحدث لا يرجع إلى سبب أو عامل واحد بعينه، بل إنه نتاج أو محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل الذاتية والبيئية الخارجية. وتعتبر هذه النظرية الأخيرة في هذا التقسيم الثلاثي أسلم النظريات التي ذكرت لتفسير ظاهرة

الجريمة وانحراف الأحداث، وأكثرها قبولاً لدى العلماء في الوقت الحاضر؛ لرفضها وحدانية العامل في تفسير انحراف الأحداث وإرجاعها هذا الانحراف إلى تفاعل مجموعة من العوامل والأسباب الذاتية والبيئية الخارجية المحيطةبالحدث، وتكامل هذه العومل والأسباب[1].

وهذه النظرية الأخيرة في التصنيف الأخير السالف الذكر تتمشى مع التقسيم الثاني لأسباب انحراف الأحداث الذي أشرنا إليه في بداية الحديث عن هذه الفقرة، والذي يرجع انحراف الأحداث إلى فئتين من الأسباب: فئة الأسباب الذاتية التي ترجع إلى ذات الحدث، وفئة الأسباب الخارجية التي ترجع إلى البيئة الخارجية المحيطة بالحدث بجميع أنواعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وما أضيف في هذه النظرية في التصنيف الثلاثي الأخير هو تأكيد الترابط والتكامل لأسباب انحراف الأحداث وعوامله بنوعيها الذاتي والبيئي في تفسير ظاهرة الانحراف ومواجهتها. وقد لقي هذا التأكيد للترابط والتفاعل والتكامل لأسباب الانحراف وعوامله استحسان كثير من علماء الاجتماع وتفضيلهم له على غيره من اتجاهات التفسير.

يقول الدكتور عبد الله معاوية ـ مثلاً ـ في تفضيل الاتجاه التكاملي في تفسير ظاهرة انحراف الأحداث ومواجهتها: «ولا بدّ من التأكيد على عدم صلاحية الأنماط الدراسية التي تبحث في موضوع جنوح الأحداث وموضوع الجريمة، لمحاولة تفسيرها بالرجوع إلى عامل واحد، حتى ولو كان هذا العامل هو العامل الاقتصادي. ويجب تناول المسألة بالبحث رجوعاً إلى عوامل متعددة منها: الفقر والوضع الاقتصادي للأفراد، ومنها خاصيات بنيتهم الجسمية البيولوجية، منها الخاصيات النفسية لشخصياتهم وخاصيات ثقافتهم وتربيتهم،

---

(1) ينظر عبد الغني سليمان، مفهوم الحدث في الإسلام، في نفس المرجع السابق، ص 106 ـ 119، كما ينظر: د. أحمد الربايعة: أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة «في نفس المرجع السابق ص 28 ـ 30. ود. أمين البصير ود. حسين الرفاعي، «الدلالات الأمنية للتركيب السكاني» في نفس المرجع السابق، ص 63 ـ 66، وينظر أيضاً: د. مصطفى عبد المجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، بيروت، معهد الانماء العربي، 1985، ص 132 ـ 292.

ولا تعالج هذه العوامل كلاً على حدة، وإنما تعالج في تعاملها بعضها مع بعض وفي علاقاتها الداخلية. . .»[1].

3 ـ دور التربية العربية في وقاية الأحداث العرب من الانحراف:

وعلى الرغم من أهمية التعرف على نظريات تفسير انحراف الأحداث وأسباب انحرافهم ومن أهمية التطويل في شرحها ومناقشتها، فإنها لا تمثل الموضوع الرئيسي لهذه الورقة، وهو بيان الدور الذي يمكن أن تقوم به التربية العربية في وقاية الأحداث العرب من الانحراف، ولذا يكفي القدر البسيط الذي ذكرنا منها. وما كان ليذكر حتى هذا القدر البسيط واللمحة الموجزة عنها لولا الحاجة إلى ذلك في بيان الدور الوقائي للتربية في مواجهة مشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي، لأن مواجهة هذه المشكلة وقائياً وعلاجياً وإنمائياً لا بدّ أن يتم في ضوء الأسباب والعوامل والظروف المؤدية إليها.

وبالنسبة لبيان الدور الوقائي للتربية في مواجهة مشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي، فإن من نافلة القول أن نقول: إن من واجب المجتمع العربي بكافة مؤسساته وهيئاته وأجهزته أن يراعي أطفاله وأحداثه وشبابه وأفراده بعامة، وأن يقيهم من الانحراف، ويجنبهم مخالفة القوانين والنظم والقيم والتقاليد السائدة فيه، وأن يعالج من وقع منهم بالفعل في الانحراف، وأن يتعهد من تم علاجه منهم بالمتابعة أو التوجيه، وتنمية القدرات والمهارات والاتجاهات والعادات الإيجابية لديه بما يعزز ثقته بنفسه وتكيفه مع نفسه ومعه الوسط الذي يعيش فيه، وينمي لديه قوة الإرادة والتصدي تجاه سلبيات الحياة وتحدياتها ومنغصاتها ومشكلاتها اليومية، وبما يمكنه من التغلب على الصعاب التي تواجهه في حياته وتقف دون إشباع حاجاته بالطرق المشروعة.

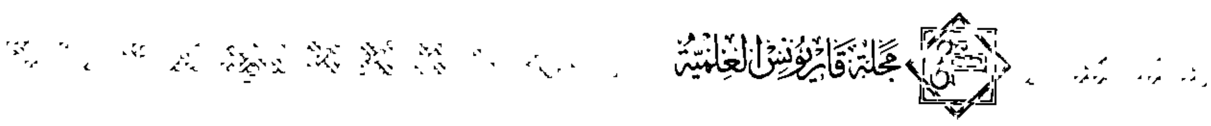
إن هذه الرعاية الشاملة والمتكاملة بأبعادها الثلاثة: البعد الوقائي والبعد العلاجي والبعد الإنمائي لأطفال الأمة العربية وأحداثها وشبابها وأفرادها بعامة

(1) د. عبد الله معاوية: «الفقر والتفكك العائلي وانحراف الأحداث» في مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص 100.

هي إحدى مهام المجتمع العربي ككل ومسؤولياته الرئيسية تجاه أفراده، وإحدى مهام كثير من مؤسساته وهيئاته وأجهزته ومسؤولياتها، وبخاصة المتخصصة منها في التنشئة والتربية والتعليم والتدريب والبحث العلمي والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والتوعية والتثقيف والتوجيه، وذلك مثل: البيت أو الأسرة، والمدرسة أو المعهد أو الكلية أو الجامعة، ومركز البحث العلمي ومركز التدريب، ومراكز الرعاية الاجتماعية، ومركز الرعاية الشاملة للشباب، والنادي الرياضي والثقافي والاجتماعي، ومركز الرعاية الصحية ومركز التأهيل البدني والمستوصف والمستشفى، والعيادة النفسية، والإذاعة بنوعيها المسموعة والمرئية، والصحافة، ودور النشر، والمسرح، والخيالة، وما إلى ذلك من المؤسسات والهيئات والأجهزة التي يمكن أن تسهم في رعاية الأحداث العرب وقاية وعلاجاً وإنماءً. وهي جميعاً تستحق دراسة دورها وإسهاماتها الممكنة في رعاية الأحداث ووقايتهم من الوقوع في الانحراف، وفي علاج مشكلاتهم وتقويم أخطائهم وانحرافاتهم وتصحيحها، وفي تنمية معارفهم ومعلوماتهم وقدراتهم ومهاراتهم واتجاهاتهم المرغوبة، وتقوية ثقتهم بأنفسهم وتقوية إرادة التغيير لديهم، غير أن دراسة شاملة كهذه ـ رغم أهميتها ـ لا يمكن أن يقوم بها باحث واحد وفي ورقة مختصرة كهذه الورقة التي نحن بصدد عرضها.

إن الموضوع الرئيسي لهذه الورقة وهدفها ـ كما قدمنا ـ هو البيان والمناقشة لدور التربية والتعليم العربيين في وقاية الأحداث والشباب العرب من الانحراف، وذلك من خلال ما تقدمه مؤسسات التعليم المختلفة من مناشط وخدمات تربوية وتعليمية وتدريبية وتوجيهية وبحثية.

وإذا كانت التربية في مفهومها الواسع تشمل كل جهد يبذل في المجتمع من أجل إحداث تغير مرغوب فيه في سلوك أفراد المجتمع وفي الحياة العامة المحيطة بهم، وإذا كانت التربية بهذا المفهوم أو المعنى الواسع تشمل التربية المقصودة التي تتم في مؤسسات أنشئت خصوصاً للتربية والتعليم كالمدارس والمعاهد والكليات والجامعات، والتربية غير المقصودة التي تنشأ نتيجة جهود مؤسسات أنشئت لأغراض أوسع من الأغراض التعليمية، كمؤسسات الصحة



والإعلام والتثقيف العام والترفيه والترويح، والتربية العرضية التي تتم من خلال الحياة التي يحياها الفرد في المجتمع من خلال تفاعله مع مؤثرات الحياة العامة وعناصر البيئة التي يعيش فيها، وإذا كانت التربية تشمل بهذا المعنى الواسع أيضاً التعليم النظامي الرسمي والتعليم غير النظامي وغير الرسمي وهو ما يسمى بالتعليم الموازي، وإذا كان الدور المتوقع من التربية والتعليم أن تقوم به في مجال رعاية الأحداث يمكن أن يتسع حتى يشمل البعد الوقائي والبعد العلاجي والبعد الإنمائي لهذه الرعاية، فإن الاهتمام الرئيسي لهذه الورقة هو قاصر ـ كما قدمنا ـ على البيان والمناقشة لدور التربية أو التعليم العربي النظامي الرسمي المقصود في وقاية الأحداث العرب من الانحراف من خلال وظائفه ومناشطه المختلفة، وبيان ما يمكن أن يسهم به هذا التعليم في سياسة المجتمع العربي في مواجهته ومكافحته لانحراف الأحداث فيه وذنوبهم وجرائمهم من الجانب الوقائي، الذي يهتم أساساً بالقضاء على الأسباب والعوامل المؤدية إلى الانحراف أو على الأقل التقليل من تأثيراتها السيئة، ويهتم بالتالي بالحيلولة دون نشوء أشخاص ذوي اتجاهات وميول إجرامية جنوحية، ينحرفون بها في سلوكهم ويخرجون بها عن قيم مجتمعهم العربي وقوانينه وعما اختطه لضمان أمنه الاجتماعي.

ومؤسسة التربية أو التعليم الرسمي المقصود التي يتوقع منها أن تقوم بدور إيجابي في وقاية الأحداث هي المدرسة بكل مستوياتها التي تمتد من الحضانة أو رياض الأطفال حتى الجامعة أو المعهد العالي.

ووقاية الأحداث من الانحراف التي يتوقع من التربية المقصودة أن تقوم بدور إيجابي وفعال فيها هي في نظر الدكتور مصطفى العوجي: «سياسة وعمل وتتضمن السياسة وضع الخطوط الرئيسية الموجهة لعملية الوقاية، ويتضمن العمل التنفيذي الميداني لهذه السياسة عبر الأجهزة والمؤسسات المتخصصة ذات الأدوار المحددة في عملية الوقاية. والتصدي للجريمة عبر الوقاية يتم في مرحلتين: مرحلة متقدمة تتناول مسببات الانحراف والأوضاع الخطرة التي يوجد فيها بعض الأشخاص والتي يمكن أن تؤدي إلى الانحراف والإجرام، ومرحلة

متأخرة تتناول علاج المجرم أو المنحرف بعد سقوطه (وخروجه) عن الطريق القويم، وذلك بغية إنقاذه من الهاوية التي وقع فيها ووقاية له في المستقبل.. والوقاية بمرحلتيها، هي: تحصين الفرد ضد الانحراف والإجرام بإحاطته بالوسائل اللازمة المانعة لحدوث الاضطراب السلوكي لديه المؤدي إلى الانحراف...»[1].

ويقسم الدكتور إدريس الكتاني الوقاية من الانحراف في مفهومها الواسع ـ إلى ثلاثة أقسام هي كالآتي:

ـ القسم الأول منها: هو الوقاية الأساسية التي هي عبارة عن العمليات التربوية والتنشئة الاجتماعية المتوازنة للأطفال والأحداث التي من شأنها تنشئتهم تنشئة سوية لا ينحرفون معها.

ـ القسم الثاني: هي الوقاية الطارئة التي يكتشف عن طريقها الأطفال والأحداث الذين يوجدون في حالة ما قبل الانحراف ولكنهم على وشك الوقوع في الانحراف، ومن ثم تقدم لهم من العون والتوجيه ما يحول بينهم وبين الوقوع في الانحراف.

ـ القسم الثالث: هو وقاية الأطفال والأحداث الذين وقعوا فعلاً في بداية الانحراف، غير أن انحرافهم هذا لم يكن من النوع الراسخ الثابت، بل هو مجرد تقليد أو استدراج من قبل رفقاء السوء، وهؤلاء الأحداث هم الذين يحالون إلى محاكم الأحداث إذا ما وقعوا في قبضة الشرطة وأثبت التحقيق الأولى معهم مسؤوليتهم[2].

ويتضح من الاقتباسين السابقين أن الوقاية من الانحراف والجريمة التي تسعى إليها مختلف المؤسسات والهيئات تشمل في مفهومها الواسع كافة أبعاد

---

(1) د. مصطفى العوجي، «التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف» في مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الجزء الأول، نفس المرجع السابق، ص 303.

(2) ينظر: «اجتماع الخبراء الدوليين للوقاية من انحراف الأحداث»، مجلة الأمن والحياة التي يصدرها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، السنة 6 العدد 70، أبريل ومايو 1988 ص 16.

رعاية الأحداث وجوانبها، فهي كما تشمل الجانب الوقائي منها بمعناه الضيق الذي يستهدف حماية الحدث من الوقوع في الانحراف من خلال ما يقدم إليه من خدمات التعليم والتثقيف والتوجيه والإرشاد، فإنها تشمل أيضاً الجانب العلاجي الذي يستهدف علاج ما يقع فيه الحدث من انحراف فعلي، والجانب الإنمائي الذي يستهدف تنمية معارف الحدث وقدراته واتجاهاته المرغوبة ليكون أكثر فعالية في خدمة نفسه وخدمة مجتمعه وأكثر التزاماً بقيم مجتمعه وقوانينه. ولكن على الرغم من اشتمال الوقـاية بمفهومها الواسع على الجوانب الثلاثة للرعاية، فإن الذي يهمنا في المقام الأول في هذه الورقة هو الجانب الوقائي بمعناه الضيق، وهو ما سماه الدكترو الإدريسي في القسم الأول من تقسيمه «بالوقاية الأساسية». وهي الوقاية التي تستهدف وقاية الحدث من الوقوع في الانحراف والمشكلات النفسية والاجتماعية التي من بينها مشكلة سوء التكيف ومشكلة الانحراف، والتي تدخل بصورة رئيسة ضمن أهداف مؤسسات التربية المقصودة ووظائفها ومهامها التي تسعى إلى تحقيقها وتؤديها من خلال نشاطها التعليمي والتدريبي والتوجيهي والإرشادي، من خلال ما تقدمه إلى تلاميذها وطلابها من خدمات ثقافية وصحية وتوجيهية وإرشادية وإسكانية، ومن معونات اقتصادية للمحتاجين منهم، ومن مساعدة للتغلب على مشكلة المواصلات بينها وبين محل سكناهم، ومن خلال ما توفره لهم من نشاط مدرسي متنوع يملأ فراغهم، ومن قدوة صالحة تصلح للاقتداء بها، ومن مناخ نفسي واجتماعي صالح يساعد على زيادة التحصيل المدرسي والتفاعل الاجتماعي داخل المدرسة وعلى بناء علاقات وصداقات اجتماعية ناجحة، فيما بينهم من ناحية وفيما بينهم وبين معلميهم من ناحية أخرى، ومن خلال ما يوجد في الوسط المدرسي من عناصر ومثيرات أخرى تسهم إن كانت وظيفية ملائمة صالحة في تكيف الشباب المدرسي ووقايته من الانحراف، وإن كانت غير صالحة تسهم ـ على العكس من ذلك ـ في سوء تكيفه النفسي والاجتماعي وتجعله عرضة للانحراف.

أما الجانب العلاجي والإنمائي اللاحق للوقوع في الانحراف، فإنه يقع في معظم عملياته في دائرة اختصاص مؤسسات رعاية الأحداث وإصلاحهم

المتخصصة. ويكاد يقتصر دور المؤسسات التعليمية على علاج المشكلات والانحرافات البسيطة التي تحدث وقائعها في إطارها، وعلى التعرف على ذوي المشكلات والانحرافات من تلاميذها، وملاحظة سلوكهم وتصرفاتهم وتقديم النصح والتوجيه والإرشاد إليهم، والإشارة بمن تعجز عن حل مشكلته وعلاج انحرافه إلى الجهات المتخصصة في المواجهة والعلاج والتقويم لمشاكل الأحداث وانحرافاتهم، مثل مؤسسات الإصلاح والتأهيل، وشرطة الأحداث ومحاكم الأحداث إن وجدت، وما إلى ذلك.

4 - العمليات والمهام والوظائف الأساسية للتربية المقصودة التي تؤدي من خلالها دورها الوقائي للأحداث من الانحراف:

والتربية المقصودة التي يهمنا في هذه الورقة الحديث عن دورها في وقاية الأحداث من الانحراف هي مؤسسة من أهم مؤسسات المجتمع، وعملية من أهم عمليات تغيير سلوك أفراده وتغيير حياته إلى ما هو أفضل وأحسن، وهي بحكم كونها عملية تتداخل في معناها وتترادف مع معاني كثير من العمليات الأخرى، وذلك مثل: عمليات التعليم والتدريب والنمو والتعلم، واكتساب الخبرة، والتطبيع الاجتماعي، والتكيف النفسي والاجتماعي، والتهذيب الخلقي وتوجيه الحاضر والإعداد للمستقبل، وما إلى ذلك من العمليات التي تتداخل في معناها وتترادف مع التربية كعملية تغيير وكنشاط ديناميكي - متحرك حركة دائبة ومستمرة - من مناشط المجتمع. ومرادفة التربية في معناها مع هذه العمليات يعني أنها: عملية تعليمية ترمى إلى تمكين المتعلمين من اكتساب ما يراه المجتمع وما يراه المربون والخبراء فيه صالحاً ومرغوباً لهؤلاء المتعلمين، من المعارف والمهارات والاتجاهات والعادات وفق الفلسفة التربوية السائدة في المجتمع، وعملية تفتح ونمو مستمر وبناء متجدد لشخصية المتعلم، وعملية تعلم أو تغير في سلوك المتعلم ناشيء عن نشاط ذاتي وخبرة ومران، وعملية اكتساب وتجديد وتطوير وتعميق وتنظيم للخبرة وزيادة لقدرة المتعلم على توجيه اللاحق منها، وعملية تطبيع أو تشكيل اجتماعي يكتسب المتعلم عن طريقها معتقدات مجتمعه وقيمه وعاداته وتقاليده، وعملية تكيف نفسي واجتماعي يحقق المتعلم عن طريقها

تكيفه وتوافقه مع نفسه ومع مجتمعه العربي الذي يعيش فيه، وعملية تهذيب المتعلم لذوقه الفني وصقل لروحه، وعملية توجيه وتحسين وتطوير للحاضر وإعداد للمستقبل(1).

وإذا كانت العملية التربوية مرادفة في معناها لمعاني هذه العمليات جميعاً، فإنه يجب أن تتوفر فيها جميع الشروط اللازم توفرها في هذه العمليات المرادفة لها في المعنى، وذلك حتى تستطيع أن تحقق الأهداف والغايات المرجوة منها، وتقوم بالأدوار والوظائف المتوقعة منها في المجتمع العربي، التي من بينها وقاية الأحداث العرب من الانحراف والحيلولة دون وقوعهم في براثن الجريمة.

وإذا كان للتربية العربية وغيرها من التربيات في مختلف بلدان العالم ومجتمعاته، أهداف عامة فردية واجتماعية كثيرة لا يسمح المقام بذكرها في هذه العجالة(2)، فإن أهم وأشمل وأفيد هذه الأهداف على مستوى الفرد بالنسبة لوقاية من هم منخرطون في سلك التعليم من الأحداث العرب من الانحراف والجنوح اللذين يعاقب عليهما القانون، هو هدف بناء الشخصية الشاملة والمتكاملة في نموها، التي تكامل بناؤها ونموها العقلي ونموها الجسمي والوجداني والفني والروحي والخلقي والاجتماعي، فغدت تتصرف في حياتها بذكاء وحكمة وعقلية ومنهجية علمية وبنشاط وحيوية متجددة وبنضج انفعالي واتزان وإحساس جمالي وذوق فني وصفاء روحي واستقامة خلقية ووعي اجتماعي واحترام لقيم المجتمع العربي المسلم وعاداته وتقاليده وقوانينه. فإن هذا الهدف التربوي العام إن تحقق ـ وهو صعب التحقق بطبيعة الحال في ظل ظروف النظم التربوية الحالية وإمكانياتها ـ فإنه يكون أكبر إسهام للتربية العربية في وقاية الشباب العربي المدرسي من الجنوح والانحراف والوقوع في براثن الجريمة، لأن تحققه يعني أن الطالب يصبح محصناً عقلياً وبدنياً ووجدانياً وروحياً وخلقياً ضد الانحرافات والأخطاء التي يحرمها القانون ويعاقب عليها.

(1) ينظر: د. عمر محمد التومي الشيباني، الاتجاهات الحديثة في مفهوم التربية الجماهيرية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1980، ص 261 ـ 316.

(2) ينظر، عمر التومي الشيباني، دور التربية في بناء الفرد والمجتمع (ط 3) الجماهيرية، المنشأة العامة للنشر، 1983، ص 195 ـ 210.

ولتستطيع المدرسة العربية الحديثة تحقيق مثل هذا الهدف التربوي العام الشامل؛ لا بدّ أن تسخر لتحقيقه جميع إمكاناتها البشرية والمادية وكل عنصر فيها، لأن كل شيء في المدرسة يستطيع ـ إذا كان ملائماً صالحاً ـ أن يسهم في تحقيق هذا الهدف ويسهم بالتالي فيما ربطناه من هدف وقاية الأحداث من الجنوح والانحراف، ابتداء من المعلم والمشرف والموجه وناظر أو مدير المدرسة، ومروراً بالمنهج الدراسي وطريقة التدريس وأسلوب الامتحان وأسلوب إدارة المدرسة والخدمات المدرسية، وانتهاء بالمبنى المدرسي والأثاث المدرسي.

كذلك لا بدّ للتربية العربية المقصودة وللمدرسة العربية أن تقوم بالوظائف والمناشط والجهود المتوقعة منها، التي تمكنها من تحقيق هدف التنمية الشاملة المتكاملة لشخصية الطالب، ومن القيام بدور وقاية المتعلمين الأحداث من الانحراف والجنوح. ومن وظائف التربية والمدرسة التي تستطيعان من خلالها أن تقوما بالدور المتوقع منهما في وقاية الأحداث العرب من الانحراف والجنوح، يمكن الإشارة والمناقشة الموجزة للوظائف التالية:

أ ـ الإسهام في عملية التطبيع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية للأحداث العرب المنخرطين في سلك التعليم، حيث إن هذه العمليات تستمر مع الفرد وتستمر حاجاته إليها طيلة حياته، تبدأ بميلاد الإنسان وبدء استجابته للعوامل الخارجية وتفاعله معها وتنتهي بانتهاء حياته. على أن هذه العمليات «قد تختلف في الدرجة لا في النوع في الفترة المتأخرة من عمر الإنسان، حيث يكون الفرد الإنساني قد ثبت على نمط سلوكي معين وعلى عادات سلوكية معينة.. على أنه (حتى) في هذه الفترة من حياته لا بدّ له من درجة معينة من التكيف، تزداد بازدياد قدرة الإنسان على النظر إلى المواقف الجديدة نظرة مرنة متطورة. والنتيجة هي أن عملية التكيف الاجتماعي تبقى مع الفرد الإنساني طول حياته مختلفة في درجتها باختلاف ما بين الأفراد من فروق فردية»[1].

(1) د. محمد لبيب النجيحي، الأسس الاجتماعية للتربية، القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية، 1962، ص 115.

والتنشئة الاجتماعية أو التطبيع أو التشكيل الاجتماعي للحدث الذي تقوم به التربية، كوظيفة من وظائفها الرئيسية، هو أداة التربية المقصودة أو المدرسة نيابة عن المجتمع لإكساب التلميذ الحدث ثقافة مجتمعه،وما تتضمنه هذه الثقافة من معارف ومعتقدات وقيم دينية وخلقية واجتماعية وسياسية وجمالية، واتجاهات وعادات وتقاليد اجتماعية ومن أنماط للسلوك وأساليب للحياة، يقبلها المجتمع وتتيسر بها عملية التفاعل مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الحدث كفرد في مجتمعه، كما تتيسر بها عمليات الاندماج الكامل مع المجتمع ومع الثقافة القائمة فيه، فيصبح الحدث بذلك جزءاً من مجتمعه بقيمه الدينية والخلقية والاجتماعية ونظمه وأهدافه.

وعن طريق عملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي يكتسب الطفل والحدث أيضاً لغته وينميها ويقيمها، ويتمثل معتقدات مجتمعه وقيمه ويذعن لضوابطه ونظمه والأعراف والتقاليد السائدة فيه، ويكتشف هويته في مجتمعه، أو يتعلم ويتقبل الأدوار المتوقعة منه في مجتمعه، ويبدأ في إعداد نفسه لهذه الأدوار ولاكتساب الصفات التي يطلبها للقيام بهذه الأدوار، ويدرك واجباته ومسؤولياته وحقوقه المشروعة، ويحقق «للأنا» في شخصيته البعد الاجتماعي الصحيح، ويتكيف ويتأقلم مع التغيرات والتطورات والتحولات الثقافية والحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحدث في مجتمعه، ويتخفف من وطأة الصراع بين جيل الصغار وجيل الكبار، بحيث لا يؤدي الاختلاف بين الجيلين في الأفكار والتجارب والرأي إلى نقطة التعارض أو الرفض أو التحدي أو التمرد.

وعملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي هذه إذا تمت بطريقة صحيحة سليمة، واستطاعت أن تحقق للحدث ما ذكرنا من النتائج، كانت أكبر عامل مساعد على وقاية الحدث من الانحراف والعدوان على قيم المجتمع وتقاليده وقوانينه وممتلكاته وممتلكات أفراده، وعلى تكيفه مع نفسه ومع مجتمعه.

أما إذا تمت عملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي على غير

أسسها السليمة، فإنها لا تؤدي إلا إلى الانحراف والعنف والتسلط والعدوان، وسوء التكيف والتوافق مع نظم المجتمع وقوانينه والوقوع في براثن الجريمة والجنوح، وذلك على أساس أن عملية التنشئة الاجتماعية هي سلاح ذو حدين يتشكل من خلالها أنماط سلوك الفرد السوية وغير السوية على حد سواء. وإلى هذه العملية يرجع ـ إلى حد كبير ـ استقرار الفرد وأمنه وتكيفه واستقامته، كما يرجع إليها أيضاً عبثه وتسيبه وسوء تكيفه وانحرافه وإجرامه[1].

والتربية المقصودة أو المدرسة إذ تسهم مع بقية مؤسسات المجتمع في عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي، فإن إسهامها هذا يتم من خلال مناهجها وبرامجها ومناشطها وطرقها وأساليبها الإدارية وقواعد النظام فيها، وما تقدمه لتلاميذها من خدمات توجيهية وإرشادية، وما يسود فيها من علاقات اجتماعية وإنسانية وفرص للتفاعل الاجتماعي وقدوة صالحة.

ب ـ الوظيفة الثانية للتربية المقصودة أو المدرسة ذات العلاقة بالوظيفة السابقة تتمثل في تربية الحدث تربية اجتماعية سليمة تدعم تطبيعه الاجتماعي، وتنمي لديه ضميره الاجتماعي، وإحساسه بحاجات الآخرين ورغباتهم ومشكلاتهم، واحترام وجهات نظر الآخرين وشخصياتهم ورغباتهم وحاجاتهم وحقوقهم وحرياتهم وآرائهم. كما تنمي وتقوي لديه الشعور بالمواطنة الصحيحة والاتجاهات والعادات الاجتماعية السليمة والمهارات النفسية والاجتماعية، النافعة التي تمكنه من التوافق الأسري والمدرسي والاجتماعي السليم، وتجعل منه عنصراً فعالاً في خدمة مجتمعه العربي وأمته العربية وتنميتهما. كما تنمي لديه أيضاً روح الالتزام الديني والخلقي، وروح النظام والتنظيم والنظرة الشمولية أو الكلية إلى الأمور التي تجري في الحياة، وروح التسامح والتعاون مع الأقران والمعلمين والقائمين على إدارة المدرسة، وتعرفه بمكانته في مجتمعه وبالأدوار المتوقعة في حياته الاجتماعية المقبلة، وبواجباته ومسؤولياته الاجتماعية

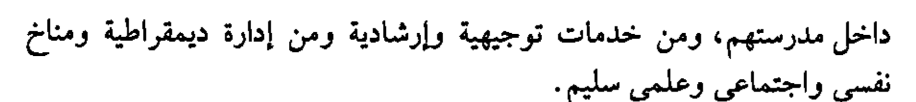
---

(1) د. إبراهيم خليفة، دور الرعاية الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية في «مكافحة الجريمة»، في: مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص 186.

وبالحقوق والحريات التي يضمنها له دينه الإسلامي ومجتمعه العربي الديمقراطي مثل: حق الحياة، وحق الأمن على الصحة والسلامة البدنية، وحق الرعاية الصحية والنفسية والعقلية والثقافية والاجتماعية، وحق التعليم المناسب لإمكاناته وقدراته وحاجاته ورغباته وظروفه، وحق الاحترام والتقدير والرحمة والحب والعطف والمودة والقبول ممن حوله، وحق المساواة والفرص المتكافئة لغيره والمعاملة العادلة، وحق المشاركة في شؤون مدرسته ومجتمعه، وحق التعبير والمناقشة الموضوعية والنقد الموضوعي النزيه لما يجري في مدرسته، وحق الاختيار للتخصص الذي يرغب فيه ويناسب إمكاناته وظروفه ولمهنته المستقبلية، وحق القدوة الحسنة في وسطه المدرسي، والحرية الشخصية الملتزمة والحرية العلمية. كما تعرفه أيضاً بمبادىء السلوك الاجتماعي المقبول، والصفات التي يفضلها الطلاب فيمن يتعاملون معه داخل المدرسة وخارجها[1]، وبمبادىء الحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية الناجحة، وبلوائح مدرسته ونظمها وقوانين مجتمعه حتى لا يخل بها نتيجة لجهله بها، وبقضايا مجتمعه وأمته العربية ومشكلاتها، وتساعده على تكوين مواقف فكرية سليمة من هذه المشكلات والقضايا. كما تساعد في الوقت نفسه على خلق رأي عام بين طلاب المدرسة معاد للانحراف والجنوح ولانتهاك القوانين واللوائح والنظم داخل المدرسة وخارجها.

وتستطيع التربية المقصودة أو المدرسة أن تقوم بهذه الوظيفة من خلال ما تقدمه إلى تلاميذها في مناهجها وبرامجها من موضوعات ومعلومات وخبرات وتوجيهات مناسبة ترتبط بالأمور السالفة الذكر وتساعد على فهمها وتنمية الالتزام المناسب نحوها، ومن خلال ما تهيئه لتلاميذها من مناشط غير صفية متنوعة تحقق لهم المتعة واللهو البريئين وتملأ لديهم الفراغ وتنمي ميولهم وهواياتهم، ومن فرص للتفاعل الاجتماعي البناء ولبناء علاقات ناجحة فيما بينهم، وللمشاركة في التخطيط لنشاطهم وفي إدارة هذا النشاط، ومن ممارسة لحقوقهم

(1) ينظر: عبد الوهاب العيسي، «الصفات التي يفضلها الطلاب في علاقاتهم داخل المدرسة وخارجها»، مجلة التوثيق التربوي العراقية، السنة الثانية العدد التاسع، 1973، 26 ـ 44.



داخل مدرستهم، ومن خدمات توجيهية وإرشادية ومن إدارة ديمقراطية ومناخ نفسي واجتماعي وعلمي سليم.

جـ ـ الوظيفة الثالثة للتربية المقصودة أو المدرسة ذات الأهمية والعلاقة بوقاية الأحداث من الانحراف تتمثل في الإسهام مع بقية مؤسسات المجتمع وهيئاته وأجهزته في مساعدة كل تلميذ من تلاميذها على التكيف النفسي والاجتماعي السليم، وعلى معرفة حاجاته ومشكلاته معرفة صحيحة، وعلى تعلم الطرق والأساليب السليمة، ولإشباع حاجاته والتغلب على مشكلاته ولتحقيق تكيفه النفسي والاجتماعي السليم، ووقاية نفسه من الانحراف والجنوح.

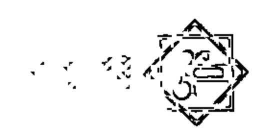
ومن شواهد التكيف النفسي السليم ومؤشراته والسمات الدالة عليه التي ينبغي للتربية أن تعني بتنميتها وتعهدها بالتنمية والرعاية المستمرتين هي: تقبل الحدث في المدرسة للتغيرات الفسيولوجية والعضوية والنفسية التي تطرأ عليه في فترة مراهقته وبلوغه المبكر، وفهمه دوافعه وحاجته ورغباته ومطامحه وأهدافه ومشكلاته وأسبابها وقدرته على التوفيق بين حاجاته وطموحاته وأهدافه من ناحية وبين ما يمتلكه وما هو متاح له من إمكانات من ناحية أخرى، بما يحقق له وحدة الذات وتكاملها وتوازنها وانسجامها الداخلي، وبما يخفف لديه الصراع الداخلي بين الدوافع والحاجات والرغبات والطموحات والأهداف المتعددة المتباينة، ويجنبه التمزق وانقسام الشخصية والاصطدام مع الذات وغربتها، والانطواء ومشاعر الفشل والإحباط، والنقص والهامشية والعجز والانهزامية والسلبية والامتهان الداخلي وفقدان الثقة بالنفس.

ومن مؤشرات هذا التكيف النفسي السليم أيضاً وسماته: نظرة الحدث الواقعية إلى إمكاناته وقدراته وفيما يرسمه لنفسه من أهداف وغايات، وفيما يختاره لنفسه من مسار نفسي ومهني وفيما يتوقعه من نفسه ومن غيره، والموضوعية في انتقاداته وتقويماته وأحكامه، وقوة الإرادة والعزيمة التي تجعله يقاوم عناصر الشر والانحراف ويواجه المتاعب والمصاعب والعقبات والمشكلات بشجاعة ورباطة جأش، والثقة بالنفس وبقدرته على صنع المستقبل الذي يصبو إليه، وتقبل الذات واحترامها وتكوين صورة عنها والرضى عنها وعن

إنجازها، والمرونة في السلوك، وإلى غير ذلك من المؤشرات والسمات الدالة على التكيف النفسي للحدث.

ومن مؤشرات التكيف الاجتماعي السليم للحدث والسمات الدالة عليه: القدرة على التكيف مع التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحدث في مجتمعه العربي، ومع التطورات العلمية والتقنية ومع تطبيقات الثورة العلمية والتقنية في مجالات حياة المجتمع المختلفة، والقدرة على التجاوب مع مقتضيات التغير والتحول اللذين يجريان في مجتمعه، وعلى الإسهام في عمليات التغير والتحول التي تجري في مجتمعه العربي بما يتناسب مع سنه وظروفه وإمكاناته كطالب مدرسي، والشعور بالمواطنة العربية وبالواجبات والمسؤوليات التي يفرضها هذا الشعور نحو النفس ونحو الغير، والشعور بالانتماء إلى الوطن وبالأمن والحماية والحب والقبول من الغير فيه، والتسامح والمرونة في المعاملة، والقدرة على التعاون وعلى الأخذ والعطاء وعلى بناء علاقات اجتماعية طيبة وناجحة مع الغير، وعلى تكوين صداقات ناجحة مع زملاء الدراسة وعلى التعامل الإيجابي البناء مع الآخرين وعلى الانضباط الذاتي، وتقبل قيم مجتمعه العربي وعاداته وتقاليده وأعرافه وقوانينه وتشريعاته واحترامها، والالتزام بالانصياع إليها عن اقتناع وإرادة حرة.

وإسهام التربية المقصودة في تكيف الحدث النفسي والاجتماعي من شأنه ـ إذا تحقق ـ أن يساعد على وقاية الحدث من الانحراف عن طريق: توفير المناهج الوظيفية المرتبطة بحاجات التلاميذ الأحداث وميولهم ومشكلاتهم وسابق خبراتهم، وبحاجات مجتمعهم العربي ومشكلاته وقضاياه المصيرية التي هي في مستوى نضجهم واستعداداتهم وقدراتهم، واحترام حقوقهم وحرياتهم، وبخاصة حرية التفكير والتعبير والنقد الموضوعي النزيه وحرية الحركة والنشاط البريء، وتوفير النشاط المدرسي المتنوع والملائم للفروق الفردية بينهم، وتوفير الخدمات الصحية والتوجيهية والإرشادية والاجتماعية، وتوفير الفرص الضرورية وتهيئتها لهم لممارسة حرياتهم وهواياتهم، وتحقيق ذواتهم وتأكيدها وتقوية قدراتهم ومواهبهم، ومساعدتهم على النجاح في دراستهم وفي اختيار

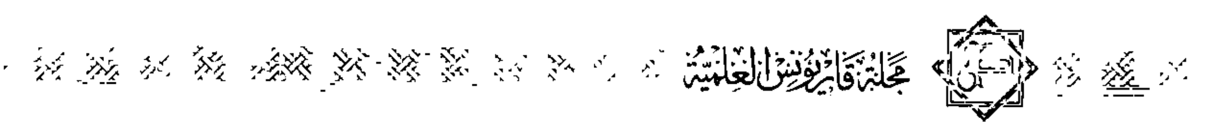


تخصصاتهم ومهنهم المستقبلية، ثم متابعتهم في دراستهم وتعهدهم بالتوجيه والإرشاد حتى تخرجهم ودخولهم إلى الأعمال التي أعدوا أنفسهم لها، إلى غير ذلك مما تستطيع أن تقوم به المؤسسات التعليمية لمساعدة تلاميذها على التكيف النفسي والاجتماعي السليم، وللإسهام بالتالي في وقايتهم من الصراع النفسي والقلق والأزمات النفسية ومن الانحراف والجنوح.

د ـ الوظيفة الرابعة للتربية المقصودة أو المدرسة تتمثل في إسهامها في ترسيخ الإيمان القوي بالله واليوم الآخر وبجميع معتقدات الدين الأخرى في نفوس تلاميذها، وفي بناء قواهم الروحية، وفي ترسيخ القيم والفضائل والاتجاهات الدينية وتقوية الوازع الديني والخلقي في نفوسهم، وفي تقوية صلتهم بالدين، وفي تهذيب غرائزهم ودوافعهم وإعلائها والسمو بها في ظل ما ترشد إليه عقائد الدين ومبادئه وتعاليمه السامية، وفي تغيير سلوكهم في كافة مظاهره على أساس من الدين الصحيح والأخلاق الإسلامية القويمة. كما تتمثل في توعية تلاميذها وتعريفهم بالأصول الدينية لكرامة الإنسان وأفضليته على غيره من المخلوقات وبحريته، والقيم ذات المضمون الاجتماعي مثل حب الخير للجميع واتباع الحق والعدل والتوازن بين المطالب المادية والمطالب الروحية وتأكيد مبدأ الشورى، إلى غير ذلك من جوانب التربية الدينية والخلقية التي تستطيع المدرسة أن تقوم بدور بارز فيها لوقاية تلاميذها من انحراف العقيدة والأخلاق، وذلك على أساس أن الإيمان بالله واليوم الآخر والوازع الديني والخلقي خير موجهين إلى طريق الخير والرشاد، وخير باعثين على الطمأنينة وخير داعيين إلى التبصر والأناة وخير واقيين من العجلة والاندفاع الأهوج وراء تيار الشهوة أو ثورة الغضب فالوازع الديني ـ كما يقول الدكتور عاطف عجوة: «يمثل أحد الموانع الرئيسة للهزات النفسية والاجتماعية التي قد يواجهها الفرد بصفة عامة في الحياة. وكلما كان هذا الوازع قوياً قويت صلابة الفرد من الداخل...»[1].

---

(1) د. عاطف عبد الفتاح عجوة، «البطالة في الوطن العربي وعلاقتها بالجريمة» في مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب جـ 1 مرجع سابق، ص 40.



وقد عبر الأستاذ عبد الغني سليمان عن أهمية الإيمان في وقاية الفرد من الانحراف بصورة أكثر توضيحاً وتخصيصاً، وذلك عندما قال: «إن الإيمان هو المتغير الأساسي ـ من وجهة نظر الإسلام ـ الذي يقوم بدور أساسي في وقاية الفرد من الانحراف، وإن عدم الإيمان والتمسك بالشريعة الإسلامية يؤدي بالفرد إلى الانحراف. وفي هذه الحالة تصبح الظروف والعوامل الأخرى عوامل مهيئة لإتيان السلوك المنحرف. لذا يجب الاهتمام بالبعد الإنساني في تنمية شخصية المسلم ووقايته من الانحراف، وعلاج الانحرافات من خلال تنمية الجانب العقائدي الإسلامي لديه»[1].

وتستطيع المدرسة أن تقوم بهذه الوظيفة من خلال ما تهيئه لتلاميذها من تعليم ديني وخلقي، ومن توجيه ديني وخلقي أيضاً، ومن قدوة صالحة تضرب المثل الطيب بسلوكها، ومن خلال ما تعلمه وترشد إليه من تعاليم وعادات وقيم وفضائل دينية وخلقية إلى أنماط سلوكية وممارسات فعلية وعلاقات إنسانية وتفاعلات اجتماعية تجري فيها.

هـ ـ الوظيفة الخامسة للتربية المقصودة أو المدرسة وتتمثل في إعداد الطالب فيها لمهنة في الحياة تتناسب مع إمكاناته وميوله ورغباته وحاجاته وقدراته، وتمكينه من النجاح في الإعداد العلمي والفني والمهني لها، وفي إعداده أيضاً لحياة مستقبلية عصرية ناجحة يكون فيها قادراً على العمل المنتج وعلى الإسهام الفعال في تنمية مجتمعه العربي وزيادة إنتاجيته، وفي تزويده بما يتطلبه إعداده المهني الناجح وتحضيره لحياة مستقبلية منتجة ناجحة من معارف ومهارات واتجاهات وعادات اجتماعية ومهنية سليمة.

وتستطيع المدرسة أن تقوم بهذه الوظيفة من خلال ما توفره لتلاميذها من تعليم علمي ومهني، ومن توجيه تربوي ومهني سليم، ومن فرص كافية للتدريب العملي والاطلاع على ما يجري في عالم العمل.

و ـ الوظيفة السادسة للتربية المقصودة أو المدرسة في مساعدة تلاميذها

(1) عبد الغني سليمان، «مفهوم الحدث في الإسلام» مرجع سابق، ص 119.



على تنمية المعارف والقدرات والمهارات والميول والهوايات التي تمكنهم من فهم طبيعة وقت الفراغ وأهميته وخطورته بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء، ومن استثمار أوقات فراغهم واستعمالها بكفاءة وحكمة فيما ينفعهم وينفع مجتمعهم. مهمة المدرسة أن تساعد تلاميذها على تحويل أوقات فراغهم إلى فرص للمتعة البريئة، ولتنمية معارفهم ومهاراتهم وميولهم واتجاهاتهم وهواياتهم المرغوبة، والترويح عن نفوسهم وتجديد حيويتهم ونشاطهم، وإراحتهم من التعب والإجهاد البدني والعقلي والنفسي، وتحريرهم من الملل والضجر ورتابة الحياة اليومية، وللتفاعل الاجتماعي البناء مع جماعات الرفاق والأصدقاء. ولممارسة ما هم محرومون من ممارسته في الأوقات الرسمية لدراساتهم، وللسمو بدوافعهم الجنسية والعدوانية وتصريف الفائض من نشاطهم وحيويتهم فيما ينفعهم بدنياً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً، بدلاً من أن يستخدم فيما يضرهم أو يضر مجتمعهم.

ولتستطيع المدرسة القيام بوظيفتها السالفة الذكر لا بدّ لها من: جعل هدف قضاء وقت الفراغ أو الوقت الفائض لتلاميذها بحكمة وفيما يفيدهم وينفعهم أحد أهدافها الرئيسة، وبخاصة في المرحلة الإعدادية وما فوقها، وإعطاء هذا الهدف جانباً من اهتمامها وعنايتها في سياستها وخططها ومناهجها وبرامجها الدراسية الصيفية وفي خدماتها التوجيهية والإرشادية، والإكثار من النشاط المدرسي غير الصفي وتنويعه، وإحداث التوازن المرغوب فيه بما يراعي الفروق الفردية بينهم ويتمشى معها، ويمكنهم من تنمية هواياتهم والترويح عن نفوسهم، وتجديد نشاطهم وحيويتهم والاستفادة من طاقاتهم الزائدة، وتوفير الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لنجاح هذا النشاط، وفتح أبوابها بعد انتهاء ساعات التوقيت المدرسي الرسمي لتصبح مركز تثقيف وتوعية وتقضية أوقات الفراغ لتلاميذها فيما ينفعهم وينفع مجتمعهم، تحت قيادة المتخصصين فيها وريادتهم وإشرافهم وتوجيههم، والاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في البيئة أو المجتمع المحيط بها في إثراء مناشطها وخدماتها التي توفرها لتلاميذها في أوقات فراغهم، والتعاون مع جميع المؤسسات والهيئات

والجهات في المجتمع، ذات الاختصاص أو الاهتمام في مجالات الرعاية والخدمات للاستفادة منها في تدعيم خدماتها وبرامجها لتلاميذها في أوقات فراغهم، بل طلب مساعدة هذه المؤسسات والهيئات والجهات.

هذه هي أهم وظائف التربية المقصودة أو المدرسة التي تستطيع من خلالها أن تسهم في بناء الشخصية المتكاملة في نموها والمتكيفة مع نفسها ومع المجتمع الذي تعيش فيه، والتي يمكن أن تقف سداً منيعاً في وجه عوامل الانحراف والجنوح.

5 ـ أوجه النقص في النظم التربوية العربية الحالية:

ولكن بعد هذه اللمحة البسيطة التي قدمناها عن الدور الذي ينبغي أن تقوم به التربية المقصودة العربية في وقاية الشباب المدرسي من الانحراف، وعن أهم هدف ينبغي أن تسعى لتحقيقه لتستطيع القيام بدورها الوقائي للشباب المدرسي من الانحراف وعن أهم الوظائف والمناشط التي تستطيع من خلالها أن تقوم بالدور المتوقع منها في وقاية الأحداث العرب من الانحراف، وعن أهم وسائل تنفيذ كل وظيفة من الوظائف السابقة وإنجازها، فإنه من حقنا أن نتساءل: هل النظم التربوية العربية الحالية تهتم مؤسساتها التربوية والتعليمية ببناء الشخصية الشاملة والمتكاملة في نموها؟ هل تعطي مؤسسات التعليم والتربية مكاناً خاصاً لهدف «وقاية الأحداث من الانحراف» بين أهدافها؟ هل يوجد في مناهج التعليم العربي وطرائقه وأساليبه وخدماته اهتمام كافٍ بخصائص الشباب العربي وحاجاته ومشكلاته وقضاياه وهمومه؟ هل ما يقدم ويهيأ للشباب العربي من خدمات تعليمية تتوافر فيها النوعية والكفاءة الداخلية المرغوبتان اللتان تجعلان الطالب يقبل عليها بدافعية عالية ويرضى عنها وينجح فيها؟ هل تتوفر في المدارس العربية الإدارة القادرة والحكيمة الواعية والمناخ النفسي والاجتماعي المشجع على الدراسة والتحصيل، والقدوة الصالحة التي تصلح للاقتداء بسلوكها والاسترشاد بنصائحها وتوجيهاتها؟ إلى غير ذلك من التساؤلات الكثيرة التي تزدحم في ذهني وفي ذهن كثير ممن هم مهتمون بالتعليم العربي ويعايشونه ويلمسون نتائجه ويحتكون بطلابه. وتختلف الإجابة عن مثل هذه التساؤلات

حسب اختلاف المجيبين من حيث تفاؤل نظرتهم إلى التعليم العربي أوتشاؤمها، ومن حيث مركزهم في هذا التعليم وعلاقتهم به، إلى غير ذلك من الاعتبارات التي لها تأثير على إجابة من يتصدى للإجابة على مثل تلك التساؤلات وتقويمه وحكمه.

وعلى الرغم من أنني لا أريد أن أوغل في ذاتية حكمي وفي نظرتي التشاؤمية وتعميمي في الحكم على التعليم العربي ككل، فإنني أخشى أن تكون إجابتي عن تلك الأسئلة سلبية أو شبه سلبية. ففي نظري، إن التعليم العربي في وضعه الراهن بعيد كل البعد عن بناء الشخصية الشاملة والمتكاملة في نموها، ولا يعطي الاهتمام الكافي لهدف وقاية الشباب المدرسي من الانحراف، ولا يسخر كافة إمكاناته ويكامل بينها من أجل خدمة هذا الهدف، ولا يوجد في سياسات هذا التعليم ومخططاته ومناهجه وبرامجه وخدماته ربط كافٍ بخصائص الشباب المدرسي وميوله وحاجاته ورغباته وأهدافه ومطامحه ومشكلاته وهمومه، وبالقضايا التي يهتم بها الشباب وما أكثر هذه القضايا. وإذا كان التعليم العربي قد قطع شوطاً لا بأس به في مجال الكم، وبخاصة في الأقطار العربية النفطية، فإنه لا يزال متخلفا في مجال الكيف في كافة عناصره ومكوناته، ولا تزال كفاءته الداخلية وكفاءته الخارجية على حد سواء دون المستوى المطلوب، ولا يزال يعاني كثيراً من جوانب الضعف والنقص وكثيراً من المشكلات التي من بينها: عدم وجود فلسفة تربوية تقدمية شاملة توجه تخطيط التعليم العربي والعمل في كافة مجالاته، ومواجهة كافة مشكلاته بما في ذلك مشكلة انحراف بعض الشباب المدرسي وجنوحه، وعدم شمول أهداف التعليم العربي لجميع طموحات الوطن العربي وتوقعاته من نظمه التعليمية التي من بينها وقاية من يتابعونه من الانحراف والجنوح، وقصر فترة التعليم الأساسي في كثير من أقطار الوطن العربية، بحيث لا تزيد في كثير من الأقطار العربية على إتمام المرحلة الابتدائية. وفترة كهذه لا تكفي لتكوين وعي كافٍ بمشكلات الحياة، ولا لإعداد كاف لتحمل مسئوليات الحياة نحو الذات ونحو المجتمع، التي من بينها مسئولية الضبط الذاتي والالتزام نحو احترام قيم المجتمع العربي وعاداته وتقاليده

المعتبرة وقوانينه وتشريعاته. ومن هذه المشكلات التعليمية أيضاً ضعف التحصيل المدرسي وارتفاع معدلات الرسوب بين التلاميذ، وما يترتب على ذلك من مشاعر الفشل والإحباط وضعف الثقة بالذات والتقليل من شأنها، وبخاصة إذا ما تكرر الرسوب أكثر من مرة في الصف الواحد. ومن شأن هذه المشاعر أن تؤدي إلى عدم الرضا عن الوسط أو المجتمع الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه إلى انتقامهم من هذا المجتمع بانتهاك قيمه وقوانينه.

وقد أظهر كثير من الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة العلاقة الإيجابية ذات النسبة العالية بين الفشل في التحصيل أو الإنجاز المدرسي وبين الانحراف والجنوح، ومن هذه الدراسات والأبحاث في العالم الغربي ما قام به كل من «كنث بولك» Kenneth Polk، «وجالڤين» J. L. Galvin، و «نوبلت» G. Noblit فلتنظر معطيات هذه الدراسات الثلاث[1].

ومن هذه المشكلات التي يعاني منها التعليم العربي أيضاً، والتي تعبر عن جانب من جوانب ضعفه أيضاً، ارتفاع معدل «التسرب المدرسي» أو الانقطاع النهائي عن الدراسة قبل انتهاء المرحلة الدراسية التي كان منخرطاً فيها، وبخاصة بين أبناء الأسر الفقيرة وأبناء المناطق الريفية والصحراوية. ومن شأن هذا التسرب الذي يعتبر مظهراً من مظاهر الفشل المدرسي أن يؤدي ببعض المتسربين إلى الانحراف والجنوح، وبخاصة إذا لم يجد الواحد منهم عملاً يشغل به جانباً من وقته، ويتحصل منه على دخل يحقق به استقلاله الاقتصادي.

ومن جوانب ضعف التعليم العربي ومشكلاته أيضاً: غلبة الطابع النظري التقليدي على مناهجه الدراسية، وعدم ارتباط هذه المناهج بالواقع الذي يعيش فيه التلاميذ وبميولهم وحاجاتهم ومشكلاتهم، وعدم مراعاتها للفروق الفردية بينهم، وغلبة الطابع اللفظي والتلقيني وحشو أدمغة التلاميذ بالمعلومات الجافة وطلب استرجاعها في الامتحانات على طرائق التدريس وأساليب الامتحانات فيه، مما يبعث على السأم وكراهية العملية التعليمية وإضعاف دافعية بعض التلاميذ للتعلم،

(1) To be Seen in: Kenneth polk, «Schools and the Delinquency Experience», in Delinquency prevention and the Schools (Edited by: Ernest A. Wenk), London: Sage publications, 1976, pp. 21 - 44.

والدفع ببعضهم إلى الجنوح ومخالفة اللوائح والقواعد التنظيمية التعليمية.

ومن جوانب ضعف التعليم العربي ومشكلاته أيضاً: التركيز على الإعداد الأكاديمي للطالب وعدم اهتمامه الكافي بالتعليم المهني والتدريب المهني، وبإعداد الطالب لدخوله معترك الحياة المنتجة بجانب إعداده لمواصلة دراسة لاحقة. ومن شأن هذا الضعف في التعليم العربي أن يقلل من فرص حصول الطالب على عمل مناسب يساعده على تحقيق استقلاله العاطفي والاقتصادي عن أسرته خلال العطلة الصيفية، وفي حال تركه الدراسة قبل إتمامه الدراسة الجامعية، ومن شأنه بالتالي أن يجعله عرضة للبطالة السافرة وما تجر إليه البطالة السافرة من زيادة في وقت فراغه ومن انحراف وجنوح.

بالإضافة إلى هذه المشكلات وأوجه النقص، هناك مشكلات وأوجه نقص كثيرة أخرى في التعليم العربي لا يتسع المقام لذكرها فضلاً عن مناقشتها، قد يكون من بينها: ضيق مجال الخدمات المدرسية وضعف مستوى ما يقدم منها وضعف مستوى من يقوم بها، وضعف مستوى إعداد كثير من المعلمين وضعف معنوياتهم وقلة اهتمامهم بأعمالهم، وفشل كثير منهم في ضرب المثل الطيب والقدوة الصالحة لتلاميذهم، وضعف الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية وتسيبها وقلة كفاءة الذين يتولونها، وعدم صلاحية كثير من المباني المدرسية وجاذبيتها وقلة وضيق مرافقها وضعف تجهيزاتها، إلى غير ذلك من أوجه النقص والمشكلات التي يعاني منها التعليم في معظم الأقطار العربية، التي من شأنها أن تقلل من فاعليته وكفاءته الداخلية والخارجية على حد سواء، وتضعف من جاذبيته في نفوس طلابه ومن تأثيره في سلوكهم، وتجر بعضهم إلى سوء التكيف النفسي والاجتماعي وإلى الانحراف والجنوح.

6 ـ بعض الاقتراحات والتوصيات لإصلاح التعليم العربي بما يجعل منه أداة صالحة لوقاية الأحداث العرب من الانحراف:

وفي ضوء ما سبق لنا ذكره ومناقشته بإيجاز من مفاهيم وأسباب ونظريات لتفسير ظاهرة انحراف الأحداث، ومن مفاهيم مختلفة للوقاية من الانحراف،

ومن بيان للدور الذي يمكن أن تقوم به التربية العربية أو التعليم العربي في وقاية الأحداث العرب من الانحراف، وللوظائف المتوقعة من التربية العربية المقصودة أو التعليم العربي لتحقيق هدف التنمية الشاملة المتكاملة لشخصية الطالب العربي، وللقيام بدور وقاية المتعلمين الأحداث من الانحراف والجنوح، ومن أوجه النقص والضعف في النظم التربوية العربية، فإننا نستطيع أن نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية لإصلاح التربية المقصودة العربية أو التعليم العربي الرسمي، بما يمكنه من تأدية دوره الوقائي ويجعل منه أداة صالحة لوقاية الأحداث العرب من الانحراف والجنوح:

أ ـ أن يتحقق التوسع الكمي المرغوب في التعليم العربي، بحيث ينال كل طفل وشاب عربي فيه الفرصة التعليمية المناسبة لسنه وميوله وقدراته وإمكاناته وظروفه بعامة، ويتحقق بذلك «مبدأ تكافؤ الفرص بمعناه الشامل الذي لا يعني مجرد إتاحة الفرص (التعليمية) أمام الجميع، وإنما ضمان فرص متساوية للنجاح والتقدم، بحيث يعتمد مبدأ التنافس على أساس القدرة ومبدأ الفرز على أساس الاستعدادات»[1].

وبهذا التوسع الكمي القائم على أساس «مبدأ تكافؤ الفرص» بالمعنى الذي ذكرنا، تستطيع النظم التعليمية العربية أن تحافظ على أبناء الأمة العربية، وتبسط عليهم رقابتها، وتشغل جانباً كبيراً من وقتهم وتوجههم في شغل ما تبقى لديهم من وقت بحكمة، وتوفر لهم الحماية والرعاية والتربية والتعليم المساعد على تنمية معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم المرغوبة، وتقيهم بالتالي من الانحراف والجنوح.

ب ـ أن يعمل باستمرار على تحسين «كيف» الفرص التعليمية بكافة أنواع التعليم ومراحله ونوعيتها، لزيادة فاعلية الفرص التعليمية وزيادة تأثيرها الإيجابي على من يتابعونها من الأحداث والشباب، وتدعيم دورها الوقائي بالنسبة لهؤلاء الأحداث والشباب. ويرتبط تحسين «كيف» التعليم العربي برفع كفاية هذا

---

(1) خيرية قدوح (1986 م) ص 78.

التعليم الداخلية والخارجية على حد سواء. ومن مظاهر ارتفاع الكفاية الداخلية للتعليم ومتطلباتها: تحسين نوعية مناهج التعليم وبرامجه، وربطها بواقع المتعلمين العرب وأهدافهم وحاجاتهم وبمشكلاتهم المختلفة وبأهداف المجتمع العربي الذي يعيشون فيه وحاجاته ومشكلاته وقضاياه، وبمشكلات أمتهم العربية بصورة عامة وقضاياها. ومن مظاهر ومتطلبات ارتفاع الكفاية الداخلية للتعليم أيضاً: ربط التخطيط للتعليم العربي بالتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية الشاملة، والتخطيط لتنمية القوى العاملة العربية ولتلبية احتياجات المجتمع العربي من الكوادر والكفاءات البشرية والاختصاصات العلمية والفنية المختلفة، وإحداث التوازن بين الدراسة النظرية الأكاديمية وبين التطبيق العلمي والخبرة العملية، وربط الدراسة فيه بواقع الحياة ومطالبها وبتوقعات المجتمع العربي من أفراده وبمتطلبات قيام الأفراد بالأدوار المتوقعة منهم في مستقبل حياتهم المختلفة، مع عدم إهماله حاجات الأفراد ومشكلاتهم الحاضرة.

ومن متطلبات تحسين «كيف» التعليم أيضاً ونوعيته: حسن اختيار المعلمين العرب ورفع مستوى إعدادهم وتدريبهم قبل الدخول إلى المهنة وبعدها. وتحسين نوعية الكتب المدرسية والوسائل التعليمية، وتدعيم المناشط الصيفية بمناشط خارجية حرة متنوعة تساير الفروق الفردية بين التلاميذ، وبخدمات صحية وغذائية ونفسية واجتماعية واقتصادية وتوجيهية وإرشادية، تساعد الشباب المدرسي على تفهم مشكلاته ومواجهتها بعزيمة قوية، وعلى التعرف على ميولهم وقدراتهم وعلى فهم ظروفهم وإمكاناتهم، وعلى اختيار مهنهم المستقبلية بوعي واختيار المسارات الدراسية المناسبة التي تعدهم لما اختاروه من مهن، وعلى النجاح فيما اختاروه من مسارات دراسية، إلى غير ذلك من مظاهر متطلبات تحسين نوعية التعليم العربي وكفايته الداخلية الذي يساعد تحققه على زيادة جاذبية هذا التعليم في نظر من يواصلونه من أطفال وشباب، وعلى زيادة إعجابهم به وإقبالهم عليه، وعلى زيادة تأثيره في سلوكهم وزيادة استجابتهم لوسائله ومضامينه، والذي يدعم في الوقت نفسه الدور الوقائي للتعليم في مجال جنوح الأحداث وانحرافهم.

جـ - أن تعتبر وقاية الأحداث والشباب العرب من الانحراف أحد الأهداف الرئيسة للتعليم العربي،وإحدى الوظائف الرئيسة للمؤسسات التعليمية في الوطن العربي التي يجب أن تؤدي عن قصد وتخطيط مسبق،وأن تسخر لإنجازها كافة عناصر النظام التعليمي والموقف التعليمي من مناهج وبرامج دراسية وتدريبية وخدمات تربوية وتعليمية وإدارة تعليمية ومدرسية ومبانٍ مدرسية وعلاقات إنسانية تعليمية، وما إلى ذلك من عناصر الموقف التعليمي التي يجب أن تتكاثف وتتعاون فيما بينها لتزيد من كفاية التعليم العربي،وتدعم دوره الوقائي في رعاية الشباب المدرسي وحمايته من الانحراف والجنوح.

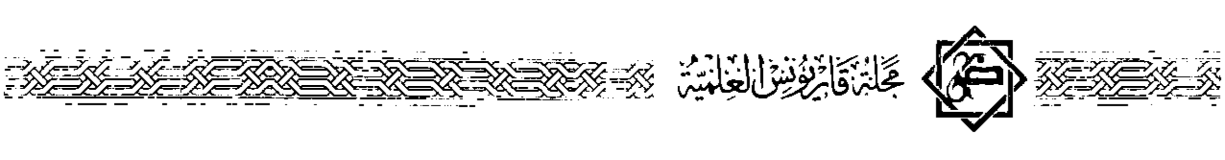
د - أن تضاف مادة جديدة إلى مواد المنهج الدراسي في المرحلة الثانوية ضمن المواد الثقافية العامة المطلوبة من الجميع تعنى برعاية الشباب العربي وتوعيتهم وتعريفهم بمشكلاتهم التي من بينها: مشكلة الانحراف والجنوح، وبأسباب ما يتعرضون له من مختلف المشكلات، وبخاصة مشكلة الانحراف، وبمختلف العوامل التي لها علاقة إيجابية بالانحراف، وبأنجع السبل والوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها في مواجهة مشكلاتهم وحماية أنفسهم من الانحراف، وبالدور الإيجابي الذي عليهم أن يقوموا به في وقاية أنفسهم من الانحراف، وبحقيقة بعض جرائم الأحداث وانحرافاتهم، وبالنتائج السلبية والمضار الصحية والنفسية والاجتماعية والخلقية التي يمكن أن تترتب عليها. كما تعرفهم بمختلف القضايا ذات العلاقة بالوقاية من الانحراف، مثل قضية الفراغ كسلاح ذي حدين، وذلك حسب النظرة إليه وحسب الطريقة التي يستخدم بها، وقضية الالتزام الديني والخلقي وعلاقته بالاستقامة في السلوك، وقضية تقدير الوقت والعمل والواجب والمسؤولية في المجتمع العربي، وقضية الحرية، وقضية العدالة الاجتماعية في المجتمع العربي، وقضية ضعف التحصيل المدرسي. والفشل المدرسي وما لهما من علاقة إيجابية بانحراف الأحداث والشباب، إلى غير ذلك من المفاهيم والمشكلات والقضايا التي ينبغي لهذه المادة الدراسية أن تتولى التعريف بها وشرحها، بالطريقة التي تدعم الدور الوقائي للتعليم العربي والمدرسة العربية في مجال رعاية الشباب ومواجهة انحرافهم.

و ـ أن تلتزم المؤسسات التعليمية والبحثية في دراستها المشكلات وقضايا الشباب المختلفة ذات العلاقة بانحرافهم وجنوحهم وخروجهم عن قيم المجتمع العربي وتقاليده وقوانينه وبالدور الوقائي لهذه المؤسسات، بالمنهج الشمولي الكلي التكاملي الذي يأخذ بالتفسير الشمولي والتكاملي الذي يربط ويكامل بين الأسباب والعوامل المختلفة لانحراف الأحداث وجنوحهم. ومما يحتم الأخذ بالمنهج التكاملي في تفسير انحرافات الأحداث ومواجهته كما يقول الدكتور عبد الله محمد خوج: «إن السببية في ميدان السلوك الإنساني ليست بالأمر السهل. فالسلوك حصيلة تفاعل معطيات أساسية تتسم بالطباع الفردي الذاتي المختلف بين شخص وآخر، وعوامل متغيرة تبعاً للظروف والزمان والمكان. وليس من شأن هذه العوامل أن تحدث دوماً نفس النتيجة لدى نفس الشخص. وهذا ما يجعل الإحاطة بهذه المعطيات والعوالم ـ كسبب مباشر للسلوك الإجرامي ـ عملية معقدة وصعبة. وفي العلوم الإنسانية تكون العلاقة بين مصدر السلوك وهذا السلوك علاقة متغيرة ومتقلبة ولا تخضع لضوابط مجردة. . .»[1].

والمؤسسات التعليمية، كما عليها أن تأخذ بالمنهج الشمولي التكاملي في تفسيرها ومواجهتها لانحرافات تلاميذها وطلابها، فإنه عليها أيضاً أن تستفيد من المعطيات والمبادىء والنظريات لمختلف العلوم، والعمليات والمناشط ذات العلاقة بانحرافات الأحداث وذنوبهم: وعليها أن تستفيد من نظريات علم نفس التعلم ومبادئه، ومن مبادىء ومعطيات علم الصحة النفسية وعلم العلاج النفسي، ومن مبادىء العلاقات الإنسانية، ومن مبادىء علم النفس الفارق، ومن مبادىء علم الخدمة الاجتماعية، ومن مبادىء غير ذلك من العلوم والفنون ومعطياتها.

---

(1) خوج وعبد السلام، 1986، ص 289.


مجلة قاريونس العلمية

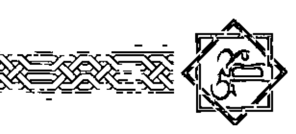
مستقبل المكتبة والكتاب[*]

د. يونس عزيز

قسم الاعلام والمعلومات

كلية الآداب


مجلة قاريونس العلمية



مستقبل المكتبة والكتاب (*)

المكتبة: حاضرها ومستقبلها:

إن فائدة المعلومات في الصناعة والتجارة والبحث العلمي لا غبار عليها، والمستقبل القريب سيشهد المزيد من هذه الأهمية. فالمعلومات تفرض نفسها في مختلف الميادين من اجتماعية وتقنية وعلمية، وتلقى اهتماماً في جميع المؤسسات والأوساط الوطنية والدولية، وخاصة المكتبات. وهذه الأخيرة تمر خلال فترة تحول بتأثير المعلومات وثورتها. وإن حدة هذا التحول تتوقف على مدى تأثير المعلومات وما ينجم عنها من تقنية جديدة، ومدى تقبل المجتمع لهذه المستحدثات وما يواكبها من نتائج مختلفة[1].

فالمكتبيون ومكتباتهم لا بدّ من أن يخوضوا غمار هذا التطور أو التغيير الذي عم مختلف مناحي الحياة. ويبدو أنه مستمر بسرعة، ويكتسب زخماً عالياً على مدى الأيام، وفي هذا المضمار لنا أمثلة حية لا حصر لها، وعلى سبيل المثال، فإن الإجراءات الطبية قد تطورت وأصبحت مضرب الأمثال بعد أن هجرت هذه المهنة إجراءاتها التقليدية وما علق بها من ترسبات الماضي، ودخلت عالم المعلومات والتكنولوجيا في إجراء العمليات، وتحديد مسببات الأمراض وعوارضها. وهناك أمثلة أخرى، فالكل يعرف تطور وسائل النقل من جوية وبحرية وبرية. فالقاطرات البخارية حلت محل الوسائل التقليدية التي تستخدم الحيوانات وما يواكبها من مشاكل، ولكن القطارات قد عاشت عمرها،

وها هي اليوم تحتضر، وقد انتهت في بعض الدول المتقدمة تقنياً لتأخذ مكانها الشاحنات الكبيرة أو الطائرات الحديثة. وهذا قليل من الأمثلة الحية التي تبين ما يجري من تغييرات في مناحي الحياة المختلفة بتأثير المعلومات وما ينجم عنها من تطورات تكنولوجية ذات الأشكال والأهداف المختلفة.

إن لهذه التكنولوجيا تأثيرات لا حصر لها، وقد أصبحت جزءاً من كل مهنة وحرفة، وها هي قد دخلت عالم المكتبات والمعلومات، وإن البعض من المكتبات التقليدية أخذت تهجر الكثير من إجراءاتها اليدوية وما اعتادت عليه من خدمات تحت تأثير التكنولوجيا الحديثة. فالمكتبات تمارس إجراءات حديثة في أقسامها المختلفة باستخدام التكنولوجيا وما يواكبها من مهارات وتقنينات حديثة لحل مشاكل إدارة المعلومات وتوصيلها خدمة لقراء الحاضر والمستقبل.

إن المكتبات كانت ولا تزال تشغل مكانة ذات أهمية كبيرة في مجتمعاتها، لأن بصناعتها هي المعلومات، وتتعامل مع المستفيدين من قراء وباحثين. فهي مهنة سامية، وذات شأن رفيع في جميع المجتمعات: المتقدمة منها وحتى النامية، فمكتبات اليوم لا تزال تحظى بنفس السمعة الطيبة، ما دامت تقوم بنفس الأدوار، وتهدف إلى تحقيق نفس الأهداف، ألا وهي نشر الثقافة والمعلومات في مجتمعاتها. فهي متخصصة في إدارة المعلومات، وتتطلب من المهارات والإجراءات الفنية ما يبرر استخدام التكنولوجيا الحديثة بكل كفاءة ونجاح.

وفي هذا الصدد، فإن المكتبين منقسمون على أنفسهم إزاء التطورات الحديثة، وتبني التكنولوجيا المتطورة في بناء مجموعاتهم وبرمجة خدماتهم. فمن قائل يلح على مواصلة نفس الإجراءات والخدمات التقليدية مدعياً أنها بخير، أما المستقبل فيترك للأجيال الصاعدة، فهي التي ستختار السبل المرضية، ولها حق التغيير أو مواصلة الموكب التقليدي ما دام يخدم أهدافها، ويرضي قراءها وإن حجة هذا الفريق هي ارتفاع التكلفة لهذه التكنولوجيا، في حين أنهم يغمضون أعينهم عن الكثير من إجراءاتهم التقليدية التي عجزت عن إدارة المعلومات إدارة فعالة، وإرضاء القراء بعد أن تعقدت المعلومات، وأصبح أمر إدارتها متعذراً بالطرق اليدوية. وهناك الكثير من الشواهد التي تبين عجز المكتبة

التقليدية عن استرجاع المعلومات ومصادرها من المكتبات العملاقة، وإن العثور على المعلومات يعتمد، في كثير من الأحيان، على محض الصدف وهذا سبب كافٍ لهجر الإجراءات التقليدية، ودخول عالم التكنولوجيا، لأنه لا يمكن لمهنة مقبولة أن تعتمد على محض الصدف، أو الخطأ والصواب، وتحظى بالاحترام من قبل زبائنها.

وها هم القراء متذمرون ومتبرمون بنوعية الخدمات التي تقدمها لهم مكتباتهم التقليدية، وقد ارتفعت بعض الأصوات تنادي بضرورة التغيير واستخدام التكنولوجيا محل الإجراءات اليدوية، لغرض إدارة المعلومات وتنظيمها بصورة عملية وفعالة، ثم استرجاعها حسب الحاجة إليها، والتحكم فيها دونما إهدار لأوقات الباحثين والمكتبيين، وضياع المعلومات التي لا تقدر بثمن في كثير من الأحيان[2].

وقد توضحت قيمة المعلومات وأهميتها لمختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وأصبح أمر اقتنائها ضرورة تمليها حتمية التطور، والتوصل إلى المزيد من المعلومات الحديثة، حتى وإن لم تكن لهذه المعلومات الجديدة أية فائدة تجارية أو غير تجارية للمجتمع. ولكن اقتران هذه المعلومات بالخبرات والبيانات المجمعة عبر السنين سوف يؤدي إلى الإبداع وحل الكثير من المشاكل حاضراً ومستقبلاً، ناهيك عن اتساع أفق الباحثين والفنيين، ورفع مستوياتهم المهنية والفنية، وإمكانية وضع تصاميم أكثر واقعية، ثم تحليلها على ضوء الواقع وما يستجد من معلومات. فإدارة المعلومات وقواعد بياناتها إدارة حكيمة هي من مستلزمات التقدم والتطور في حياة الشعوب والمجتمعات.

إن المكتبات تلعب دوراً جوهرياً في دورة المعلومات، ومدى الاستفادة منها في المجتمع، فهي حلقة الوصل الأساسية بين المؤلفين والقراء، ومركز لتوصيل المعلومات والانتفاع بها. فإذا لم تتوفر الإجراءات السليمة في إدارة المعلومات وتنظيمها فسوف تتكدس مصادر المعلومات وتعم الفوضى محتوياتها من المعلومات، وتصعب معرفة أماكن وجودها لغرض استرجاعها. فيتوقف التقدم العلمي السليم، ويعجز الباحثون عن الاستفادة من خبرات الماضي

والحاضر وتجاربها ولهذا الغرض تجند الخبرات المختلفة، والأيدي العاملة في طبعها ونشرها وتوزيعها، ثم تجميعها وتنظيمها. وكلما ارتفعت نسبة العاملين في صناعة المعلومات والبحث العلمي، ارتفع مؤشر التقدم العلمي والتكنولوجي والاجتماعي في ذلك البلد، وبتعبير آخر يقاس تقدم الشعوب بنسبة العاملين في حقل صناعة المعلومات ونشرها[3].

إن المكتبة تقدم العديد من الخدمات والفوائد: علمية وثقافية واجتماعية وإن تصميم مبانيها وأثاثها، وبناء مقتنياتها يأخذ بنظر الاعتبار مصلحة القراء وحاجاتهم في المجتمع، على اختلاف مستوياتهم العلمية، واحتياجاتهم الثقافية، بغض النظر عن نحلهم ومللهم. فهي تقدم لهم مصادر المعلومات منظمة مع أدوات البحث العلمي من فهارس وغيرها، وتفتح أبوابها للجميع. فمنهم من يحتاج إلى المساعدة للوصول إلى مبتغاه العلمي، وآخرون متمرسون باستخدام المكتبات، وإجراء البحث العلمي الصحيح. فلهذا السبب تجند مختلف المهارات، من مهنيين، وفنيين، وكتبة لتحقيق أهداف البحث العلمي. فهذا ينظم مصادر المعلومات، وغيره يعمل مع المستجدين من القراء كإرشادهم ومساعدتهم للحصول على المعلومات ومصادرها.

فالمكتبة مؤسسة اجتماعية ثقافية معقدة التركيب والإجراءات والخدمات تعد لتسهيل عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي، فإذا ما حظيت بدعم المستفيدين واحترامهم، فإنها مؤسسة ناجحة، ومتطورة ونامية، وسوف يقدر لها التقدم والمستقبل الزاهر. فرسالة المكتبة ليست مجرد توصيل المعلومات، ومحاولة البقاء في الوجود، فهذه نتائج لرسالتها الحقة، كما أنها دعم لوجودها في عالم معلومات معقد، حيث يتمكن المواطن من باحث أو قارىء من أن يحصل على مبتغاه العلمي والثقافي المتمثل في كتاب أو دورية أو صحيفة يومية، أو غيرها من أوعية المعلومات بصورة سهلة ومرضية، عندها يتجلى وجودها، وأهميتها في عالم متطور ومتميز بالمعلومات، وأهميتها.

ولكن المكتبات التقليدية، بإجراءاتها اليدوية وخدماتها المحدودة غير موفقة في كثير من الأحوال في سد حاجات قرائها، أو أنها غير قادرة على

مساعدة قرائها للحصول على مبتغاهم العلمي بصورة مرضية. ومن بين المشاكل التي تجابه القراء في هذه المكتبات التقليدية هي:

1 ـ ضخامة حجم المقتنيات التي أصبحت بالملايين، وصعوبة إدارتها بالطرق التقليدية.

2 ـ التنظيم الضعيف لهذه الملايين من مصادر المعلومات المختلفة الأشكال والمستويات.

3 ـ نوعية الفهارس والأدلة التي تقدمها المكتبة لقرائها كمفاتيح لاسترجاع المعلومات. فقد بلغت الفهارس والأدلة من الضخامة أن أصبح من المتعذر استخدامها بسهولة، ناهيك عن الأخطاء التي تتناسب طردياً مع حجمها. إن الدراسات أظهرت عجز الفهارس التقليدية عن القيام بدورها، وإن ضرها أكثر من نفعها.

ونتيجة لهذه الأسباب، فإن مكتبات اليوم ما هي إلا مخازن لحفظ مصادر المعلومات وخزنها، يقوم على إدارتها كادر تلقى تدريباً تقليدياً في تجميع مصادر المعلومات والاعتناء بها. وإن هذا الكادر يمضي الساعات الطوال أو بالأحرى جل أوقاته في تجميع المجموعات، وإدامة النظام التقليدي المتوارث من فهارس، وببيوغرافيات وغيرها من ملفات، بدلاً من مساعدة القراء والعمل معهم للحصول على المعلومات، وتسهيل مهمة البحث العلمي[4].

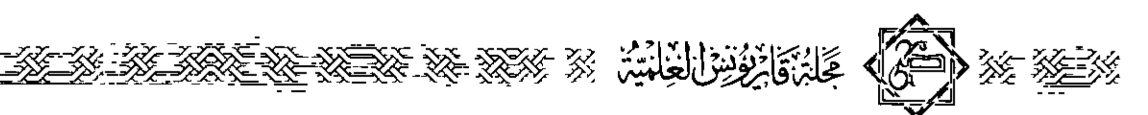
ففي سنة 1968، قدم لايمكوهلر Leimikuhler [5] دراسة حول مشاكل المكتبة الجامعية في الولايات المتحدة، ووجد نقاط الضعف التالية:

1 ـ إن نوعية المقتنيات لا تعكس حاجات القراء العلمية في الكثير من الأحوال، وهذا راجع إلى سياسة تزويد خاطئة.

2 ـ إن معدل نحو المجموعات، أعلى بكثير من قابلية المكتبة على تسجيل المقتنيات الجارية وتنظيمها لغرض الاستفادة منها في الوقت المناسب.

3 ـ إن التكلفة المالية العالية لإدامة المقتنيات، وتوفير القاعات والأثاث لحفظها جعلت الكثير من المكتبات عاجزة عن إدامة المقتنيات كما يجب.

4 ـ إن الفهارس المعدة لاسترجاع المعلومات عاجزة عن استرجاع



الموضوعات ذات التخصصات الدقيقة. وهذه ثلمة لا يمكن التغاضي عنها لأنها لا تواكب نمو المعلومات، وعدم إمكانية الاستفادة منها في البحث العلمي الصحيح. وهذا يعني أن المكتبات التقليدية أصبحت مقابر معلومات بدلاً من أن تكون معاهد لتنظيم المعلومات وتنميتها لغرض الاستفادة منها عند الحاجة.

5 ـ إن توصيل المعلومات جزء لا يتجزأ من البحث العلمي وتطور المجتمع علمياً وتكنلوجياً وثقافياً، في حين أن التجارب بينت أن المكتبات التقليدية عاجزة عن تقديم الكثير من المعلومات عند الطلب، أو سد حاجات الباحثين العلمية كما يجب.

6 ـ إن هم الكثير من المكتبيين هو مواصلة بناء المكتبات التقليدية العملاقة دون الاستجابة للجديد من التكنلوجيا، وتبرم القراء بخدماتهم المألوفة، في حين أن الحاسبات الالكترونية وغيرها من تكنلوجيا المعلومات قد غزت الكثير من نظم المعلومات كالمصارف، وشركات الخطوط الجوية، ومؤسسات البحث العلمي، والعديد من المكتبات المتخصصة وغيرها، وأثبتت نجاحاً باهراً في معالجة البيانات، وإدارة المعلومات.

7 ـ إن المكتبات تواجه صعوبات مالية لا سيما في شراء مصادر المعلومات لإدامة المقتنيات، وهذا راجع لأسباب: كالتضخم المالي، وبالأخص عدم توفر المرونة اللازمة في هذه المكتبات لكي تتمكن من مواكبة التطور عن طريق برامج التعاون بين المكتبات وإقامة نظم المعلومات.

8 ـ ثورة المعلومات العارمة. وعجز المكتبات عن اقتناء كل ما يمت بصلة لحاجات قرائها.

ومجمل القول، أن المكتبات التقليدية كانت ولا تزال عاجزة عن توفير حاجات القراء، وإن هذا العجز يزداد سوءاً نتيجة للأسباب المذكورة أعلاه. فالمكتبات التقليدية سبق أن بلغت أشدها، وهي اليوم تعيش مرحلة المشاكل، ولا سبيل إلى إنقاذها إلا بنبذ التقليد والجمود ومجاراة روح العصر والتطور الطبيعي، وإلا فإنها ستلقى حتفها بعد أن يهجرها القراء، وتصبح أثراً تاريخياً.

وهذا كينت Kent[6] يتحدث عن الإجراءات والخدمات الضعيفة للمكتبيين في محاولاتهم استرجاع مصادر المعلومات استجابة لأسئلة القراء. فعلى حد قول الباحث، فإن 40٪ من المقتنيات الجديدة تمضي سبع سنين في قسم الفهرسة والتصنيف قبل أن تصل إلى الرفوف، لكي يتمكن القراء من الاطلاع عليها أو استعارتها. وإن التجارب تدل على أن الأعوام الأربعة الأولى من عمر الوثيقة تمثل 55٪ من فائدتها واحتمالات استعارتها من قبل القراء. وبذلك فإن الكتاب يفقد 55٪ من فائدته في المكتبات التقليدية قبل أن تتم إجراءات إعداده للخدمة وإرساله للترفيف. ويؤكد كينت بأن 50 ـ 60٪ فقط من المقتنيات الجارية تتم استعارتها من قبل القراء، والقسم الباقي يعتبر في عداد الأموات. هذا بالنسبة للدول المتقدمة، حيث إن الإمكانيات والمهارات متوفرة، فماذا عن مكتبات دول العالم الثالث التي تفتقر إلى الخبرات الفنية؟ وإن الكاتب يذكر حين كان يعمل في إحدى الجامعات العربية بأن صناديق الكتب الواردة إلى مكتباتها كانت تمكث خمس سنين أو يزيد في صناديقها قبل أن تفتح تلك الصناديق وتعرض محتوياتها على قسم الفهرسة، رغم قلة المقتنيات الجارية في تلك المكتبات.
وبذلك فإن حجج المكتبات التي تبنت الميكنة وهجرت التقليد كانت:

1 ـ بطء الإجراءات اليدوية بحيث أصبح ضَرُها أكثر من نفعها.

2 ـ عدم تمكن هذه المكتبات من تقديم المعلومات الكاملة إجابة على أسئلة القراء بسبب ضعف إجراءاتها الفنية، ومقتنياتها.

فهذا كان وضع المكتبات التقليدية عام 1976، فكيف وضعها اليوم ونحن في عام 1993؟ والمفروض أن هذه المكتبات قد أضافت إلى مقتنياتها الملايين من الوثائق كمقتنيات لمدة ثمانية عشر عاماً، لأن ضرورة إدامة المقتنيات تحتم على المكتبات الأكاديمية ومثيلاتها من مكتبات البحوث اقتناء قرابة العشرة بالمئة من مجموع ما ينشر من مصادر المعلومات كل عام. وإن الدراسات تشير إلى أن 14 مليون وثيقة كانت تنشر في منتصف الثمانينات مع زيادة سنوية قدرها مليون ونصف المليون في العام الواحد[7].

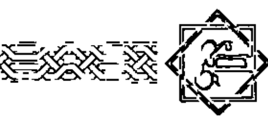
وحسب ما تقدم من نقاش، فإن المكتبات التقليدية تعتبر فاشلة في تحقيق الأهداف المرسومة لها. كما أنه لا يمكن بناء مكتبات المستقبل على أسس هشة هي المكتبات الحاضرة. فعلى المكتبين أن يعيدوا النظر في إمكانية استغلال التكنلوجيا الحديثة، التي طالما حققت نجاحاً في مجالات شتى من بينها الكثير من المكتبات المتخصصة، والأكاديمية، ومراكز البحوث. فعن طريق الميكنة تتمكن المكتبات من تقديم خدمات معلومات أفضل، وإن هذا ليس لمصلحة القارىء فحسب، بل أنه سيخدم المكتبيين ومهنتهم التي هي في مهب الريح، وبالتالي فإن استغلال المعلومات في عملية البحث العلمي عامل أساسي في تطوير البلد نحو حياة أفضل.

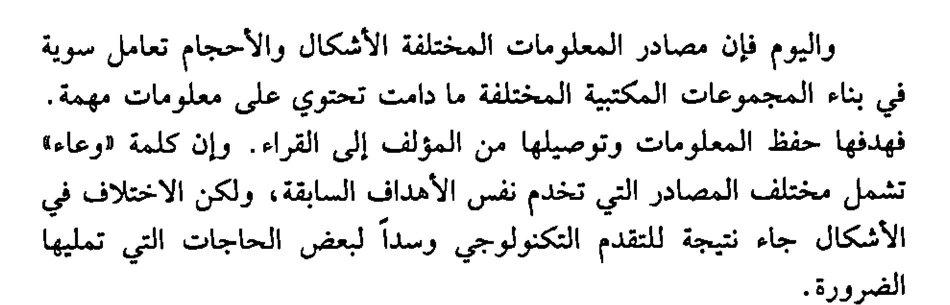
مستقبل الكتاب:

إن الكتاب كان ولا يزال، وسيبقى الوعاء الأساسي بين أوعية المعلومات الأخرى. والدليل على ذلك هو أن جميع التنبؤات السابقة بخصوص الكتاب وقرب نهايته، أو تقلصه كوعاء أساسي أمام الجديد من المنافسين قد باءت بالفشل[8].

فعندما ظهرت المصغرات ذات الأشكال المختلفة، اعتقد البعض أنها منافس حقيقي للكتاب نظراً لقلة كلفتها المالية، وسهولة الاحتفاظ بها نظراً لصغر الحيز الذي تشغله في المكتبات، وفعلاً استخدمتها المكتبات الضخمة في تخزين الملايين من التقارير الرسمية والمجلدات الراجعة للدوريات والصحف اليومية، وكانت متنفساً كبيراً لتلك المكتبات، ورغم هذه الحسنات. فإنها لم تصبح في يوم ما منافساً حقيقياً للكتاب[9]. وإن المصغرات قد لفظت أنفاسها أمام الجديد من تقنية المعلومات الألكترونية.

ثم ظهرت الكلمة المسجلة والمتمثلة في الإذاعتين المرئية والمسموعة، وهذه الأخرى لم تقترب من فكرة تهديد مكانته السامية، بل على العكس من ذلك فإنها أصبحت وسائل تخدم الكتاب والإعلان عنه لتشجيع بيعه والانتفاع به، ثم حلت الأشكال الالكترونية الجديدة، وها هي اليوم تعايش الكتاب، ولم يكن تهديدها للكتاب أكثر من تهديد سابقاتها من مستجدات أوعية المعلومات.





واليوم فإن مصادر المعلومات المختلفة الأشكال والأحجام تعامل سوية في بناء المجموعات المكتبية المختلفة ما دامت تحتوي على معلومات مهمة. فهدفها حفظ المعلومات وتوصيلها من المؤلف إلى القراء. وإن كلمة «وعاء» تشمل مختلف المصادر التي تخدم نفس الأهداف السابقة، ولكن الاختلاف في الأشكال جاء نتيجة للتقدم التكنولوجي وسداً لبعض الحاجات التي تمليها الضرورة.

فالكتاب كان ولا يزال سيداً بين أوعية المعلومات المختلفة الأشكال، وإن هذه الأوعية لا تعرف استقراراً، والكتاب التقليدي يخزن وينشر اليوم بنصوصه المختلفة بشكل الكتروني على أوساط الكترونية وإن هذا الفتح الجديد سوف يقدم الكثير من الفوائد، ولكنه لا يمكن أن يصبح في يوم ما خطراً يهدد الكتاب التقليدي أو ينافسه، فالكتاب المميكن يقرأ عن طريق الأجهزة الالكترونية ليس غير، فله فوائد ومميزات، ولكنه وجد لخدمة أهداف محددة وليس احتكاراً للبحث العلمي الذي أصبح هدفاً تسعى إلى تحقيقه الأوعية جمعاء، وإن هذه الأشكال المختلفة من أوعية المعلومات سوف تبقى في تزايد مستمر، وأن نموها هذا هو نتيجة للتنويع في بيئة المعلومات، وليس ضرورة تمليها طبيعة البحث العلمي أو خدمات المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات[10].

لذلك فإن توفر الحاسبات الالكترونية الصغيرة لحجم وكثرتها في الأسواق بأسعار مقبولة، وكأوساط سهلة ومناسبة لتخزين المعلومات، لا تهدد الكتاب التقليدي رغم سرعة عملها، وقلة كلفتها، وإمكانيتها من نشر الكتاب على شكل مصغرات قليلة التكلفة.

وبعد شيوع نظم المعلومات وشبكاتها الالكترونية، فإن المكتبات أخذت تخزن مقتنياتها ذات الأشكال المختلفة في قواعد بيانات الكترونية. وإن هذه النظم تتطلبها طبيعة البحث العلمي، وخدمات المعلومات، وهذا لا يعني أن الميكنة تهدد الكتاب أو الدورية، بل على العكس أن مراصد المعلومات الحديثة سوف تعمل على خدمة الكتاب والدورية وغيرها من مصادر المعلومات المطبوعة، لأنها سوف تساعد في نشرها أو إصدارها بأسعار زهيدة، وبسرعة فائقة مقارنة

بصناعة النشر التقليدية البطيئة والباهظة التكلفة[11]. وبذلك فإن هذه التكنولوجيا قدمت الحلول للكثير من المشاكل في صناعة الكتاب والدورية. وإن أوعية المعلومات المميكنة كالكتاب المخزن على أوساط الكترونية سوف تبقى محفوظة في مراصد المعلومات حيث يمكن قراءتها الكترونياً والاستفادة منها، ولكن المطالعات الخاصة لا يمكن أن تكون غير الكلمة المطبوعة أو المصورة، كالكتاب التقليدي وإن ما يحدث من تنوع في أشكال مصادر المعلومات هو تطور تكنولوجي وليس ثورة في خدمات المعلومات والبحث العلمي[12]. فجميع هذه الأشكال سوف تبقى في ازدياد لخدمة الهدف الواحد وهو حفظ المعلومات وتوصيلها، وجميعها تقدم خدماتها بطرق مختلفة حسبما تمليه ضرورة البحث العلمي، وطبيعة خدمات المعلومات. وإن الكثير من هذه الأشكال المختلفة، ما هي إلا مرحلية سوف تزول وتختفي أمام الجديد من تكنولوجيا المعلومات سوى الكتاب[13].

فالمصغرات على سبيل المثال، لم تكن في يوم من الأيام لتهدد مكانة الكتاب أو تنافسه، وإن خدماتها اقتصرت على خزن المجلدات الراجعة من الدوريات والصحف اليومية وغيرها من مصادر المعلومات التي ملأت المكتبات، وحتى هذه المهمة أصبحت مهددة أمام الميكنة التي يمكن أن تقدم هذه الخدمة بصورة أفضل وأيسر ففائدتها كانت مرحلية، وها هي المصغرات أصبحت اليوم مهددة أمام هذه التكنولوجيا الحديثة، وإن المستقبل سوف يشهد نهايتها من دون شك. وأن كل ما هو مسجل اليوم على أوساط مصغرة، سوف يتم نشره مستقبلاً إما على أشرطة الفيديو، أو الأقراص المكثفة CD - Rom وإن هذا الإجراء جاء نتيجة لتوفير خدمات معلومات أكثر ملاءمة لحاجات القراء والباحثين. وإن النظم الالكترونية الحديثة نفسها حلت لذات السبب. فمصلحة الباحث والبحث العلمي هما العاملان اللذان يقرران وجود هذه المستحدثات ثم خلودها. وعلى ضوء هذه المصلحة سوف ترسم مكتبة المستقبل وخدماتها، بالإضافة إلى الأشكال المقبولة من مصادر المعلومات.

المراجع

1 - Adams, Roy J. **Information technology and Librairies: Afuture for academic libraries.** london: Croom helm, 1986. p. 92.

2 - Ibid., p. 93 .

3 - Usherwood, B. «libraries: a value judgement. in: **The natiomoide provision and use of information.** proceedings of the Aslib, IIS, la joint confrence 15 - 19 sept, 1980 pp. 236 - 243. london: LA, 198.

4 - Thompson, J. «The end of libraries», **Electronie library,** vol. 1., No 4 (oct., 1983), pp. 245 - 255.

5 - Leimkubler, F. F.; and Naville, A.E. the uncertain future of the library» **Wilson library bulletin** Vol. 43 (sept., 1968) pp. 30 - 38.

6 - Kent, A., «Crystal gazing into the future». **Journal of library automation,** Vol. 11, No. 4 (doc., 1978), pp. 329 - 337.

7 - Arntz, Helmut. **Planning of national overall documentation, library and exclusives infrastructure.** Paris; unesco, 1974. pp 10 - 11.

8 - De Gennaro, R. «Libraries, technology, and the information marketplace». **Library Journal,** Vol, 107, No. 11 (June. 1, 1982), pp. 1045 - 1054.

9 - Adams, R.J. **Information Technology and librarie:** Op. Cit. p. 95.

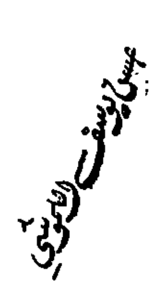
10 - Mignon, E «Telecommunications and the library», Unpublished paper. Texas A. and M. University (Marec 20, 1981).

11 - Adams, R.J. **Information technology and libraries;** Op. Cit. p. 96.

12 - Mignon, E. «Telecommunications and the library». Op. Cit.

13 - Adams, R.J. **Information technology and libraries.** Op. Cit. p. 97.


مجلة قاريونس العلمية



بحث في اللغة

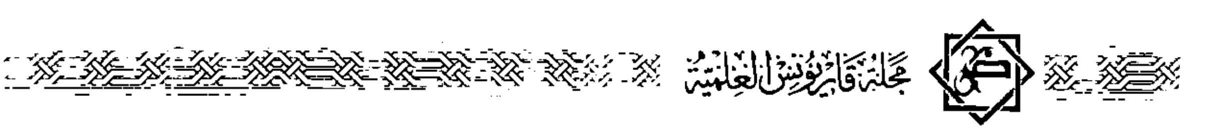
بين وضوح الدلالة وغموض الرمز

د. أمين صالح العمص

جامعة قاريونس

كلية الآداب والتربية

قسم اللغة العربية



بحث في اللغة

بين وضوح الدلالة وغموض الرمز

الوضوح هو الصفة اللازمة للغة العربية منذ أن كانت اللغة وسيلة التخاطب بين الناس، ووسيلة الإفهام الإقناع بين المتكلم والمخاطب.

وقد كانت الأمة العربية منذ العصر الجاهلي أمة الفصاحة، وكان العرب أفصح الناس لساناً وأبلغهم منطقاً وأقواهم حجة، تسحرهم الكلمة البليغة وتستحوذ عليهم العبارة المشرقة.

والشعر العربي في العصر الجاهلي في أغراضه المختلفة دليل ناطق على مدى ما وصل إليه العرب من الأساليب المشرقة الجميلة التي ظلت أمثلة تحتذى في العصور اللاحقة للكتاب والأدباء والشعراء.

وكانت البلاغة هي المقياس الذي يتفاضل به الشعراء والكتاب، فيسمو لفظ على لفظ وتفضل جملة أخرى.

وللبلاغة تعريفات كثيرة ودرجات متفاوتة لا نرى ما يدعونا إلى الإفاضة فيها والإسهاب في عرضها، «فالجاحظ» في «البيان والتبيين» ينقل عن «عليّ» ـ كرم الله وجهه ـ قوله: «قيمة كل إنسان ما يحسن» ويقول «الجاحظ»: «وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه، وكأن الله ـ عزّ وجلّ ـ قد ألبسه من الجلالة وغشّاه من نور الحكمة على حسب نية صاحبه وتقوى قائله»[1].



ثم يعرض للبلاغة عند الفرس واليونان والروم والهند فيقول: «قيل للفارسي ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل» وقيل لليوناني: ما البلاغة؟ قال: تصحيح الأقسام واختيار الكلام وقيل للرومي: ما البلاغة؟ قال: حسن الاقتضاب عند البداهة والغزارة يوم الإطالة».

وقيل للهندي: ما البلاغة؟ قال: وضوح الدلالة، وانتهاز الفرصة وحسن الإشارة»(2).

والوظيفة الأولى للبلاغة ـ كما يقول، أحمد حسن الزيّات ـ: «هي الإقناع من طريق التأثير، والإمتاع من طريق التشويق؛ ولذلك كان اتجاهها إلى تحريك النفس أكثر. وعنايتها بتجويد الأسلوب أشد وربما جعلوا سر البلاغة في جمال الصياغة» (3).

والحق أن أظهر الدلالات في مفهوم البلاغة هي أناقة الديباجة ووثاقة السرد، ونصاعة العبارة، فإذا كان مع ذلك المعنى المبتكر والشعور القوي الصادق كان الإعجاز.

ولن يكون الكلام بليغاً والأداء سليماً إلا إذا توافرت في الأسلوب الصفات الثلاث: الوضوح لقصد الإفهام والقوة لقصد التأثير، والجمال للامتاع.

سارت أساليب العرب البلغاء في هذا المضمار، فكانت واضحة مبينة مترجمة عن أفكار أصحابها مؤثرة فيمن يسمعونها، وكانت الدلالات ظاهرة بينة لا خفاء فيها ولا غموض.

سارت الأساليب العربية على هذا السنن في العصرين: الجاهلي والأموي لأنها نابعة من الفطرة السليمة صادرة عن الطبع بعيدة عن التكلف والصنعة مجانبة للغموض والإبهام والالتواء.

فكان الوضوح سمة عامة للكلام في الحقيقة والمجاز، وكانت الدلالة واضحة فيما نسميه الرمز الذي نعني به ما يشمل الإشارة والكناية والاستعارة التمثيلية إلى أن جاء العصر العباسي الثاني، وطرأت على الأمة العربية عوامل شتى في الفكر والثقافة والحضارة واصطراع الأحزاب والجماعات واللغات

والثقافات مما دفع طوائف إلى التعقيد والإغراب والالتواء في الأسلوب، وستر المعاني وإخفائها حتى لا يفهمها عامة الناس، حتى قال «أبو العمثل» لأبي تمام: لم لا تقول يا أبا تمام من الشعر ما يفهم؟ فرد عليه أبو تمام بعبارته المشهورة: لم لا تفهم ما يقال»[4].

ونحـب ـ قبل أن نمضي إلى القرن الرابع الهجري ـ أن نقف عند الرمزية العربية التي تشمل كلا من الكناية والاستعارة التمثيلية والتعقيد بنوعيه والتعقيد عند عبد القاهر الجرجاني الذي يتمثل في التلميح والتلويح والرمز والإشارة والإيماء.

1 ـ الرمزية العربية:

لم يتخذ الرمز معنى اصطلاحياً إلا في العصر العباسي عصر التحول المبارز في الحياة العربية الاجتماعية والتعليمية، وعصر النهضة العلمية والأدبية إذ جنحت الحياة فيه إلى صور من التعقيد، وتعرضت لألوان من الكبت والضغط، واستكمل التشيّع والتصوّف وسائلهما المذهبية والأسلوبية وكان ذلك كله مدعاة إلى النشاط في التعبير الرمزي، واتضاح معنى الرمز في أذهان النقاد.

وكان أول من تكلّم عن الرمز بمعناه الاصطلاحي «قدامة بن جعفر، في كتابه «نقد النثر» حين عقد باباً للرمز فسره في اللغة بما أخفي من الكلام، واتجه به بعد ذلك وجهة دينية علمية قائلاً: «إنما يستعمل المتكلم الرمز في كلامه فيما يريد طيّه عن الناس إلا بعض الخاصة منهم؛ فيجعل للكلمة أو الحرف اسماً من أسماء الطير أو الوحش أو سائر الأجناس أو حرفاً من حروف المعجم، ويُطلع على ذلك الموضع من يريد إفهامه فيكون ذلك قولاً مفهوماً بينهما مرموزاً عند غيرهما»[5].

وفي كتابه «نقد الشعر» ينقل مفهوم الرمز من معناه الحسي إلى مصطلح أدبي حين يطلق الإشارة على الإيجاز ملاحظاً تميّز الإشارة الحسية بالسرعة والقِصَر إذ يقول في تعريف الإشارة: «أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معان كثيرة بإيماء إليها أو لمحة تدل عليها»[6].

وجاء «ابن رشيق» بعد «قدامة» وخطا خطوة أخرى في تحديد مفهوم الإشارة الأدبية، وعرّفها تعريفات طابق فيه بين مميزات الإشارة الأدبية والإشارة الحسية غير مقتصر في تعريفه على ما يفيد الإيجاز، وإنما أضاف إليه غير المباشرة في التعبير فقال: الإشارة في كل نوع من الكلام لمحة دالة واختصار وتلويح يعرف مجملاً ومعناه بعيد عن ظاهر لفظه»(7). وقد خص الإيجاز بباب مستقل سماه «باب الإيجاز».

وهذا يدل على أن الإشارة عنده لا تعنى الإيجاز فحسب، وإنما تعنى معه التعبير غير المباشر، وذكر للإشارة أنواعاً من بينها الأمر وجاء «النويري» بعد «ابن رشيق» فجعل الرمز من أسماء اللغز وخصص البلاغيون المتأخرون الكناية الرامزة بأنها التي ليست تعريضاً إن كانت قليلة الوسائط ولكنها خفية مثل عريض القفا» في الكناية عن البلادة؛ إذ أن لزوم البلادة لعرض القفا خفي لا يعرفه إلا قليل من الناس وكذلك قولهم «عريض الوسادة» لينتقل إلى «عرض القفا» ثم إلى البلادة، أما الواسطة بين الكناية والمراد شيء واحد لكنه لازم خفيّ، أما الاستعارة فهي بوجه عام تدخل في مفهوم بعض أنواع الإشارة أو الرمز.

ومن الرمز الاستعارة التمثيلية تقول للرجل يعمل الحيلة حتى يميل صاحبه إلى الشيء قد كان يأباه: «ما زال يفتل في الذروة والغارب حتى بلغ منه ما أراد». فتجعله في ظاهر اللفظ كأنه فيه فتل في ذروة وغارب، والمعنى على أنه لم يزل يرفق بصاحبه رفقاً يشبه حاله فيه حال الرجل يجيء إلى البعير الصعب فيحكّه ويفتل الشعر في ذروته وغاربه حتى يسكن ويستأنس»(8).

ولهذا يقول «عبد القاهر الجرجاني»: «لقد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح، وأن للاستعارة مزية وفضلاً وأن المجاز ـ أبداً ـ أبلغ من الحقيقة»(9).

وهكذا يتضح أن الرمزية العربية تعتمد على دعامتين: الأولى الإيجاز والثانية بعد المعنى عن ظاهر اللفظ أو التعبير غير المباشر والدعامتان مظنّة الغموض والإبهام بل قد يقصد بهما إلى الغموض قصداً أما التعبير غير المباشر

فهو الخروج على أوضاع اللغة لصلة من الشبه أو لأية علاقة مثل التجوّز، وقد سلكت اللغة العربية في ذلك مسالك عدة أهمها المجاز والكناية.

يقول «عبدالقاهر»[10]: فصل في اللفظ يطلق والمراد غير ظاهرة واعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفنناً لا إلى غاية إلا أنه ـ على اتساعه ـ يدور في الأعم على شيئين: الكتابة والمجاز، وفي ظل مذهب البديع كثر التعبير غير المباشر وصار مذهباً في الشعر عرف به بعض الشعراء وتخصص فيه أبو تمام بل تزعمه.

والإيجاز أولى بالشعر من النثر لأن الشعر في حاجة إلى كل ما يقوّي مراتب الخيال ويطلق أجنحته، وقد فطن الشاعر «البحتري» لذلك حين قال[1]:

والشعر لُمح تكفي إشارته   وليس بالهذر طولت خطبه

ويظهر التعبير غير المباشر واضحاً جلياً في الكناية والمجاز والاستعارة. وهذا التعبير غير المباشر هو الذي جنح فيه الأديب إلى الخروج على أوضاع اللغة لصلة من الشبه أو لأية علاقة من التجوّز، فلا يتقيّد الأديب بالدلالة اللغوية للكلمات وإنما يحرص على الدلالة النفسية وهذا ما حدا بالبحتري إلى قول:

كلفتمونا حدود منطقكم   والشعر يكفي عن صدقه كذبه

ويفسر ذلك «عبد القاهر الجرجاني» فيقول: «إن الشاعر أراد كلفتمونا أن نجري مقاييس الشعر على حدود المنطق، ونأخذ أنفسنا بالقول المحقق حتى لا ندعى إلا ما يقوم عليه من العقل برهان يقطع ويجيء إلى موجبه مع أن الشعر يكفي فيه التخييل والذهاب مع النفس إلى ما ترتاح إليه من التعليل.

التعقيد:

التعقيد البلاغي نوعان: لفظي ومعنوي، فالأول يعني أن يكون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد لخلل في الكلام نفسه بسبب تقديم أو تأخير أو فصل بأجنبي بين موصوف وصفة أو مبتدأ وخبر، والثاني يتأتّى حين يكون التركيب خفي الدلالة على المعنى المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الأصلي إلى المعنى المقصود.

والتعقيد بنوعيه ينفي عن الكلام صفة الفصاحة شأنه في ذلك شأن التنافر وضعف التأليف، وإذا انتفت الفصاحة عن الكلام انتفت بلاغته لأنها مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته.

والتعقيد فطنّة الغموض والإبهام، والغموض نوعان الأول آتٍ من دقة الفكرة وعمقها واحتياجها إلى إعمال الذهن وهو مستحسن.

والثاني آتٍ من تعقيد الأسلوب وسوء ترتيب الكلام وعدم الوصول إلى المعنى المقصود وهو مذموم. وقد عرض صاحب أسرار البلاغة للنوعين فقال: ـ «إن المعنى إذا أتاك فمثلاً فهو في الأكثر ينجلي لك بعد أن يحوجك إن طلبه بالفكرة أو تحريك الخاطر له والهمة في طلبه، وما كان منه ألطف كان امتناعه عليك أكثر وإباؤه أظهر واحتياجه أشد، ومن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد طلب له كان نيله أحلى وموقعه من النفس أجل وألطف، فإن قلت: فيجب أن تكون التعمية والتعقيد وتعمد ما يكسب المعنى غموضاً مشرّفاً له وزائداً في فضله وهذا خلاف ما عليه الناس ـ فالجواب أني لم أرد هذا الحد من الفكر والتعب، وإنما أردت القدر لذي يُحتاج إليه في نحو قول الشاعر:

فإن تفق الأنام وأنت منهم ... فإن المسك بعض دم الغزال

فإنك تعلم أن هذا الضرب من المعاني كالجوهر في الصرف لا يبرز لك إلا أن تشقه»[11].

وأما الضرب المذموم فقد قال عنه عبد القاهر في ـ أسرار البلاغة ـ أيضاً: «وأما التعقيد فإنما كان مذموماً لأجل أن اللفظ لم يرتب الترتيب الذي بمثله تحصُل الدلالة على الغرض حتى احتاج السامع أن يطلب المعنى، لحيلة ويسير إليه من غير الطريق. وإنما ذم هذا الجنس لأنه أحوجك إلى فكر زائد على المقدار الذي يجب في مثله، وكدّك بسوى الدلالة، وأودع المعنى لك في قالب غير مستوٍ ولا ممهّد حتى إذا رُمت إخراجه منه عسر عليك ولذلك كان أحسن أصناف التعقيد المذموم ما يتعبك ثم لا يجدي عليك، ويؤرقك ثم لا يروق لك»[12].

وهكذا ينحصر التعقيد في نوعين: نوع ممدوح وهو ما دعاك إلى التفكير واستخلاص المقصود للطفه، ويبرز بيانه وتتضح بلاغته على الرغم من أنه مبني في تركيبه ثانٍ على أول لأنك محتاج إلى أن تعرف البيت السابق لتعرف معنى البيت اللاحق وهو هذا البيت للشاعر البحتري:

كالبدر أفرط في العلو نوره   للعصبة السارين جد قريب

والنوع الثاني من التعقيد هو المذموم الذي يجعلك تتعثر في فهمه وتحارُ في المقصود منه لأن المتكلم يزرع الشوك في طريق فهمك، ويحدث انفصاماً بين اللفظ والمعنى أو بين اللفظ واللفظ، وعلى الرغم مما تبذله من مشقة في الفهم فإنك لا تصل إلى فائدة ترجى أو معنى يُبتغى.

2 ـ الرمزية في الأدب الصوفي:

ظهر المتصوفة في العصر العباسيّ الثاني، ونزعوا نزعة ذاتية عميقة، وحاولوا أن يصلوا بقلوبهم ومشاعرهم إلى ما لا يمكن للعقل والحواس أن تصل إليه واطمأنوا إلى ما وافتهم به أذواقهم وأرواحهم من معانٍ، وما صوّرت من عالم ما فوق الواقع من صورة لا توجد إلا في أذهانهم وأخيلتهم وبواطنهم، وحاولوا أن يدللوا على أن عالمهم هو الحق. وأن ما غيره هو الباطل فاتجهوا إلى تأويل كل ما يتعارض مع عقائدهم ومبادئهم من نصوص، وذهبوا إلى أن كل آية في كتاب الله تخفى وراءها معنى باطناً لا يكشفه الله إلا للخاصة من عباده ناهجين بذلك نهج الشيعة الباطنية، واتخذوا لهم لغة خاصة بهم ومسميات لا يعرفها سواهم.

ويرى الدكتور «درويش الجندي» أنهم فعلوا في اللغة العربية كباقي كل العلماء الذين أخذوا بعض ألفاظها وأطلقوها على مدلولات خاصة كما فعل النحاة بالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر.

ومن هذه المصطلحات المريد والسالك والطريق والمقام، ولكن هناك فرقاً بينهم وبين غيرهم في جانب الاصطلاح، فالمصطلحات الصوفية لا ترجع إلى العقل في تفهمها كالمصطلحات النحوية أو البلاغية، وإنما ترجع إلى

الذوق، وهي من أجل ذلك لا تدل على معانٍ محددة كما تدل المصطلحات العلمية»(13).

وعبّر المتصوفة عن حبهم للذات الإلهية بألفاظ الحب الإنساني وما يتعلق به من وصل وهجر، وألفاظ الخمر وما يتصل بها من كأس وندامى للتعبير عن حالة الرضا والارتياح حتى أصبح من الصعب أحياناً التمييز بين شعر الغزل والخمر في الشعر العادي وبينهما في الشعر الصوفي.

ومن الشعر الغزليّ والخمريّ الصوفيين اتخذ المتصوفة وسيلة للتعبير عن معانيهم وكان هذا الشعر أشهر ميادين الرمزية الصوفية التي نلاحظها عند «ابن عربي» و «ابن الفارض» و «الحلاج».

ولعل «ابن الفارض» كان أكثر شعره في الغزل والخمر، ويكفينا أن نقدم شاهداً واحداً للحلاج يقول فيه:

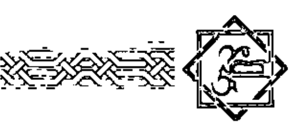
والله ما طلعت شمس ولا غربت	إلا وحبك مقرون بأنفاس
ولا خلوتُ إلى قوم أحدّثهم	إلا وأنت حديثي بين جلّاسي
ولا ذكرتك محزوناً ولا فرحاً	إلا وأنت بقلبي بين وسواس
ولا هممت لشرب الماء من عطشٍ	إلا رأيت خيالاً منك في الكاس

أما الدوافع التي حدث بالمتصوفة إلى رمزيتهم فمتعددة؛ منها أنهم أرادوا الكشف عن معانيهم لأنفسهم وإخفاءَها عن غيرهم لتكون مبهمة حفاظاً منهم على أسرارهم أن يطلع عليها الناس.

ومنها أن التصريح بما يريد المتصوفة قد يجلب أعظم الضرر على قرائه إذ ربما اتهم بالكفر والخروج على قواعد الإسلام فأبيح دمه وأحل قتله كما حدث «للحلاج».

ومنها أنهم لا يستطيعون أن ينقلوا مشاعرهم محددة لأنها ـ في نظرهم لا تدرك إلا بالذوق ولا يسمو إليها الفكر.

لقد اتخذ المتصوفة من أسلوبهم الرمزي قناعاً يسترون به الأمور التي يرغبون في كتمانها، وهذا أمر مألوف عند قوم يزعمون أنهم اختصوا ـ دون



سواهم ـ بمعرفة الباطن بالإضافة إلى أن التصريح الواضح بما يعتقدون ربما هدر حريتهم بل حياتهم.

لقد اصطنعوا هذه الرمزية لأنهم لم يجدوا طريقاً آخر يترجمون به عن رياضتهم الصوفية والعلم بخفايا عالم الغيب المجهول.

والشعر الصوفي لا يعدّ شعراً رمزياً بالمعنى المفهوم في الرمزية في الأدب الغربي، وبتعبير أوضح لا تعد الرمزية الصوفية التي كانت حركة دينية ممتزجة بالأدب من الرمزية الغربية التي تعدّ مذهباً أدبياً جديداً وذلك للأسباب الآتية:

1 ـ أن الشعراء المتصوفة لم يقصدوا بشعرهم جمالاً فنياً، ولا امتاعاً نفسياً.

2 ـ أن الشعر الصوفيّ لم يُصبّ في قوالب شعرية جديدة ولكنه سار على النهج القديم من حيث وحدة الوزن والقافية في القصيدة.

3 ـ أن رموز المتصوفة قصد بها ستر معانيهم عن غيرهم، ومصطلحاتهم مفهومة لهم يدركون معنى كل كلمة ويعرفون مدلول كل لفظ.

وإن كانت تلتقي بالرمزية الغربية في النقاط التالية:

1 ـ الصوفي يشبه الرمزيّ إلى حد كبير في أنه يعاني حالات وجدانية على درجة من التجريد والغموض.

2 ـ يحاول كل من الرمزيّ والصوفيّ الانطلاق من سيطرة الحسّ.

3 ـ يحاول كل من الصوفيّ والرمزيّ الغربيّ الانفلات من قيود الحواسي والاتحاد بالجمال المطلق.

3 ـ رمزية إخوان الصفا:

كثرت الأقوال عن إخوان الصفا وتضاربت الآراء حولهم وحول حركتهم السياسية التي مزجوا فيها السياسة بالفلسفة والأخلاق، واختلف العلماء والباحثون في أمرهم وفيما إذا كانوا من الشيعة الباطنية أو من الفرق التي ظهرت، كما اختلفوا في رسائلهم وفي مضمونها، وفي زمان ظهورهم ومكانه.

وليس من شأننا في هذا البحث أن نمحّض الآراء ونناقش كل رأي لنحدد تحديداً علمياً حقيقة الجماعة والفرقة التي ينتمون إليها، وكل ما نستطيع إثباته أن إخوان الصفا قد ظهروا وظهرت رسائلهم في الفترة الواقعة بين 334 ـ 373 هـ وهي الفترة التي استولى فيها آل بويه على ملك بغداد وكانت انتصاراً للشيعة على السُّنة وتشجيعاً لهم على الظهور، ولكن ذلك لا ينفي وجود رسائل إخوان الصفا قبل هذه الفترة وإنما ينفي ظهورها واطلاع الناس عليها.

وقد ظهرت جماعة إخوان الصفا بالبصرة عُشّ الأدب في العصر العباسيّ ومحط كثير من رجال الفرق الدينية المعروفة كالمرجئة والقدرية والنظام وواصل بن عطاء زعيم المعتزلة وغيرهم.

أما رسائلهم فهي موسوعة ضمت مبادىء العلوم المعروفة في القرن الرابع الهجريّ، وعددها اثنتان وخمسون رسالة في فنون العلم وغرائب الحكم وطرائف الآداب وحقائق المعاني، ومقسمة أربعة أقسام رياضية تعليمية، وجسمانية طبيعية، ونفسانية عقلية، وناموسية إلهية.

ولم يقتصر إخوان الصفا في رسائلهم على الفلسفة أو العلم بل خلطوهما بكثير من الخرافات والأساطير وحاولوا أن يمزجوا الدين بالفلسفة محاولين الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية على نظريات أفلاطون وأرسطو.

وخير ما قيل في وصفها قول «أبي حيان التوحيدي»: «هي خرافات وكنايات وتلفيقات وتلزيقات»[15] وكان ذلك رداً منه على زعمهم أن الشريعة قد تدنست بالجهالات واختلطت بالضلالات، ولا سبيل إلى غسلها وتطهيرها إلا بالفلسفة».

ومن العسير أن نسوق آراء جماعة إخوان الصفا في أسرار الأعداء والتنجيم والفال والزجر والسحر والعزائم والقوى الخفية وموسيقى الأفلاك، ونظرية الفيض ومراتب الوجود، لأن ذلك يحتاج إلى مؤلَّف مستقل، ولكن الذي نقرره أن رمزيتهم إنما كانت صيانة لمواهب الله عزّ وجلّ لهم. كما يعتقدون «وإنا لا نكتم أسرارنا عن الناس خوفاً من سطوة الملوك ولا حذراً من شغب جمهور العوام، ولكن صيانة لمواهب الله عزّ وجلّ لنا»[16].

وقد كانت هذه الرمزية حركة سياسية مزج فيها أصحابها الحقائق بالأساطير والدين بالفلسفة، فما استقام لهم الدين، ولا استقامت لهم الفلسفة، كما كانت هذه الرمزية للحفاظ على حياة أصحابها، ومنعاً لأن يعرف أحد من غير الجماعة الأهداف والغايات التي يريدون تحقيقها. وقد فشلت هذه الحركة في الوصول إلى ما تريد تحقيقه من غايات.

4 ـ الرمزية الغربية:

تاريخها ونشأتها ـ علاقة الرمزية العربية الحديثة بها ـ مدى تأثر العرب بها خلال القرن العشرين:

ظهرت الرمزية في الأدب الغربي في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر على يد رائد المذهب الأول «بودلير» ويتفق الدارسون على ظهور الرمز في فرنسا في النصف الثاني من القرن الماضي، وهو الوقت نفسه الذي ظهر فيه البرناسية ومذهب الفن للفن، كما يتفقون أيضاً على أن ظهور المذاهب الثلاثة كان رد فعل للاتجاه الإبداعي «الرومانتيكي» الذي أسرف في استخدام الأدب ـ وبخاصة الشعر ـ كوسيلة للتعبير عن المشاعر الشخصية والعواطف الذاتية.

كما يتفق هؤلاء الدارسون على أن «بودلير» هو الرائد الأول للمذهب الرمزي في الأدب الغربي في ديوانه «أزهار الشر» ومن أشهر شعراء المذهب «مالمريه» و «رامبو» و «بول ڤاليري».

وجهة نظر الرمزية الغربية:

هناك أسباب عديدة أدت إلى ظهور الرمزية في الأدب الغربي يطول بنا المقام إذا حاولنا بسطها ومناقشتها، ولا نجد ما يدعو لذلك؛ إذ ليس من هدف هذا البحث أن يتعرض بالتفصيل لأسباب ظهور الرمزية الغربية.

ولكن ذلك لا يمنع من شرح وجهة نظر أصحاب المذهب التي نلخصها فيما يلي: «إن العالم الوضعي في مادته التي تقع تحت حواسنا ليس إلا صورة

قابلة للتبدل والتطور صورة شاحبة لحقيقة خالدة ثابتة لا تقع منا بحس وإنما تُلتقط عن طريقي الفكر المجرد والمخيّلة. والعالم مادة وجوهر، والأشياء تختلف بحسب مظاهرها المادية أما في الجوهر فإنها تتقارب وتتشابه لأن الجواهر «الشيئية» قسم من الجوهر المجرد الأمثل الذي نجمت عنه وانبثقت منه»(17).

وهكذا نراهم يرتبطون «بنظرية المثل» عند أفلاطون، غير أن بحثهم عن المطلق واللامحدود والمجهول لم يكشف لهم عن العلاقة بين جواهر الحقائق المختلفة، وتوهموا أنهم يؤلفون من هذا العالم وحدة لا تتجزأ، وأنهم جزء لازم من الكون ولا حقيقة له إلا في ذواتهم وهم لا يبصرون، إلا من خلالها، ونظراً لأن العالم الخارجيّ ليس إلا صورة للعالم الداخلي ورموزه ومحاولة لاستقصاء هذا العالم فقد اتضح لهم أن حالة الحلم هي التي يتضح فيها كل شيء أمام الفكر الذي يرى في حوادث الكون ترابطاً لم يتسنَ للعيون أن تراه في حالة الوعي.

وفي سنة غيبوبة الحلم تأمّل الرمزيون أعمالهم وانطووا متأملين في أنفسهم واتجهوا برمزيتهم اتجاهات ثلاثة:

1 ـ اتجاه غيبيّ خاص بطريقة إدراك العالم الخارجيّ وبالوجود الذهنيّ الذي ينحصر في الوجود الفعلي.

2 ـ اتجاه نفسيّ باطنيّ يسعى إلى اكتشاف العقل الباطن وعالم اللاوعي.

3 ـ اتجاه لغويّ خاص بالبحث في وظيفة اللغة.

وتوسّل الرمزيون لبلوغ أهدافهم بالوسائل التالية:

أولاً: التقريب بين الشعر والموسيقى بمعنى أن يقترب الشعر من الموسيقى لا من النحت والتصوير ولذلك اهتموا بالموسيقى وتطلعوا إلى موسيقى «ڤاجنر» ورأوها المثل الأعلى وتمنوا أن يحدثوا بموسيقى شعرهم من التأثير في النفوس مثل ما تحدثه موسيقى «ڤاجنر».

ولكي يصلوا إلى هذه الغاية حاولوا جاهدين أن يخلقوا أولاً شكلاً موسيقياً في شعرهم وأن يطوروا وظيفة اللغة لتصل بالإيحاء والإبهام والغموض، وخلق الجو المناسب إلى تحقيق ما يريدون.

ويمكن للشعر أن يؤدي هذه المهمة الموسيقية عن طريق أنغامه التي لا تتكون من الكلمة المفردة بل من الجمل، أما من جهة اللغة فعرف الرمزيون أنها بدلالاتها الوصفية المحددة قاصرة عن نقل حقائق الأشياء كما تتمثلها النفس الشاعرة ومن أجل ذلك اتجهوا لاستغلال ما يرون من إيحاء في الأحداث والكلمات والتراكيب، وبذلك تغيرت وظيفتها الشعرية وطبيعتها ولم تعدْ لغة تعبيرية بسيطة وإنما أصبحت لغة إيحائية معقدة، وتطورت وظيفة الشعر من نقل المعنى والصور المحددة إلى نقل وقعها النفسيّ من أجل توليد المشاركة الوجدانية، وتركز اهتمام الرمزيين على استغلال القيم الصوتية في الكلمات والإيحاء بها.

ثانياً: الإبهام والحلم: وهما من خواص الموسيى لأنها حالة وفي كل حالة شيء من الإبهام، والإبهام غير الغموض، ولكن الثاني قد يكون نتيجة للأول. والرمزيون يتوخون الإبهام، ويتجنبون الوضوح ويعدونه مبتذلاً في عرفهم بينما يعدون الإبهام هدفاً.

ثالثاً: الامتزاج في التفاعل الحسيّ[18] «ويرى الرمزيون أن الانفعالات الخارجية تبلغنا عن طريق الحواس في الألوان والأصوات والعطور وأنها قد تتشابه وقعاً في الوجدان فتوقظ فيه شعوراً متشابهاً».

رابعاً: الصلة بين الحروف والألوان.

خامساً: التحرر من الأوزان التقليدية، ومن أجل ذلك ثار الرمزيون على عروض الشعر الفرنسيّ حتى يكون الشعر طيّعاً عليهم فلم يتقيدوا بقيود القافية ولا بعدد مقاطع البيت، واتخذوا الشعر المرسل أداة للتعبير.

تأثر الأدب العربي بالرمزية الفرنسية في القرن المشرين:

تأثر الشعر العربي في القرن العشرين بالرمزية الفرنسية تأثراً واضحاً وظهر ذلك جليّاً في كلٍ من لبنان ومصر، وإن كان التأثر في لبنان قد سبق التأثير في مصر بعدد من السنوات.

وأول شاعر تأثر بالرمزية في لبنان هو الشاعر «أديب مظهر» الذي ظهرت له أولى القصائد الرمزية «نشيد السكون» حوالي سنة 1928 وتلاه الشاعر «سعيد عقل». أما في مصر فقد أخذت النماذج الرمزية تتوالى على صفحات مجلة «المقتطف» للشاعر «بشر فارس» منذ بداية عام 1934إذ ظهرت أولى قصائده الرمزية تحت عنوان: «الذكرى» يناير 1934 «الخريف في برلين» أكتوبر 1935 «وفي جبال باڤاريا» سنة 1937»[19].

وتوالت بعد ذلك الترجمات من الشعر الرمزي الغربي، والدراسات حول مفهوم الرمزية وسماتها وخصائصها، وجالت في الميدان أقلام الكتاب والباحثين في الأقطار العربية ولكنها لم تكن من القوة بمثل ما كانت في أعظم بيئتين تأثرتا بالاتجاه الرمزي وهما لبنان ومصر.

ولسنا في مجال تفصيل العوامل والأسباب التي أدت إلى تأثر الأدب العربي المعاصر بالاتجاه الرمزي؛ لأن ذلك سينأى بنا عن القصد من هذا البحث لكننا نحب أن نوضح الجوانب التي ظهر فيها تأثر الشعر العربي الحديث بالرمزية الغربية فيما يلي:

1 ـ الرمزية الجمالية الخالصة وهي التي تغنّى فيها الشعراء بالجمال المطلق وحاولوا متابعة الاتجاه الغربي في نظرياته الجمالية. ووسائله الفنية، وقد توزعت هذه المثالية إلى ناحيتين كانت في إحداهما احتداءً تاماً، وكانت في الثانية استلهاماً لفلسفة الاتجاه وقضاياه العامة، ويظهر ذلك عند الشاعر اللبناني «صلاح لبكي».

2 ـ الرمزية الميتافيزيقية، أو رمزية ما وراء الواقع، وتتجلّى عند «بشر فارس» في نزعته التجريدية ومحاولته استيطان المحسوس، ورد العالم إلى الذات.



3 ـ رمزية التعبير التي تعني الاستفادة من وسائل الرمزية في الصياغة وتتمثل فيما يلي:

1 ـ بناء الصورة.
2 ـ التراسل الحسيّ.
3 ـ التجسيد.
4 ـ التشخيص.

ويرى الرمزيون أن الانفعالات التي تعكسها الحواسّ قد تتشابه من حيث وقعها النفسيّ؛ بمعنى أن تترك الصورة أثراً مشابهاً لما يتركه اللون أو تخلقه الرائحة، ومن ثمّ يصبح ـ طبيعياً. أن تتبادل المحسوسات، أي أن توصف معطيات حاسة بأوصاف أخرى، بل قد يضفي الشاعر خصائص الماديات على المعنويات أو العكس؛ مثل: «إشعاع المخنوق»، «الأماني المبعثرة»، «ضباب المستحيل» التي وردت في شعر «محمود حسن إسماعيل» وغيره كما وردت العبارات التالية في شعر عمر أبي ريشة»: «الحزن الساجي المسربل بالوقار»، «حياة الأنجم»، «جفون الظلم» وغير ذلك كثير مثل قولهم «ينفض الموت أشباحه»، و «ينتحر الموت في يأسه».

فنحن نرى كيف وصفت الأماني وهي معنوية بالمبعثرة وهي حسية وكذلك كان المستحيل معنوياً والضبات حسيّاً، والحزن المسربل بالوقار من هذا القبيل، وهكذا نفض الوهم أشباحه، وانتحار الموت في يأسه!.

العلاقة بين الرمزية العربية والرمزية الغربية والفروق بينهما:

نستطيع أن نحدد ما بينهما من علاقة، وما بينهما من فروق على النحو التالي:

1 ـ إن الرمزية في الأدب الغربي اتجاه معين ومذهب محدد مستنداً إلى فلسفات جمالية قائمة على مبادىء وأصول سنّها أقطاب الرمزية الغربيون.

أما الرمزية في الأدب العربي فلا تعدو أن تكون تأثراً مختلف الدرجة من

بعض الشعراء العرب، وتقليداً ومحاكاة وقفت عند بعض سمات وخصائص المذهب.

2 ـ الرمزية الغربية نظرية محددة وعناصر متناسقة من الشكل والمضمون والصورة الشعرية والموسيقى والوسائل المؤدية إلى أهداف النظرية في حين أن الرمزية في الأدب العربي استغلال لوسائل البلوغ المؤدية إلى أهداف النظرية الغربية من مثل الغموض والإبهام والإيحاء.

3 ـ كانت اتجاهات الرمزية في الأدب الغربي فلسفية غيبية، وجمالية فنية، وتقصيّاً للمجهول، وسبراً للأغوار النفسية، أما اتجاهات الرمزية في الشعر العربي فكانت رمزية أسلوباً وتعبيراً وموضوعاً. ولعل أكثرها في أدبنا الحديث رمزية التعبير التي تمثلت في بناء الصورة وتراسل الحواس. والتجسيد والتشخيص، وفي الاتجاه الجماعي العربي حاول بعض الشعراء محاكاته، وكانت المحاولات استلهاماً للقضايا العامة للاتجاه.

4 ـ كان الغموض والإبهام هدفاً من أهداف الرمزية الغربية أما في الشعر العربي الحديث فقد عجز بعض الشعراء عن خلق الجو المطلوب، وقد توسلوا بالإبهام، ولكن القدرة الفنية أعوزتهم فجاء شعرهم ألغازاً وأحاجيَ فلم توحِ بجوّ ولا دلّت على معنى أو فكرة.

5 ـ انتهت الرمزية في الأدب الغربي بعد أن اشتدت عليها الحملات ونأى بها أصحابها عن المجتمع، لكن المتأثرين بالرمزية في الأدب العربي الحديث لا يزالون يتراكضون وراء رمزية التعبير وبخاصة في صورهم الغربية وتشبيهاتهم الغامضة ويظهر ذلك في شعر الكثيرين من شعرائنا العرب المعاصرين.

والآن بعد أن عرضنا لآراء الدارسين والباحثين في الرمزية الغربية وممن تأثروا بها نقرر أنهم ـ قسم من الرمزيين ـ قد حادوا عن الجادة وأوغلوا في الغموض والإبهام، وأفسدوا الفن بمحاولتهم استبطان ذواتهم ومحاولتهم خلق «الجو» واعتقادهم الخاطىء أن حالة الحلم والغيبوبة هي التي يتضح فيها كل شيء أمام الفكر.

وهل يعقل أن يكون الإنسان في حالة اللاوعي أكثر فهماً وإدراكاً منه في حالة الوعي؟.

إن معظم هؤلاء الرمزيين يخطئون خطأً فادحاً حين يسلكون ذلك الاتجاه وهم يجنون على اللغة، ويسلبونها أقدس سماتها وخصائصها في وضوحها ودلالاتها، وقدرتها على نقل الأفكار والمشاعر، والتعبير الأمين عن نتاج العقول والأفئدة.

وهل يصدق أحد منا ذلك الادعاء المزعوم عن قصور اللغة وعجزها؟ وحتى لو صدق ذلك عن بعض اللغات فإنه لا يصدق على اللغة العربية التي استطاعت أن تعبر عن أدق الأحاسيس والمشاعر، واكتسبت الكثير من المرونة والطواعية، ويكفيها فخراً أنها لغة القرآن الكريم، وقد امتَّنّ الله سبحانه وتعالى على الإنسان بأنه علّمه البيان فقال سبحانه: ﴿خلق الإنسان علمه البيان﴾[20] والبيان ـ كما نعلم ـ هو الوضوح والإبانة والإعراب عما في النفس من أفكار وعواطف ومشاعر وأحاسيس.

أما الذين تأثروا بهذه الرمزية فـهم نفر ممن فتن بثقافة الغرب ولم يتح له أن يسبر غور اللغة أو يغوص لاستخراج درّها الذي حفلت به مصادر الأدب العربي شعراً ونثراً، فهرب من الجهد الذي يورث الوضوح والبيان إلى العجز الذي يورث الغموض والانغلاق، وبذلك فقد صلته بتراثه، وعجز عن فهم نفسه بعد أن استعصى فهمه على الناس.

ولهذا كله ما كان الغموض ولن يكون هدفاً من الأهداف، والذين يتخذونه هدفاً لهم إنما يؤكدون عجزهم عن الإبانة والوضوح عما في نفوسهم، كما أننا نجلّ لغة الضاد عن القصور، وننزهها عن الغموض، ونرى أنها لغة البلاغة والفصاحة، لغة القوة والتأثير، وهي لغة تستحوذ على النفوس وتهز المشاعر والقلوب.

د. أمين صالح العمص
كلية الآداب/ جامعة قاريونس
قسم اللغة العربية

الهوامش والمصادر

(1) الجاحظ ـ البيان والتبيين جـ 1، ص 83.
(2) المصدر السابق نفسه ص 87.
(3) أحمد حسن الزيّات ـ دفاع عن البلاغة ط أولى ص 25.
(4) د. طه حسين ـ من حديث الشعر والنار ـ ط 11 دار المعارف ص 96.
(5) قدامة بن جعفر ـ نقد النثر ـ ص 6 ـ 62.
(6) قدامة بن جعفر ـ نقد الشعر ـ ط أولى ص 151.
(7)ابن رشيق ـ العمدة ـ جـ 1، ص 206.
(8) عبد القاهر الجرجاني ـ دلائل الإعجاز ـ ط دار السعادة بمصر ص 56.
(9) المصدر السابق نفسه ص 69.
(10) ديوان البحتري ط دار بيروت ـ المجلد الأول ص 234.
(11) عبد القاهر الجرجاني ـ أسرار البلاغة ـ ص 158 ـ 160.
(12) ـ المصدر السابق نفسه ص 162.
(13) د. درويش الجندي ـ الرمزية في الأدب العربي ص 340 ـ 342.
(14) المصدر السابق نفسه ص 343.
(15) عمر الدسوقي ـ إخوان الصفا ص 123.
(16) المصدر السابق نفسه ص 128.
(17) أنطون غطاس كرم ـ الرمزية والأدب العربي الحديث ـ دار الكشاف ص 71.
(18) مارون عبود ـ جدد وقدماء ـ ص 73.
(19) أنطون غطاس كرم ـ الرمزية والأدب العربي الحديث ـ دار الكشاف ص 115.
(20) ـ القرآن الكريم ـ سورة الرحمن آية (2).

